د. رياض عثمان

فقه المصطلح العربي

بين المصطلحية ونقد المنهج المرجعي

جميع الحقوق محفوظة 2022

المحتويات

الآية 10

الإهداء 11

شكر وتقدير 12

المقدّمة 13

علم المصطلح فاتحة خير لمستقبل العربية 14

الفصل الأول: علم المصطلح ومنهج دراسته 17

المبحث الأول: تعريف المصطلح في ظلّ نظريّة المنهج المرجعيّ 18
أوّلاً : ما هو المصطلح؟ 19

ثانياً :المصطلح والنشأة 21

ثالثاً : التّسمية الاصطلاحيّة والتّسمية اللغويّة 23

رابعاً : أُطُر دراسة علم المصطلح 24

خامساً : علاقة المصطلح بالمعجم 27

المبحث الثاني: مناهج دراسة المصطلح 30
أوّلاً: المنهج الأونوما – سيولوجي (onoma-siologie)

أو منهج عبور اللفظ إلى المعنى.....30

ثانياً: منهج السيما- سيولوجي(séma-siologie)أو منهج عبور المعنى إلى اللفظ .. 31

- المآخذ على المنهجين..... 31

ثالثاً : المنهج المرجعيّ *RéférentielleTerminologique*.....*32*

مكانة المنهج المرجعي بين علم المصطلح والمصطلحيّة 32

المنهج المرجعيّ وتحفيز المصطلحِيّين 34

ج- الحدّ التداوليّ والمرجع 35

رابعاً: المصطلح بين المفهوم والمرجع الدّالّ (Le referent) 36

1. "المرجع" في اللغة 36
2. "المرجع" في الاصطلاح.....36

المرجع الثابت 36

المرجع المموّه المضمر(المصطلح المراوغ) 38

خامساً : بين الدالّ والمرجع 39

سادساً : المفهوم مَعْبَر المصطلح ومرجِعُه 40

سابعاً: السّيمات العامّة للمصطلح والعلامات السياقيّة 41

ثامناً: فنّ صناعة المصطلح العربي: اللفظ والمفهوم 43

1) فقه تشكّل المصطلحات في تفكير النحاة 43
2) لفظ المصطلح بين المرجع والمفهوم 52
3) تصوّر المصطلح بين المرجع والمفهوم 54
4) الفرق بين الحدّ والسّيمات 55
5) ظاهرة التداخل المرجعيّ للّفظ الاصطلاحيّ الواحد 56
6) المصطلح بين مرجعه الأصل والترجمة الهدف 58

أ- خصائص المصطلح بين اللغةِ المنقولِ إليها والمنقولِ منها 58

ب - بين تداخل المرجعيّات وترجمة المصطلح العربيّ 62

ج- مشكلات ترجمة المصطلح النحوي من المصدر إلى الهدف 63

لمحة من تاريخ حركة ترجمة مصطلح النحو العربي 64

بداية حركة ترجمة كتب النحو 64

بداية التأليف الأجنبي في النحو العربي 65

أولاً :أهميّة النّص المترجم، والحاجة إليه 65

ثانياً : أمثلة من استحالة الترجمة أو أخطائها 67

المبحث الثالث : مرتكزات المنهج المرجعيّ 69

المبحث الرابع: طريقة التحليل الاجرائية في علم المصطلح التطبيقي 71

الفصل الثّاني : المصطلحات المتغايرة في العلم الواحد 75

المبحث الأول : تغاير المرجعيّات الاصطلاحيّة في العلم الواحد بين القدماء والمعاصرين 76

المبحث الثاني : بداءَة المصطلحات النحويّة 77

أولاً : موقف من سيبويه من المصطلحات النحوية 77

ثانياً: مصطلحات استعملها سيبويه 78

ثالثاً: مصطلحات استعملها سيبويه ولم يستعملها أحد من بعده 79

رابعاً : مصطلحات لم يستعملها سيبويه واستعملها النحاة من بعده 79

المبحث الثالث : أثر الخلاف والحاجة إلى معاجم الحدود الاصطلاحية 82

المبحث الرابع : نماذج تطبيقية على مسيرة المصطلحات وحدودها 83

أولاً : مرجع مصطلح الفعل المضارع بين القدماء والمعاصرين 84

ثانياً : مصطلح الممنوع من الصرف وما يجري له: المرجع واللفظ 86

ثالثاً: مصطلح نائب الفاعل وملامح دعوات التجديد انطلاقاً من مرجعه 88

رابعاً: المرجع الاصطلاحي ضابط إيقاع التجديد 90

الفصل الثالث: المصطلحات المتجانسة بين المصطلح الناقص والمرجع التّام ...91

المبحث الأول : المقصود بالتمام والنقصان في الأسماء 92

المبحث الثاني : نموذج من تداخل مرجع النقصان والتمام في المصطلح الواحد... 97

أولاً: الهدف من المصطلحات النّحويّة 98

ثانياً: الإشكالية المرجعيّة 98

ثالثاً: لمحة من الاختلاف الاصطلاحي (التداخل) بين البصريين والكوفيين 99

رابعاً: لمحة عن الخلل في فهم المرجع الاصطلاحيّ 99

خامساً: لمحة من تطوّر اللفظ الاصطلاحيّ 101

المبحث الثالث: صناعة المصطلح: بين اللفظ الناقص والمرجع التامّ 102

أوّلاً: إطلاق التسميات الاصطلاحيّة على أساس المرجع بين التمام والنقصان 102

أ- مصطلحات تامّة ذات ملاحق 102

ب- اعتبار الشكل وأقسامه 105

ثانياً: اعتبار نوع الحروف الأصول 111

ثالثاً: اعتبار مواضع النطق وكيفيّاته 112

رابعاً: اعتبار المعنى الحقيقي 114

خامساً: المناسبة بين المصطلح واللغة..... 116

المبحث الرابع : صناعة المصطلح : المعنى المرجعيّ بين التمام والنقصان 117

- اعتبار التمام والنقصان الإسناديين في التركيب (قضية مصطلح ال نائب)120

خلاصة 122

الفصل الرابع: المصطلحات المتداخلة في العلوم المتعدّدة..... 124

المبحث الأوّل: تداخل المرجعيّات الاصطلاحيّة بين النحويين والبلاغيين والمفسّرين 126

أولاً: تحديد الإشكاليّة 126

ثانياً: انتقال المرجع من النحو والبلاغة..... 127

1) تداخل المصطلح من النحويين إلى البلاغيين..... 127

ثالثاً : انتقال المرجع من النحو والبلاغة إلى التفسير القرآني 130

2) تداخل المصطلح بين المفسرين والبلاغيين..... 130

رابعاً: توليد مصطلح نحوي جديد من خلال التفسير(المرجع المفهومي السياقي . المفسرون أنموذجاً) 135

خلاصة 136

المبحث الثاني: نماذج من تجربة مشكلات تداخل المصطلحات الألسنيّة 138
أولا : تأثّر المرجعيّات الألسنيّة بالمصطلح البلاغيّ 139

1. علاقة المصطلح البلاغي بالمتغيّر الواقعيّ 139
2. اضطراب المنهج الاصطلاحيّ عند الأقدمين 141
3. المصطلح البلاغي في نشأته 141
4. تداخل المصطلحات البلاغيّة وتصنيف مادة المعجم 143
5. اضطراب المنهج الاصطلاحي في البلاغة الجديدة 145
6. تداول المصطلح البلاغي الجديد في المنهج الحديث 145

أولاً: الانزياح 145

ثانياً: الأسلوبية البلاغيّة 148

علاقة مرجع المصطلح البلاغي الجديد مرتبط بمفهوم الحِجاج 149

الخلاصة 150

الفصل الخامس : رأي المنهج المرجعي في مصطلح حضارة العولمة وحرب المصطلحات 152

المبحث الأول: تأثير مصطلح العولمة على مصطلحات اللغات ... 152

أ- المشكلة..... 153

ب- فما هي العولمة؟ 153

مفاهيمها 153

اشتقاقها 155

دور المصطلح في التصدي 157

المبحث الثاني: التنظير لوضع معجم على مستوى مترجمي العصر 160

المبحث الثالث: خصائص مصطلحات العولمة 164

الفصل السادس: علم المصطلح ومستقبل العربية 166

المبحث الأول : قرأنة المصطلح العلمي وآفاق البحث العلمي 166

المقصود بالقرأنة 166

الخاتمة 180

من مراجع الكتاب 184

هذا الكتاب 193

المولف في سطور 194

بسم الله الرحمن الرحيم

الآية

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ لَيُسَمُّونَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ تَسۡمِيَةَ ٱلۡأُنثَىٰ 27 وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـٔٗا 28 فَأَعۡرِضۡ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكۡرِنَا وَلَمۡ يُرِدۡ إِلَّا ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا 29 **ذَٰلِكَ مَبۡلَغُهُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِۚ** إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱهۡتَدَىٰ 30 ﴾

سورة النجم الآيات ، 27 ،28 ،29 ،30 .

إهداء

إلى

بُنَيّتي

لَيَـان

اللغز و المصطلح

الشكر لكلّ من أوْلى لغتنا عنايةً واهتماماً، أفراد ومؤسسات

أخصّ بالشّكر جميع طلّابي الذين تابعوا معي همومَ المصْطلح وقضاياه مُصْغين مُسْتبشرين .

وأشكر كلّ قارئٍ وَجَدَ نفعاً فأفصح أو نقصاً فصَحّح.

والشكر الخاص للخطّاط المبدع فضيلة الشيخ محمد عربس على تكرّمه بخطوط الغلاف وتصميمه.

بسم الله الرحمن الرحيم

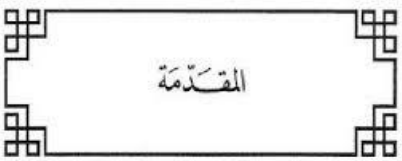

"فَهْمُك المصطلح يفتح مغاليق الحضارات" ر. ع

إنّها لخَطوةٌ عزيزةٌ إدخال مادّة المصطلحيّة – وإنْ متأخّراً– إلى موادّ الماستر في مناهج قسم اللغة العربيّة في جامعتنا الوطنيّة أمامَ غمرةِ ما يسيلُ منْ حبرٍ كثيرٍ بشأنها في وطننا العربي، وما ذلك إلا موضع أهميّة وحاجة؛ ليتسنّى لي نشر محاضراتي التي أمليْتها على طلابي الأكارم، لِمَا للمصطلح من كبير أهمية؛ لأنّه يفتح مغاليق كُنه الأطر الحضاريّة، فلا يمكنك فهم أيّ حضارة إنسانيّة من دون معرفة مصطلحاتها بمرجعيّاتها الدقيقة.

اللغة، إذاً، حضارة، والحضارة معارف مغلقة وتفاعلات مبنيّة على أسسٍ مصطلحيّة، والمصطلح مفتاحٌ يفكّ تلك المغاليق السابقة، والحاضرة والمستقبليّة، فإنْ كان الباحث يمتلك

المصطلح فإنّه يمتلك مفتاح حضاراتٍ ماضيةٍ، ويمتلك مفاتيح الحضارة المعاصرة لكي يسلس له ارتياد قياد حضارة المستقبل، اللهمّ إذا كان ذلك بلغته الأم.

علم المصطلح فاتحة خير لمستقبل العربية

من هنا علينا تحرير مفاتيح اللغة، كما حصل في اليابان التي وُفّقت بتحرير لغتها من فكّي استعمارٍ سيطر عليها، فكان ذلك فسحة إبداع أمام اليابانيّين، فتكوّنت ما يُعرف بالحضارة اليابانيّة، على عكس فنلندا التي ظلّت ترزح –حضارياً في صناعاتها الرائدة– تحت لغة المستعمر فلم تصنع لنفسها حضارةً فنلدنديّة خارجيّاً على غرار الحضارة اليابانيّة الزاهرة.

ونزولاً من دور المصطلح في تكوين المفهوم العامّ للحضارة، إلى دور المصطلح في فهم الثقافة والدين والأيديولوجيّات، نعثُر في تراثنا العربي على:

- مصطلحاتٍ أصولٍ ذاتِ تأصيلٍ وتأثيلٍ
- مصطلحاتِ فروعٍ
- مصطلحاتٍ وافدة
- وأخرى دخيلة: مُعرّبة وغير معرّبة،

كان لها الدور الأبرز في نشر العلم واتّساع رقْعة الحضارة العربية والإسلاميّة.

فدراسةُ المصطلحِ إذاً، جزءٌ خاصٌّ من مُكوّنِ علم اللغة العامّ:

- صوتيّاً
- وصرفيّاً

- واقتراضاً
- ورواجاً
- وغير رواج
- وفي سياقٍ لغويّ وخارجه،

وما يلحق به من تضامّات:

- إضافيّة
- ووصْفيّة
- وسوابقَ
- وأواسطَ
- ولواحقَ
- وحذفٍ
- واختصار.

هي جزءٌ من منظومةٍ معرفيّةٍ، تجعل الباحث ينخرط في تخصّص علم المصطلح بخصائصَ عربيةٍ، فإذا أضفنا إليها عناصرَ غربيةً من فنون المناهج الألسنيّة نُطلق تسمية "المصّطلحيّة" على تلك الدراسة.

تأتي المادة، هنا، للفت أنظار الأجيال القادمة من متخصّصينا إلى الإيمان بأهمّيّة علم المصطلح للوصول إلى اكتشاف أهميّة علم اللغة، وبالتالي أهميّة اللغة نفسها. ومعرفة قيمة التعدّد الاصطلاحيّ في العلم الواحد والعلوم المتعدّدة. إذْ جاء الكتاب خلاصة تجربةٍ علميّةٍ جادّةٍ بدأتْ منذ العام 1998 مروراً بسنة 2011 في مؤتمر جامعة اليرموك/إربد[1] حول:"المرجعيّات في النقد

[1] هو مؤتمر النقد الدولي الثالث عشر 27 – 29 تموز 2010 م جامعة اليرموك / قسم اللغة العربية، إربد، الأردن ، تحرير : أ.د. ماجد الجعافرة ، و أ.د. أمجد طلافحة.

والأدب واللغة"، إلى اليوم في قاعة الصفّ لدى طلاب الماستر، ووصولاً إلى مؤتمر جامعة السلطان قابوس/ مسقط [2] حول :"المصطلح في العربية: القضايا والآفاق"، كنت أُدوّن فيها عصارة النتائج في هذا الباب **من أجل إيجاد منهجٍ يساعد الطلاب والباحثين على دراسة علم المصطلح لكثرة الداعين إليه، وفنّ التعامل معه من أجل تحقيق أهدافِ المصطلحِيّين.**

وإنّي لأعجب من الدعوات إلى توحيد المصطلح العربيّ في مجتمعاتنا، من دون الدعوة إلى أن نضع، نحن المصطلحيّين، منهجاً يحمل عناصر الوحدة بين أيدي الدارسين، رغم المطالبة بذلك. فلا بدّ من **التّنادي بوضع منهجٍ عربيّ الأمّ والأب، يحمل مرتكزات دراسة المصطلحات وفق خصائص لغتنا ومجتمعاتنا**، ولا سيما أمام الاقتراض الكبير والزحف الجارف للمصطلح الأجنبي في عصر العولمة وما بعدها، الذي شكّل رافداً فائضاً من المصطلحات التي نحتاج إليها، في مجتمعٍ ما بعد الكتابة والورقة والقلم، عسى أنْ يسلم المصطلح من مشكلات ترجمته وتعريبه في ظلّ تصنيف علم المصطلح بين العلوم البينيّة.

فكان لا بدّ من الخوض في التنظير تمهيدًا للتأسيس لمنهجٍ يؤطّر عناصر هذا العلم، ويفنّد مرتكزاته من وجهة نظرٍ عربية، يساعد في وضع مدوّنة مصطلحيّة وفق معطياتٍ تخصّصيّةٍ متنوّعةٍ، موزّعةٍ على النحو والبلاغة والترجمة والعولمة والحوسبة وقرأنة الإعجاز العلمي، لتسير عناصره بين التطبيق والتنظير؛ لنستند إلى فهم التراث والحفاظ عليه من خلال علم المصطلح النحوي، والإضاءة على منظومة مصطلحات العولمة لدرء خطر داهم عن لغنا وحضارتنا، والحديث عن قرأنة المصطلح العلمي لنفتح آفاقاً لمستقبل لغتنا الغرّاء.

وإنّي لا أخفي أنّ معظم الأمثلة التطبيقيّة جاءت من المصطلحات النحويّة؛ ولأنّني خَبِرتُها أكثر من غيرها، يأخذ منها، قياساً، كلُّ ذي حاجة، عناصرَ المنهج وعناوينه؛ ولأنّها مجالٌ

[2] هو مؤتمر المصطلح في العربية :القضايا و الأفاق، 11 – 13 مارس 2019 جامعة السلطان قابوس ، مسقط ، سلطنة عمان ، تحرير د. محمود بن سليمان الريامي ، ود.يوسف بن حميد البادي.

خصبٌ لتقريبِ العلم من أجل ترغيب طلّابنا في المسار اللغويّ البحثيّ، في فهم أسرار الإعراب وأصوله، وتسليمهم مفاتيحه من خلال منهجٍ علميّ أتمنّى له أن يكون واضحاً.

هذا، فكلُّ صوابٍ، جاء في هذا الكتاب، توفيق من الله وفضله، وكلّ نقصٍ فمن نفسي، عسى أن يجعل الله أيّ نفعٍ فيه في ميزان حسناتي صدقةً جاريةً عنّي وعن والديّ وعن أساتذتي وأصحاب الفضل عليّ. وكتبه رياض عثمان الأستاذ في الجامعة اللبنانيّة كلّية الآداب/قسم اللغة العربية والمعهد العالي للدكتوراه/فرغ من كتابته في شهر رمضان 2022

الفصل الأول
علم المصطلح ومنهج دراسته

كثُرت الدراسات حول علم المصطلح في وطننا العربيّ، وهي كثرة أخشى عليها من أن تكون طفرةً عارمة، فيها من العشوائيّة وقلّة التنسيق فيما بين الدارسين، بابتعاد الجهات الرسميّة المعنيّة عن تبنّيها، قد تكون – على كثرتها والجهود الجبارة المبذولة – إرهاصاتٍ لطريقةٍ علميةٍ، لكنهم اتفقوا على إجماع واحدٍ، مفاده الدعوة إلى توحيد المصطلح وتوحيد منهج دراسته، ولم نعثر على استجابة جادّة عمليّة تطبيقيّة على الرغم من جدّية ما أُثير.

وعلى الرغم مما تمّ طرحه في باب علم المصطلح في مؤتمرات جادّة وجديدة على الساحتين: العربية وغير العربية نلحظ الحاجة الملحّة إلى اجتراح منهج عربي لدراسة المصطلح العلمي خاضع لرهانات الإشكاليّة المعْرفيّة، والفرضيّة العُرْفيّة على مستوى التداول والاستعمال، وذلك باعتراف المؤتمرين الذين جعلوا هذا المبدأ مترئساً قائمة التوصيات العلمية لخلاصة كلّ مؤتمر. وليست العبرة في طرح منهج علمي، إنما العبرة في إنزال المنهج في إطاره التطبيقي وتغليبه على النظريّ، والتماشي مع مقتضيات الواقع العملي، فلا بدّ من مواءمة التنظير مع التطبيق، لأن الباحث الحاذق من يجيد المعرفة ويتقن تطبيق المنهج، انطلاقاً من الإشكالية المطروحة ليصل إلى نتائج واضحة ملموسة ومفيدة.

فلا بدّ، هنا، من طرح منهجٍ يضبط عناصر التحليل والدراسة واكتشاف المرجع المفهوميّ لكلّ مصطلحٍ، فإذا اعتمد الدارسون منهجاً موحّداً فقد تأتي النتائجُ موحدةً؛ لأنّ أدوات التحليل والتفكير والأهداف تخدم تلك النتائج. من هنا يحتاج المنهج المرجعيّ في إطاره النظريّ إلى نقدٍ وتقويمٍ وتطوير ليصار إلى شبه إجماعٍ عربيّ في مختلف نواحي العلوم كافّة، والتسليم بأنّ علم المصطلح من الدراسات البينيّة المتكاملة، من خلال تعريفه، ومناهج دراسته، ومرتكزاته.

المبحث الأول: تعريف المصطلح في ظلّ نظريّة المنهج المرجعيّ

للمصطلح العلميّ، في اللغات الإنسانيّة عامّة، خصائص: لفظيّة ومفهوميّة مرجعيّة تُميّزه من الكلمة اللغويّة، وهو مفردة لفظية تحيل إلى مرجع مقصود غير قابل للتأويل، وليس حمّال أوجه، ولم يكن لفظ "مصطلح" موجوداً، إنما عُرف في كتب التراث بـِ :"الاصطلاح" كما ورد في أمّهات الكتب، ومنه يا كشّاف اصطلاحات الفنون، يضبطه منهج راسخٌ قائمٌ في ذهن المشتغل فيه، وعلى الخائض في كلّ علم كشف حقيقته المفهوميّة التي نسمّيها المرجع، الذي يحمل التعريف والحدّ والخصائص والانتماء. لذا يجب على الدارس أن يعرف أصل المصطلح ونشأته، والتفريق بين التسمية الاصطلاحيّة والتسمية اللغويّة، وعلاقته بالمعجم.

فهل يمكن أنْ يكون المصطلح كالاسم العلم؟، الجواب مختلف؛ لأنّ الاسمَ علم مخصوصٌ غالباً، وليس بالضرورة أن تحمله التسمية خصائص المسمّى، وإنْ تفرّع الاسم العلم إلى لقب وكنية فهو:"ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه"[3]، في الحدّ الذي ناقشه شرّاح المفصّل، وخاضوا فيه، وهو لفظٌ يطلقه أولياء أمر المسمّى (أو الوالدان) ليس على شكل المسمّى ولا على مادّته، أو نوعه، ولا تناسب معناه مع مضمون المسمّى، إنّما من أجل علامة

[3] المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري تحقيق علي بو ملحم ، دار ومتبة الهلال ،1992 م/ ص 23

فارقة بين شخصٍ وآخر، وبنت وغيرها، فإذا تشباهت التسميات فالاستعانة بلقب أو نسبته إلى صفة في المسمّى، أو إضافته إلى أمّه وأبيه وغير ذلك، ضمن المجتمع الواحد.

أمّا المصطلح فتعود تسميته إلى كلّ ما سبق، انطلاقاً من مرجعٍ ثابت علميّ قصديّ، تُحيل إليه التسمية في المجال العلميّ لا البشريّ، ممزوج بشيء من الترجمة والاقتراض وخصائص أُخر، عِلماً أنّ المصطلح منفعة للبشر ومقصد من مقاصد معارفهم.

أولاً : ما هو المصطلح، إذاً؟

هو مصدر "اصتلح" على وزن افتعل، وتسمى التاء "تاء الصنعة"، كما (نفْتَعِل) في نستبق أي نتصنّع السباق، إنما تحوّل لفظ التاء إلى طاء على سبيل القلب الصوتي تجانساً مع الصاد الثقيلة "اصطلح"، لأنّ في لفظ التاء هبوطاً لفظيّاً وصوتيّاً بعد الصّاد فقُلبت التاء طاء. وما تاء الصنعة إلا تأكيد على أنّ المصطلح صنعة، وأنّه وضعيّ مصطنع، ومرجعه صنعة في العِلْم الذي يُنسب إليه.

وبعد ذلك شاع – والمصطلح يناسبه الشيوع– لفظُ "مصطلح" بدل اصطلاح، على صيغة اسم مفعول من اصطلح، يصطلح، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر وفق قانون اشتقاق اسم المفعول مما فوق الثلاثي.

فهو اتفاق جماعةٍ ما، في مجتمعٍ ما، واختصاصٍ ما، ضِمْن علمٍ ما، على مفهومٍ ما. فالاتفاق على المفهوم فيه أقوى من اللفظ المتغيّر أحياناً الخاضع لسنّة التطوّر اللفظيّ والاستخداميّ، على ثباتٍ في مفهومه ضمن العلم الواحد والجماعة الواحدة، إذْ يُعتبر الرباطَ الوثيق بين المفهوم والعلم الذي ينتمي إليه؛ لذا يُطلق عليه المرجع بدل المفهوم. ولا يمكن أن نسمّي المفهوم دلالة، ولا يمكن أن تستند الدلالة إلى محمولات قصديّة أو حدْسيّة فحسب، إنما

ترجع إلى محمول واحد بعنه أسمّيه المرجع، بلفظ موحّد العبور الدلاليّ من اللفظ إلى المعنى والعكس الأوْحد.

واللفظ نفسه، إن انتقل من الجماعة المخصوصة إلى اختصاص آخر قد يحمل اللفظ نفسه، ولكنّ المفهوم مغاير تماماً لدى الجماعة الجديدة في العلم الهدف، أو الاختصاص الجديد الذي انتقل إليه ذلك اللفظ يسمّى مصطلحاً، ما يحتّم الحُكم على أنّ المصطلحيْن المتماثليْن لفظيّاً (مشترك لفظي لا مشترك مصطلحيّ لذا تتلاشى التسمية الأولى في علم المصطلح) متغايران مفهوميّاً؛ لأنّ المفهوم (conception)، غير التعريف (définition)، وهو الذي يشكّل الحالة العلميّة في المصطلح، ويُكسبه كيانه إذا أضيفت إليه عناصر أدق قصديّة، سيأتي الحديث عنها.

ولكي يُدرَك هذا الكيان لا بدّ من إيجاد منهجٍ علميٍّ مختصّ في دراسة علم المصطلح بشكلٍ أخصّ من علم اللغة الذي يصنّف اللفظ في الدالّ والمدلول، وعلم المصطلح ــ إن افترضنا استقلاليّة هذا العلم فيحتاج بالضرورة إلى تخصيص الراجع والمرجوع إليه، وفق ما يحدّده المفهوم في العلم الذي ينتمي إليه، يمكن أن **نطلق عليه المنهج المرجعي**. فقد نجد – على سبيل المثال– مصطلح "خبر" عند النحويين والبلاغيين والإعلاميين مغايراً تماماً مفهوميّاً متوافقاً لفظياً، إذْ كلّ واحدٍ يرجع إلى علم من العلوم المذكورة وفق معرفة المفهوم واتّضاح مراميه.

ناهيك عن خصوصيّة المصطلح العلميّ العربيّ الأصيل، غير المعرّب المنقول بلفظه الأجنبيّ إلى العربية؛ فإنّه يخضع لسنّة التطوّر والتفاعل اللغويّ والتعدّد اللفظيّ، ونظراً لخاصيّة اتّساع باب الترادف في العربيّة.

ومن باب دقّة هذا الفرع من التأصيل عند العرب الذين أولعوا بمعرفة أصول الأشياء والأنساب والعرافة والقيافة، ومعرفة تتبّع الأثر، وأصل الأفراس ونسلها والسيوف وفصلها وغيرها.... ما جعلهم يولعون "**بالتأثيل**" الذي هو: "**معرفة أصول الفروع المكوّنة للأصول**"

ضمن ما يُعرف لدى الغرب بالابستومولوجيا وهي علم الأصول، إلا أنّ التأثيل أخصّ وأدقّ في تراثنا مما عندهم، وهي الميزة الخاصّة التي تُكسب العربيّة فَرادَة الدّقة المفهوميّة أكثر من غيرها من اللغات، فتستحقّ الدراسة. أضف إلى ذلك دقة استخدام مصطلح "حدّ" في تحديد المصطلح وتصنيفه انطلاقاً من خصائصه المعرفيّة والمرجعيّة فضلا عن التعريف به انطلاقا من نسبته إلى العلم الذي ينتمي إليه ، بهذا الشمول في الوقت الذي نجد مقابلا، عند الدارسين الغربيين، لمصطلح "الحد" مصطلح " التعريف" (définition) الذي لا يفي بغرض التعريف بالمصطلح ونسبته إلى ميدان اختصاصه، إذ فيه من إطلاق العمومية، وتقليص الخصوصية التي امتاز بها أسلافنا. وعليه فإننا ننطلق في إطلاق منهجنا هذا استناداً إلى التراث وتماشياً مع الحداثة ، في ردّ علميّ يتبنّى مبين، يتطلب من كل دارس التعمّق في النشأة وفهم طرائق تفكير السابقين.

ثانياً :المصطلح والنشأة

ليس غريباً على واقع لغتنا العربية، البحث في نشأة المصطلح، فقد استحدث النبي صلى الله عليه وسلّم كلمات صارت أصولاً ثوابت في الدين، منها من ألفاظ العرب ومن أصلٍ عربي ومنها غير ذلك، إلا أنّ ظروفاً أحاطت بها جعلتها مصطلحات. ولا يخفى أنّ مثل تلك الظروف متجدّدة، منها ما هي اجتماعيّة وثقافيّة وسياسيّة. وما دامت الأسبابُ موجودةً فالتطوّر واقعٌ لا محالة.

وفي تاريخ نشأة هذا اللفظ: "مصطلح" تبادر إلى ذهن علماء الفترة الإسلامية وما بعدها مصطلح علم الحديث النبويّ الشريف :" حيث يصنّفون مراتبه فيطلقون مصطلحاتٍ: حديث حسن ، حديث ضعيف، حديث مندوب، ومرفوع وغيرها..." من مراتب الحديث الشريف، ثمّ امتدّ اللفظ إلى مصطلح علم الأصول. غير أنّ كلمة مصطلحٍ لم تكن مستعملة بلفظها بل برمزها مرجعاً ثابتاً، كان معروفاً منذ أقدم الثقافات والشعوب، ولا سيما اليونان.

ولنلتفتْ إلى النصف الثاني من القرن العشرين، الذي شهد استقطاب مصطلحاتٍ فكريّةٍ وعلميّةٍ غير عربية من منظومة عصر العولمة ومتفرّعاته، وغيرها في واقعٍ فرَضَ الإعجاز العلميّ في القرآن الكريم نفسه على معطيات الاكتشافات العلميّة، وتبيّن أنّها مذكورة في القرآن الكريم، تأتي الدعوة إلى إيجاد مصطلحٍ عربيٍّ بصناعةٍ عربيةٍ مقابلاً للأجنبي متجانساً مع الإعجاز، على أمل أن يتوصّل الدّرس الاصطلاحيّ إلى سباق التطوّر العلميّ الوافد بالاستناد إلى ما هو ثابت؛ لكي ينْهَد إليه الدارسون.

وما يُدخِلُ الطمأنينة في نفوسِ الباحثين انطلاقة عجلة الدرس الاصطلاحيّ في الوطن العربي التي بدأت مع مكتب تنسيق التعريب في الرباط وجامعة الدول العربية، وتونس والمغرب، والجزائر والكويت والسعودية وقطر، وجهود مجمع اللغة العربيةّ في القاهرة ودمشق والأردن ومسقط في سلطنة عمان وغيرها والجهود التي قامتْ بها جامعة ليون الثانية في فرنسا على رأسهم أساتذتي حسن حمزة وفيليب تواورن وهنري بيجوان، بالتعاون مع إبراهيم بن مراد وعلي القاسميّ في تونس وعبد القادر الفاسي الفهريّ في المغرب ، ومصطفى الشهابي في دمشق ومحمود فهمي حجازيّ في مصر، وفي لبنان اهتمام به بشكل فرديّ، وطلابهم وغيرهم وغيرهم، لجهة الاهتمام بالمصطلح وتسليط الضوء عليه وإدخاله في أدقّ تفرّعات العلوم والاختصاصات العلميّة... أضفْ إلى ذلك نشر مئات الكتب المتمحوّرة حول القضيّة، وظهورها على السّاحة العلميّة العربيّة، ففي ذلك نهضة واستفاقة ليضع كلّ باحثٍ عربيّ نفسه أمام مسؤوليّاته في نهضة لغته وذاته، ومجتمعه.

ولكي تسْلسَ لنا قيادُ تلك العلوم وبلورة أهداف الدارسين... سَرَتْ عدوى المصطلحيّة إلى معظم جامعاتنا العربية بجهود طيّبة، وإن بقيتْ – بادئ الأمر على مستوى الأفراد، فنأمل أن تتضافر تلك الجهود ليصبح الجهد موحّداً برعاية رسميّة عربيّة نافذة، فتحصر الأسباب والدوافع لكي تنحصر الأهداف والنتائج بما يلي:

1- تسليط الضوء على المصطلح وتأثيل أصوله

2- العمل على إيجاد معجمٍ مصطلحيّ فكريّ تاريخيّ تطوّريّ.

ثالثاً : التّسمية الاصطلاحيّة والتّسمية اللغويّة

فالراصدُ معظمَ المصطلحاتِ العربيةِ يجدها مستمدّة من الواقع اللغويّ والبيئيّ والاجتماعيّ وغيرها بعد تفريغها من معناها اللغوي: وتحميلها معنىً مفهوميّاً جديداً ضمن العِلم الذي ينتمي إليه المصطلح، الذي لا يُرتجل، ولا يأتي اعتباطاً. بل يوضع بطُرق عدّة ، إمّا:

1. بتحميل لفظ دلالة جديدة .
2. بتفريغ اللفظة من معناها اللغويّ.
3. بالاستفادة من إهمال استخدامها القديم بإعادة إحياء معنى جديد آخر وإعادة المنقرض.
4. بإيجاد مناسبة بين اللفظ والمعنى .
5. بإطلاق لفظ جديد طارئ لم يكن في الاستعمال.
6. بالاختصار كما في اللغات الغربية غير أنّه قليل في العربية إلا بعد تعريب اللفظ المختصر.
7. بتعديلٍ صرفيّ، أو الاستفادة من وضع لفظة حقُّها التذكير لا مؤنث لها، فتتحوّل إلى مصطلح من حقّه التأنيث حصراً.

كلّ ذلك من قبيل **فِقهٍ مصطلحيٍّ**، ليس من باب الخوارق[4]، لدراسة المصطلحيّة العلميّة، أو منهج فقهيّ في علم المصطلح يُعين على معرفة أصول المصطلحيّة وأسسسها في الدراسات والبحوث العربية؛ لضبط مسيرته العلمية أمام الباحثين الجُدد لناحية مسألة توحيد المصطلح وتعميمه في الوطن العربي والأوساط العلميّة وتخطّي الكثير من المحاذير باعتماد أدقّ المعايير، ومن أجل ابتكار مصطلح علميٍّ جديد يتوافق مع مفهوم المصطلح العلمي الغربي في شتّى العلوم ومجالاتها، لنضع بين يدي الباحث العربي مصطلحاً عربياً يتجانس مع تفكيره وتطلّعاته، تعزيزاً للثقة بالعربية وإثبات امكاناتها على تقبّل العلوم، في مجال التفكير الاصطلاحي، وأعرف أنّ في ذلك مغامرة ومخاطرة.

وفي المغامرة — كما تعرفون — إما صَوْبة وإما خَيبة... محفوفة بالاندفاع المتَّشح بالمعرفة المجدية المقرونة بالمحبّة. غير أن عنصر الزمن قد يصرع الباحث فيخالفه أو يحالفه. ولا نغالي إنْ قلنا إنّ كلّ بحثٍ يحتاج إلى نضجٍ أكثر، وإلى بعض الوقت لصقله ليجد الباحث أنّه قد حقّق هدفَه بشكلٍ هادئٍ وناضجٍ.

رابعاً : أطر دراسة علم المصطلح

لا يفتأ دارسو المصطلح ينظرون إلى هذا العلم نظرة دقيقة، تجعلهم في حيرة معرفيّة علميّة. وإذا اقتنعوا بأنّه علم بينيّ يختصّ بكلّ العلوم قاطبةً انطلاقاً من أُطرٍ لغويّةٍ وشخصيّةٍ وعلميّةٍ ووظيفيّةٍ ، فيَعْرِفُ المصطلحيّ – إذ ذاك _ ما له وما عليه من أجل الانخراط في إيجاد منهجٍ علميٍ واضحٍ يضبط عمليّة دراسة كلّ مصطلح بعيداً عن النظرة الكلاسيكية التي تشكّل

[4] لا أدّعي أنني أوّل من خاض في هذا الموضوع الذي سال فيه حبر كثير بقدر ما أميل إلى تبسيط تعليم المصطلحية، وتوثيق عرى طرائقها ، اختصاصاً مستقلاً له بنوده وشروطه، وضرورة إندماجه في مناهج جامعاتنا العربية ، إذ إنه حاجة كبرى من أجل مواكبة العلوم المتسارعة، انطلاقاً من اختصاصي فيه؛ لذلك أجدني مضطرا لما قلته من قبل في غير كتاب وبحث ولما قاله غيري ، من أجل الموضوعية ووضع طلابنا على طريق صحيح ما أمكننا ذلك .

أساس دراسته مع الإقلاع عنها ــ إنْ تطلّب الأمر ذلك ــ نحو الانفتاح المعرفيّ والاستخداميّ. عندها فلا بدّ من تحديد أطرٍ عامّة يستند إليها عَالِم المصطلح، منها تحديد:

1. **إطار العِلْم** الذي ينتمي إليه المصطلح والاختصاص. فعلى المصطلحيّ أن يحدّد العِلم الذي ينتمي إليه المصطلح المدروس في المجال الفكري، النحويّ البلاغيّ العروضيّ الفلسفيّ التكنولوجيّ، التواصليّ، العسكريّ، وحتى يمكنه أن يتخصّص في فروع الفرع متنوعاً بين العلوم الآنفة بشكل أدقّ ويتّجه إلى تحديد فقه الظواهر وفقه المسائل ليصل إلى فقه المصطلح.
2. **إطار الشخص** : يُقصد بهذا الإطار الرغبة الشخصيّة لدى المصطلحيّ وشغفه في اختيار هذا العِلْم، ووصوله إلى درجة الشعور باللذة البحثية باجتياز الحِجاج والجِدال وتخطّي الشكّ إلى اليقين، أو الاقتناع به بالاستناد إليه في شتّى العلوم والاختصاصات، وأن يكون ما يقوم به نابعاً من قناعاته الشخصيّة، وألا يضجر من نفسه باتهامها بأنه لم يقدّم لهذا العلم شيئاً، ولو قدّم مصطلحاً واحداً لأغنى وأثرى، فكيف به إذا قدّم أكثر، قياساً إلى كلّ أطرِ العلوم ومعارفها.
3. **إطار اللغة والتوليد والاشتقاق**: أن ينطلق المصطلحيّ من فقه اللغة ليصل إلى تحديد اللفظ الاصطلاحيّ المختلف، من أجل إعطاء عناية خاصّة باللفظة ومرجعها، فإذا ورد مصطلح من جذرٍ ما بصيغة اسم الفاعل، لم يكن نفسه إذا ورد بصيغة اسم مفعول، أو إذا كان مصدراً، أو مركّباً، من الجذر الواحد عينه؛ لأنّ تغيير الصيغة يؤدي إلى تغيير المرجع التصوّري. فالعامل غير المعمول وغير العمل، والناصب غير المنصوب وغير النصب...
4. **إطار المرجع** : وهذا ينطبق على ما درَجَ السابقون على تسميته المفهوم والتصوّر، وما أسمّيه المنهج المرجعيّ القصديّ الذي يُحيل لفظه إلى نسبته

إلى العمل المختصّ به من أقرب طريق من دون لبس أو حيرة أو أي خيار آخر.

5. **إطار مجموعة الدارسين ومدارسهم ومذاهبهم**: وهذا أمر معتاد فيما بين البشر الذين يختلفون من أجل أنْ يتفقوا، والذين يختلفون من أجل أن يتنافروا من وجهات نظرهم الخاصّة، ومعارفهم المتنوّعة ومذاهبهم المتأثّرة بأساتذتهم ومدارسهم، وبالتالي تعصّبهم أو عدمه. فهل يتساوى مصطلح"علوم اللغة" لدى الغربيين مع مصطلح " علوم اللغة" لدى العرب؟
6. **إطار المكان والزمان**: وهذا يخضع لعادات وتقاليد كلّ بلد وفق مجموعة أعرافهم العلميّة، ولا سيّما أن المصطلح لا يرُوج إلا بكثرة الحاجة إليه في الاستخدام والعلم والاتفاق، ولا أقول تباين اللفظ الاصطلاحيّ بين المشرق العربي ومغربه، ولا أوسطه، خارجاً على هذه الوجهة الإطاريّة. وقد يخضع للأعراف الثقافية والاستخدامية، فهل يمكننا أن نطلق مصطلح "الحداثة الشعريّة" على أبي نواس في العصر العباسي ، على شعر أي شاعر من شعراء الحداثة في أيامنا هذه؟ فلعامل الزمن دوره في انحراف مرجع المصطلح وعناصره .
7. **إطار اللهجات والعاميّات**: من الإطار السابق نجدنا نلقى رواج المصطلح متأثراً بالمصدر الباثّ إن كان بالعاميّة، أو اللهجة المحليّة والصوتيّة لمطْلِقه.
8. **إطار الترجمات**: يعتبر هذا الإطار(الترجمة) من أعقد الأطر المتعلّقة بعلم المصطلح، من جهة انسجامه أو عدم انسجامه مع العربية : صرفاً ولفظاً وصيغة ؛ لأنّه يجمع بين الأطر السابقة كاملةً، بل تُضاف إليها معارف ومذاهب ولهجات مصطلحِيّين كثُر من أبناء اللغة الواحدة ومن خارجها، ومن أصحاب اللغتين والثلاث معاً، فتتلاقح المعارف والثقافات واللهجات

وتكثر التسميات بفضل ذلك. والعقدة الأخرى تكمن في خنوع التفكير الاصطلاحي الابداعي وتخديره، بخلق شخصيّة المستورد لا المصدِّر ولا المنتِج حيث يستسلم الذهن المصطلحي لقبول كلّ ما هو وافد من المصطلحات والقبول بها كما هي، بعدم إيجاد مقابل عربي مناسب، وبالتالي الاستكانة إلى التعريب والتخلّي عن الترجمة، أو التسمية العربية في المجتمع الجديد والاكتفاء بالتسمية الأم. وما أكثر المصطلحات الوافدة مع السلع التي تأتينا مسمّاة ، فنستقبل السلعة مع التسمية الاستهلاكيّة, وهنا ضرورة الدعوة إلى التصدي لذلك ، على الأقل، لغوياً واصطلاحياً حتى تحيا لغتنا في نفوس أبنائها وغير أبنائها، وتصبح لغة العلم، وتسكير باب الذرائع والتذرّع.

9. **إطار الجهة المتبنيّة:** ويكون ذلك في إنشاء بنك المصطلحات حاسوبياً(يمكن تسميته المصطلح الممعلم أي الذي عُولج معلوماتيّاً في ذاكرة الحواسيب ومحرّك غوغل، والصفحات العلمية الإلكترونية ومنصّاتها)، الذي هو غير المعجم، بل أمرٌ مطوّرٌ عليه. وغالباً ما تكون الجهة مؤسسة رسمية، أو خاصّة أو لجنةَ بحثٍ، وفرقاً بحثيّة بشكلٍ فرديٍّ، وذلك خاضعٌ لاهتمامات كلّ مؤسسة وتطلّعاتها وأهدافها الخاصّة. وهذه مشكلة يجب أن تُحلّ لتتضافر جهودها جميعاً نحو هدفٍ واحدٍ، من أجل توحيد المعطى العلميّ، ليتوحّد المصطلح، ضمن منهجٍ عامّ.

خامساً : علاقة المصطلح بالمعجم

وهنا نجدنا نميل إلى إيجاد استقلاليّةٍ معجميّةٍ في وضع المعجم الاصطلاحيّ الخاصّ الذي يمهّد لوضع المعجم التاريخي التطوّري لألفاظ العربية، وقد بدأت دعوات، تفرض نفسها،

إلى التوسّع في ذلك، في عالم المعاجم تنبثق عن علم المعجميّة العام. كما أثمرت اجتماعات مجمع اللغة العربية في القاهرة الذي أنتج ما يزيد على سبعٍ وعشرين معجماً في اختصاصات متعدّدة، غير أنّ هجمة المصطلحات المتسارعة تتطلّب تحديثاً دائماً ورصْداً مستمراً ، منها في : الجيولوجيا، والفيزيقيا، النووية منها والحديثة، وفي الحاسبات، والمصطلحات الطبيّة والكيماويّة والصيدلانيّة والبيولوجيّة والنفطيّة والرياضيات والجغرافيا، والفلسفة، وألفاظ الحضارة والفنون، وعلم النفس، والهندسة الميكانيكيّة والقانون والهيدرولوجيا، والتربية الرياضية وأصول الفقه والتاريخ والحشرات الفنون وغيرها، فضلاً عن المعاجم اللغويّة، فلم يفِ –حيث توقّف – بالغرض أمام زحمة ما يتوافد إلينا، بشكلٍ متسارعٍ، من مصطلح يتقاطر مع سلع. والمعوّل على معجم الدوحة التاريخي، في مواكبة العصر.

وخير مثال، مصطلح العولمة الذي حمل منظومة اصطلاحيّة عريضة لاقت رواجاً وانتشاراً واسعين، فانبرت أقلام الباحثين منفردين يبحثون في تحديد مصطلحاتها، ومن كلّ فرعٍ فيها تتفرّع منظومة أخرى تلحق بها وتتصل فيما بينها لوضعها في معجم ، إذْ لم نجد جهة رسميّة موحّدة تتبنّاه .

وليس أدلّ على ذلك من مصطلح "كورونا" و"كوفيد19" وترجمته "الفيروس التاجي" وما يتبعه من مصطلحات الوقاية منه للحدّ من انتشاره: "التباعد الاجتماعي"و"محجور" و"الحجر الإلزامي" و"الحجر الصحي"، و"بي سي أر إيجابي" و" بي سي أر سلبي" و"مناعة القطيع" و"حامل المرض"و " وناقل المرض" و"اللقاح" و"المسحة" ،"استرازينكا"، و"فايزر"، و"موديرنا" و"جونسون" وهي مصطلحات يعرفها الكبير والصغير على مساحة العالم .... فضلاً عن تحوّر ألفاظ تراثيّة، كمصطلح "كَمامة" بفتح الكاف على فعّالة" اسم آلة، متجذّر من مصطلح "كِمامة" بكسر الكاف الذي يعني الآلة التي تكمّ فم الحمار خشية ألا يعضّ، غير أن الاستخدام

المعاصر حوّره إلى كافٍ مفتوحة(بفتح الكاف بدل كسرها فتحول إلى مصطلح جديد)، فتغير مرجعها من العضّ إلى الوقاية المختصة بكورونا لأجل وقاية الإنسان.

فمع مرور الزمن تختفي كلّ تلك المصطلحات مع اختفاء المرض، كما اختفت مصطلحات كثيرة باختفاء الحاجة إليها، كمصطلحات الحراثة والفلاحة، والمتعلقة بالإبل والخيل خارج الجزيرة العربية وغير ذلك. وطالما أن المرض سارٍ ، فإنّ منظومة مصطلحاته باقية، وهي قمينة في أنْ تُجمع في معجم. وهنا مسؤوليّة الجهات الرسميّة، وأقول يجب أن تُحصر في جهةٍ واحدةٍ تنسّق المسألة على الساحة العربية لتتضافر جهود توحيدها والاتفاق عليها انطلاقاً من الاتفاق الثابت على مرجعيّاتها الثابتة.

وما يتعلّق بوضع المعجم اللغويّ الذي يتطلّب تعميماً وتوسعةً وتفصيلاً وكثرةَ موادّ، وعدد جذور غير المعجم الاصطلاحيّ الذي يتقوقع على نفسه وحقله ومفاهيمه وحصر أعداد موادّه وجذورها واشتقاقاته يأتي في بابه.

بين المصطلح والمعجم أواصر قرابة، وبينهما وبين علم اللغة صلة وصل، بحيث تُفضي جميعاً إلى اشتراك بينها وبين سائر العلوم كافّة، بحيثُ تتشعّبُ مندرجاتها، وتتنوّع معطياتها. من هنا نجد مبرّراً للتزاوج بين علمِ المصطلح وعلوم اللغة من جهة وبينه وبين الفكر بكلّ فروعه من جهة ثانية.

انطلاقاً من أنّ أساس العلوم مصطلحاتها، فقد كان الخوارزميّ على سدادٍ بتسميتها مفاتيح العلوم بحيث إنّ لكلّ علمٍ أبواباً، ولكلّ أبواب مفاتيح تختص بها، وإنْ تشابهت ظاهريًّا تَكُنْ إيذاناً لولوجها...

ولولاها لتعذّر علينا معرفة مسيرة العلوم لمعرفة مصيرها؛ لأنّ التطوّر العلميّ مستمرّ، وغيرُ مقصور على اللغة وحسب من حيث إيجاد ألفاظ جديدة أو تغيُّر دلالات أخرى أو

اقتراض غيرها، لا بتفريغ بعض الألفاظ من مضامينها الحقيقيّة إلى مضامين مفهوميّةٍ جديدةٍ، ولا بالاعتناء بلفظ الكلمة وشكلها من حيث تركيبها أو تبسيطها... أو مدى تطابق اللفظ مع دلالة المعنى أو عدمه بعلاقة مشابهة أو اتفاق وغيرها. وهذا يعني أن تطرق معالجة دراسته من باب دراسة مناهجه.

المبحث الثاني : مناهج دراسة المصطلح

تأتي أهميّة دراسة المصطلح من أهميّة دراسة مناهجه؛ لأنّ معرفة المصطلح معرفة مفتاح كلّ حضارة يفتح مغاليق الماضي ويطرق أبواب الحاضر ويستشرف المستقبل؛ ولأنّ معرفة المنهج معرفة مفتاح كلّ علم.

وذلك لمعرفة تفكير السابقين في شتّى مجالاتِ حياتهم وعلومهم ومعارفهم، تنفرّد مصطلحاتٌ لكلّ علمٍ، وتؤدّي بنا دراسته إلى امتلاك جواز عبورٍ إلى تفكيرهم وبالأخصّ إذْ إنّهم لم يخبرونا، قديما، كيف وضعوا علومهم؟ وعلامَ بنوا تفكيرهم في وضع مصطلحاتهم؟.

وكذلك الأمر بالنّسبة لحاضر الحضارة المعاصرة التي يعيشها المصطلحيّ، من ثمّ إفساح المجال أمام الأجيال القادمة لطَرْق باب الابداع العلمي وابتكاره، من باب علم المصطلح، **لدحض مزامع تقصير العربية**، والافتراءات التي نُسبتْ إليها، ومن أجل توخّي نتائج جديدة فلا بدّ من طرق مناهج جديدة، بمعى أنْ نُقْلع عن المناهج الكلاسيكيّة كالمنهج التاريخي والمنهج الوصفي، والاستنباطي وغيرها المألوفة عند العرب، والمناهج الأخرى عند غير العرب، ولا استغناء

عن معايير كلاسيكية كانت متّبعة، بل النظر إليها نظرة حديثة، لا من باب رفض القديم أو التغنّي بالحديث، بل من باب أنّ القدامى كتبوا لمعاصريهم ونحن يجب أن نكتب لمعاصرينا، انطلاقاً من معرفة مستويات كلّ جيل، ومعرفة متطلّبات حاجاتهم المعرفيّة.

وبما أنّ لكلّ علم منهجاً، ولكل منهجٍ أدوات، ولكلّ أدواتٍ عناصر، فلا بدّ، عندئذٍ، من إيجاد منهجٍ مستقلٍّ خاصٍّ بدراسة المصطلح لعلم المصطلح العربيّ والمصطلحيّة العامّة، ولا سيّما أمام إجماع الدارسين على ضرورة توحيد المصطلح العلمي، وكيف له ذلك من دون وجود منهجٍ موحّد؟. هذا لا يعني أنّه الرائد في حقلٍ بكرٍ إنّما امتداد لمناهج سابقة منها:

أوّلاً: المنهج الأونوما – سيولوجي (onoma-siologie) أو منهج عبور اللفظ إلى المعنى:

يتمثّل هذا المنهج في اعتماد المدلولات والمفاهيم معبراً للوصول إلى الدوالّ والمراجع التي تعينها على الانطلاق من حقلها الدلاليّ للوصول إلى العبارات التي تعينه، إمّا لمجرد معرفة تلك الأسماء والمسمّيات وإمّا لضبطها وتحديد ما بينها من علاقات، ما أسمّيه معبر اللفظ إلى المعنى، واستخدامه غالبا للعبور الأوحد في اتجاه واحد لمعرفة التناسب بين اللفظ والمفهوم.

ثانياً: منهج السيما – سيولوجي(séma-siologie) أو منهج عبور المعنى إلى اللفظ:

هو منهج معاكس لمنهج الأونوما- سيولوجي، يتمثّل في دراسة الدلالات التي تجعل العلامات معابر إلى المعنى، ذي العبور الأوحد (في اتجاهٍ واحدٍ)، وهو منهجٌ يُعتمد، عادة، في وضع المعاجم.

- **المآخذ على المنهجين :**

أ- أنّ المنهجين مختصّان باللفظة العامة وباللغة، أي بعلم اللغة، لا بالمصطلح الدقيق، وعلم المصطلح الذي ندعو إلى استقلاله تخصّصاً دقيقاً.

ب– أنّ كلّ منهجٍ يسير في اتجاهٍ في التعامل مع اللفظ والمعنى أو مع المعنى و اللفظ.

ت– أنّ كلّ منهجٍ يختصّ بالمفهوم والتصوّر المتعدّد أحياناً، والمتنوّع غالباً، ويمكن معرفة اتجاهاته من خلال السياق، في الوقت الذي لا يُخضِع لفظَ المصطلحِ ومرجعَه لتغيّراتِ السياقِ وتقلّباتِه، ولا لانفعالات المتكلّم، في الوقت الذي نجد فيه المصطلح مرتبطاً بموضوعيّة العلمِ لا العالِم، والاختصاص المحدّد لا كلّ الاختصاصات.

ث– أنّ المنهجين عنصران من عناصر علم اللغة العام، والمنهج المرجعيّ من عناصر علماء المصطلح والمصْطَلحيّين.

ج– وأنه يليق بعلم المصطلح أن يكون له منهجٌ خاصٌّ لدارستِه بعدَ أنْ أصبح عِلماً مستقلاً، في طريقه إلى النضوج ، وتخصصّاً دقيقاً لدى الدارسين، يطلق عليهم المصطلحِيّين.

وعليه فيمكن تفنيد المنهج المرجعيّ المزمع طرحه، انطلاقاً من التعريف به، وتسويقه بين علم المصطلح والمصطلحيّة، كما سيأتي.

ثالثاً : **المنهج المرجعيّ** *RéférentielleTerminologique*

المقصود بالمنهج المرجعيّ إرساء معايير نظريّة متكاملة لدراسة المصطلح العلميّ العربيّ، بالعبور من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى اللفظ في العلم الواحد، وفي ما بين العلوم، لرصد مسيرة المصطلح بينها لتبيان مفاهيمها واختلاف المقاصد الثابتة فيها وتنوّعها، تعتمد لمسألةِ درس المصطلح في شتّى العلوم انطلاقاً من المفهوم الخاصّ الذي يحيل إليه كلّ مصطلحٍ في مرجعه العلميّ الصِّرف؛ لأنّ ذلك ينبني على أصالة المفهوم الدلالي وثباته الذي يحمله كلّ مصطلح، وبمحمولٍ واحد استناداً إلى معطياتٍ خصائصيّة وعرفيّة. وذاك الثبات المفهوميُّ البحتُ مرجع ثابت يختزن معارف العلوم والحضارات وبذور كينونتها، بين الدلالتين: التداوليّة والتأويليّة. فلماذا المنهج المرجعيّ في دراسة فقه المصطلح العربي أو المصطلحيّة إذاً ؟

لأنّ المنهج المرجعيّ يروم إلى تأصيل المصطلح العلميّ، ويطرق باب المصطلحيّة، فيستند إلى قناعة تصنيف المصطلحات زمنيّاً : ماضياً وحاضراً ومستقبلاً كما سبق(سانكروني

وديا كروني: طولي وأفقي)، ومراتب (أصيلة وفرعيّة ووافدة)، والوافدة نوعان: عربية وغير عربية، فهي إما دخيلة أو معرّبة، فمنها المقبول ومنها المستهجن والعبرة في ذلك للحاجة والاستخدام وطواعية اللفظ والعلم الذي ينتمي إليه؛ لذلك لا بدّ للمنهج المرجعي من صيغةٍ علميةٍ يرتكز عليها المصطلح العلميّ العربيّ، بين علم المصطلح والمصطلحيّة، وإبراز دوره في تحفيز عملية الدرس الاصطلاحي، والفرق بينه وبين الدال، وبينه وبين المفهوم، وانطلاقته من اللغة في مسيرة تطوّريّة من اللغة إلى المصطلح وهويته التي " لا تقتصر على ضبط المفهوم المتعلّق به، وإنما يضاف إلى ذلك المرجع الذي يُعتبر مصدراً مهمّا من مصادر تكوين الهُوية اللسانية"[5].

أ- مكانة المنهج المرجعي بين علم المصطلح والمصطلحيّة

ثمّة فرقٌ، إذاً، بين "**المصطلحيّة**" التي تحيل إلى أصول غربية و"**فقه المصطلح**" العربي الذي يحيل إلى أصول عربية، وشتّان بين عاداتٍ معرفيّةٍ وحقائق علميّة بين الغرب والعرب، ولا سيما أنّ المصطلح العلميّ يقتحم الساحة العربية بلا استئذان فهل تنصاع أقلام باحثينا وراءه؟ أم هل ثمّة غربلةٌ لفظيّةٌ ومفهوميّة بين رَفْضٍ وقَبول لكلّ مستوردٍ لفظيٍّ واصطلاحيّ وفق طباع لغتنا وخصائصها وسجايا أهلها وطبائعهم؟ فالفرق ،إذاً، أنّ المصطلحيّة لصيقة بزجّ المصطلح باللسانيّات، وعلمُ المصطلح قمينٌ بإبراز خصائصه العربيّة بشكل أخصّ.

وما حاجة البحث العلميّ المعاصر، بزعمي إلا التوفيق بين الأمرين معاً من باب تلاقح الثقافات والعلوم؛ لذا جاء عنوان الكتاب: "**فقه المصطلح العربي بين المصطلحيّة ونقد المنهج المرجعيّ**"، مع فرقٍ بارزٍ بين المفهوم الدالّ على مدلولات شتّى والمرجع الراجع إلى معنى منجزٍ مستقرٍ.

فكما الإنجازيّة، في الأسماء والأفعال تكون المرجعيّة في المصطلح، وتكون أصيلة بأصالة العلم الذي تحيل إليه، أيّا كانت صيغته ولفظه، مُحالة إلى ضبط اللفظ الاصطلاحي انطلاقاً من مبدإ إصلاحيٍّ توافقيّ موحّد في كلّ علم، فإذا تغيّر، أحياناً، في الإحالة واللفظ أو الرجوع إليه، يحيل إلى علم آخر أو فنٍّ مغاير.

[5] المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم ، د. خليفة الميساوي ، دار الأمان ، الرباط، ط1، 2013 ، ص 152

وهنا، إشارةٌ دقيقةٌ إلى تبيان تداخل مداخل التسميات الاصطلاحيّة ومغايرتها في كلّ علم يُنسب إليه اللفظ الاصطلاحيّ لدرء تهمة المشترك اللفظيّ[6] واعتباره مصطلحاً لغويّاً لا اصطلاحيّا، عن المصطلح العربي والترادفيّ، لتغيّر المرجع الذي يحيل إليه المصطلح، وذلك وفق دراسيّة دياكرونية وسانكرونية: طوليّاً وزمنيًّا.

فالخبر عند النحويين ليس نفسه عند البلاغيين، ولا عند علماء الأصول ولا رجال الإعلام أو رجال الأمن والاستخبارات وغير ذلك. وكذلك مصطلح الحرف ليس واحداً عند النحويين أنفسهم ويختلف عنه عند الصرفيين، وكذلك الحال في المسند والمسند إليه إذْ هما متعاكسان مفهومياً بين علماء القرن الثاني الهجري والسادس.

وعليه، فلا بدّ من **إيجاد نظريّة علميّة لإرساء منهجٍ علميّ مرجعيّ يضبط عمليّة البحث** في دراسة علم المصطلح في خضمّ ما نجد من إغراق الساحة العلميّة من كتب تتعلّق بعلم المصطلح؛ وعليه، يقتضي الأمر الدعوة إلى استقلاليّة علم المصطلح العلميّ من بين العلوم اللغويّة والدلاليّة واللسانيّة، والأهمّ التداوليّة المستقرة لتنحصر تجاربهم جميعاً في مرجعيّة كلّ مصطلح ضمن إطار **فقه المصطلح العربيّ** بشكلٍ خاصٍّ تليق به تسمية المنهج المرجعيّ.

من هنا يستند المرجع إلى مناهج علوم اللغة من: البنيويّة والابستمولوجيّة والتفكيكيّة التركيبيّة مرتبطاً بخصائص العلم الذي ينتمي إليه اللفظ الاصطلاحيّ. فهو منهجٌ مختصٌّ بدراسةِ المصطلح العلميّ العربيّ من حيثُ اللفظ والمفهوم، مبنيّ على ثلاثيّةٍ متوازنة: الراجع + المرجوع إلى + المرجع العلميّ الذي يؤول إليه ذاك الراجعُ الذي يوصل إلى المرجع عنيتُ المنبثقين من المفهوم والتصوّر. وأقول المصطلح العربي لما له من خصائص بارزة من بين مصطلحات سائر اللغات، وهنا يتفرّع العنوان من المصطلحيّة العامّة، إلى المصطلح العلميّ العربيّ خاصّة، الموسوم بِـ "**فقه المصطلح العربي**".

ب- **المنهج المرجعي وتحفيز المصطلحِيِّين**

[6] من المشكلات التي تعيق نمو المصطلح وتطوره ورود مصطلحات متعددة ذات مفهوم واحد ، أو مفاهيم متعددة لمصطلح واحد، وفي شتى ميادين العلوم العربية ومصطلحاتها.

تهدف المادة الاصطلاحيّة، بالدرجة الأولى، إلى تحفيز العلم وتعزيز البحوث العلميّة العربيّة، من أجل إيجاد أداة تفكير ووسيلة تعبير علمية، ولا سيما استقطاب هجمة العلوم الغربية المصّدرة إلينا، على شكلِ آلات وأدوات تكنولوجية، ضرورية لنا وفق الحاجة، مع مسميّاتها. ولا سيّما ما يتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي، والآلات المُعَلْمة، التي تتعامل معها بنوك المصطلحات عبر الكمبيوتر ومعامل المصطلح، من معلوماتيّة إداريّة ومعلوماتيّة تكنولوجية وتواصليّة، لنصل إلى هدف **قرأنة المصطلح العلمي**[7] المنبثق من علم العصر علم الإعجاز العلميّ في القرآن الكريم الذي يثبت الإشارات إلى الاكتشافات العلمية التي جاء ذكرها في القرآن الكريم، لدى روّاد هذا العلم جميعهم: رواد مبتكرين، ومطبّقين ومقلّدين وجامِعين مقتبسين؛ ليصار إلى وضع مصطلحٍ علميٍّ عربيٍّ قوامُه وضعُ مصطلحات العلوم في أدوات تفكير الباحث العربي المعاصر ليشكّل مادة أساسيّة على الابتكار واكتشاف العلم من الإعجاز أولاً، ثمّ تعميمه لا انتظار العلم والتحري عنه في مظانّ الآيات.

ولا يقتصر الأمر على ذلك فحسب بل رصد منظومة بعض مصطلحات العولمة وما جاء فيها من ابتكارات علمية وأدوات تتعلق بالشابكة الانترنت ومنظومة مصطلحات الاتصال وشبكات التواصل الاجتماعي وأدواتها الشائعة العامّة الثرّة، ناهيك عن المتخصّصة المحصورة في ثلّةٍ من العلماء كلٌّ في مجاله واختصاصه بين طبّ وفلك وكمبيوتر واتصال وعلوم الأرض والفضاء وما إلى ذلك .

هي دعوة إذاً، إلى الريادة في العلم من خلال وضع منهجٍ علميٍّ يستند إليه دارسو المصطلح انطلاقاً من عناصره وآلياتِه وأدواتِه، من أجل توحيد هدف المصطلح العلمي الرامي إلى توحيد المرجع الاصطلاحيّ مهما اشتركت فيه ألفاظُ غيرِ مصطلحٍ أو اختلفت مرجعيته مع ضرورة تغيّر اختصاص ذاك المرجع.

[7] راجع كتابنا استيلاب العربية من فجر العولمة حتى الأفول ، دار الكتب العلمية بيروت ،ط1، 2018 م، ص 74 وما بعدها.

من هنا يجب أن يتضمّن المنهج المرجعيّ مجموعة معايير تعتمل دفعةً واحدةً أو متفرقةً في بوتقة صَهْر المصطلح وصقله، ونقل حالته من التعبير اللغويّ أو التعبير الفنّي إلى الاستقرار الاصطلاحيّ.

وهنا يتجسّد هدفٌ إصلاحيٌّ يرمي إلى ضرورة الحديث عن التعبير الفنّي الذي هو حالة متوسّطة بين التعبير اللغويّ والاصطلاحيّ للمصطلح يتشرّب معناه، الاصطلاحيّ في طور تغيّر الدلالة أو انتقالها، من مرحلة اللغة إلى اللانضج.

فالنضج، في ثبات المرجعيّة، حالة استقرار الراجع والمرجوع إليه والمرجع في ثلاثيّة تسمّى "المصطلح" الذي يرتكز على الحد والمفهوم والتصوّر الذهنيّ الثابت.

ج – الحدّ التداوليّ والمرجع

الحدّ بحدّ ذاته مرجعيّة دقيقةُ الحدود مرتبطة بخصائص المصطلح والمرجع، وهو أدقّ من التعريف définition في اللغات الأجنبيّة؛ لأنّ الحدّ ألصق بالمصطلح من التعريف الذي يحمل خاصّيّة العموميّة والحدّ خاصيّة الخصوصيّة المرجعيّة الدقيقة، وهو بحدّ ذاته مصطلح عربيّ يحمل أمانة حماية المصطلح وشفافية المعنى، ولا مجال فيه لظلّ المعنى حيث تزكو فيه تداوليّة الاستعمال.

رابعاً: المصطلح بين المفهوم والمرجع الدّالّ (Le référent)

"المرجع" في اللغة:

ذكر صـــاحب اللســـان: "رجع يرجع رجعاً ورجوعاً ورجعى ورجعانا... **ومرجِعًا**: انصـرف"[8]، والاسـم مرجع يمكن أن يكون اسـم مكان على **مفعِل**؛ لأنّه غير متعدٍّ بحرف جر[9].

"المرجع" في الاصطلاح :

[8] لسان العرب لابن منظور مادة رج ع .مؤسسة التاريخ العربي دار إحياء التراث بيروت لبنان ،ط2، 1993 ، 148/5

[9] لأن المصادر على مفعِل إذا كانت متعدية بحرف الجر لا تكون أسماء للمكان ، كما في الآية الكريمة إلي مرجعكم كما حكاه سيبويه. المصدر نفسه .

لا بدّ من أن نشـــير هنا إلى وجود نوعين من المراجع : مرجع ثابت ومرجع مموّه مضمر .

المرجع الثابت

المرجِع الثابت هو المعنى المستقر بالاتفاق القائم على التصوّر المفهوميّ للمصطلح الفنّي ضمن خصائص وسيمات علائميّة بين مدلولين : الأول لغوي والآخر مفهومي يشـــكّلان وجه العلاقة بين الراجع والراجع إليه. فالراجع هو المفهوم الذهني والعقلي العقليْن: الثابت والقصـــدي ، والراجع إليه هو المفهوم المقرون بالحد وخصـــائص العِلْم الذي أُطلق فيه المصطلح ولأجْله.

وقد " ميّز دي ســوســير طرفي الدليل اللغوي المترابطين عمّا يمكن تســميته المرجع الحقيقي للشيء المسمّى. وربط المدلول بالمتصوّر الذهنيّ "[10] للكلمة، والأمر أكثر دقّةً وتعقيداً في المصطلح؛ لأنّه عمّم المتصوّر الذهنيّ الذي يتناسب من اللفظ العام في الكلمة اللغويّة لا الاصطلاحيّة التي يناسبها المتصوّر الذهنيّ الأوحد الثابت قصداً واتفاقاً، فلا توسّع فيه أو تأويل.

إلا أنَ "ما نتصوّره عند حديثهم عن العلامات اللغويّة ركنٌ خاصٌّ لما نتصوّره بالمرجع . وجمعوا بين المرجع والمحال عليه والدالّ في شكلٍ مثلّث أطلقوا عليه لقب المثلّث العلاميّ "[11]، كميزانٍ يحدّد أطر المرجع مســتلاً من المفهوم والخصـــائص الســـياقيّة في الخطاب المتخصّص. **وقد يكون المرجع انصراف المعنى الذهنيّ الثّابت مِنْ وإلى مكانٍ ثابت في**

[10] المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب: توفيق قريرة. دار محمد علي للنشر، صفاقس ،تونس. ط1 ، 2003ص272

[11] المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب: توفيق قريرة. دار محمد علي للنشر، صفاقس ،تونس. ط1 ، 2003ص272 ، 273

ذهن المتخصّص واختصاصه على السواء، استناداً إلى مجموعة من العناصر الداخليّة للمفهوم.

قال "أصـــحاب هذا المثّلث إن للكلمة، بما هي شـــكلٌ دالٌ، وظيفتين تعبّران عن المعنى وتعيّن الشيء، والمعنى هو في حقيقته ليس إلا تأويلاً ذاتيّاً للشيء المحال عليه "[12] . إلا أنّ في ذلك اجتهادات كثيرةً قد تُغْرِق الباحث في خلط الفلســـفة والمنطق بالجدل الدائر من دون توقف .

وعليه، فرغم كلّ الجهود المبذولة، إنّ التعريف الدقيق للمرجع الاصـــطلاحي معقّد للغاية كونه مرتبطاً بخصائص غير محدّدة، معنويّة في اختصاصها، وسياقيّة في توجيه المعنى المفهوميّ، مع الاقتناع بأنّ معنى المصـــطلح قائم فيه بذاته ســـواء أكان في ســـياقٍ أم كان خارجه، على خلاف الكلمة أو المفردة ، إلا أنّه خاضـــع لتلك الســـلطة الخفيّة من الأســـلاك المعرفيّة البارزة بين علم وآخر، وتســـمية وأخرى، وفي ذلك ما يبرّر كثيراً من التسميات الاصطلاحيّة التي تبدو، للوهلة الأولى، مترادفة كما في حرف العطف وحرف النسق أو ضمير الفصل و ضمير العماد[13] عند البصريين والكوفيين.

المرجع المموّه المضْمر(المصطلح المراوغ)

فعلى الرغم من ارتباط المصـــطلح بمرجع قصـــدي واضـــح فقد تعترض دارس علم المصـــطلح بعض قضـــاياه ما يعرف بالمصـــطلح المراوغ، وهو مصـــطلح مبنيّ على تغيير خصائص مرجعية ، في أي وقت، للمصطلح الواحد، بمعنى أن يكون كلّ مصطلح مرتبط بمجموعة متغيّرات، وفقاً لعادات معيّنة: سياسية أو دينية أو اجتماعية أو تطوّريّة حضاريّة

[12] المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب: توفيق قريرة. دار محمد علي للنشر، صفاقس ،تونس. ط1 ، 2003ص272 ، 273

[13] حرف العطف وضمير الفصل هما مصطلحان بصريان ، وحرف النسق وضمير العماد مصطلحان كوفيان بإجماع الدارسين

وما شابه ذلك ، فعلى سبيل المثال، قد لا نجد مرجعاً ثابتاً لمصطلح " مثقف"، في دراسة زمنيّة فهو يُطلق على من كان يحمل جريدة ويقرأها باستمرار، ويهتم بالاطّلاع الدائم في بيئة ما وزمن معيّن، وفي عصرنا على من يجيد الإنكليزية ولغات الآخرين مثلاً، وعلى من يجيد استخدام تكنولوجيا العلوم، أو على من يحيط بشمول كثير من المعارف، ما يعني أن اللفظ الاصطلاحي الواحد حمّل أوجهاً يسخدمها المتلقي وفق أهوائه وميوله ومصالحه.

ومنه مصطلح"حقوق الإنسان" الذي يراوغ في دائرة مصلحة الأقوى أحياناً، كما نرى في الصحافة العالميّة حول تطبيق ذلك على شعوب الأرض، أو ما يضمره جماعة المستفيدن أكثر مما يظهرون من خصائصه. ومنه كذلك مصطلح العولمة الذي انطلق من مرجع إلى مراجع كثيرة ذات خصائص متنوّعة، وذلك لتوسّع رقعة اتجاهاتها ومعطياتها غير أن جميع تلك الخصائص تُحيل إلى مرجع عام، فلا بدّ من الإتيان ،على تحديد عناصره، بما يخالف ذاك المرجع إلا بقدر ما يتنقّل بين فروع الحضارة والتخصّصات في الاقتصاد والتكنولوجيا والتعليم والتواصل الاجتماعي وغير ذلك، انطلاقاً من اقتناع الدرس الاصطلاحي بالتفرقة بين الدالّ والمرجع .

أو مصطلح غير واضح الخصائص والعناصر أسوة بغيره كمصطلح قصيدة النثر" الذي ما تبلورت فكرته بشكل دقيق بل متشابه بين الشعر الحر والنثر المرسل والتعويض عن العروض بالموسيقا الداخلية، والجرس الموسيقي وجزالة اللفظة.

خامساً : بين الدالّ والمرجع

يجب أن يُميّز الدارس الاصطلاحيّ بين علم المفردات وعلم المصطلحات، ناهيك عن الفرق بين المعنى العام للّفظة ومرجعها الذي ينطلق من مجموعة خصائص ضمن نظام

سـيميائيّ[14]، وهي فروق متداخلة، غير أنّ المصـطلح يهتمّ بالناحية الذهنيّة انطلاقاً من التفرقة بين الكلمة والمفردة والمصطلح[15]. وهنا يمكن للمصطلح أن يتكوّن من كلمة وغير كلمة (قد يكون بسيطاً أو مرّكّباً، وقد يكون معقّداً) على خلاف الكلمة أو المفردة، من ناحية الشكل ومن ناحية المعنى.

فالكلمة مرتبطة بدالّ، والمصـطلح مرتبط بمرجعٍ يحيلُ إلى ذهنِ السـامع انطلاقاً من ذهْن المتخصّص في علمٍ من العلوم، بمعنى آخر إنّ وظيفة المفردة ـ بِـدالِّها ومدلولها ـ هي التواصل العامّ، ووظيفة المصطلح بمرجعه أو مراجعه المتعدّدة ـــ هي التواصل المتخصّص؛ لأنّ الدلالة المرجعيّة هي التي تحدّد ما تدلّ عليه العلامة اللغويّة والسّـيمات العلائميّة للمصطلح.

وإذا كان شـبهُ إجماع على أنّ الكلمة "رمز لغويّ يتألّف من صـيغة الكلمة ومضـمونها تضـمّهما وحدة لا تنفصـم، وقد تتّسـم معاني الكلمة بالتعدّد وبظلالٍ مختلفة"[16] ، فإنّ المصـطلح "رمز لغوي يتألّف من الشّـكل الخارجيّ والتصـوّر، وهو معنى من المعاني يتميّز من المعاني الأخرى داخل نظام من التصـوّرات. يظلّ هذا المعنى محدّداً لصـيقاً به وفق نظام محدّدٍ من التصـوّرات حتى وإن اسـتُخدم خارج النظام" [17] ، لهذا يعتمد المصـطلح على المرجع المحفوف بالمفاهيم الثابتة والخصـائص المحيطة؛ ولذلك يمكن التمييز بين دالِّ الكلمة ومرجع المصـطلح ، فالدالّ والمرجع ينطلقان من مبدإٍ واحدٍ وينتهيان كلٌّ إلى معنى سياقيّ ومرجع مستقلّ.

---

[14] السيمياء هو دراسة أنظمة العلامات جميعها ، كما حدّده دي سوسير . راجع في ذلك أضواء على الألسنية : هيام كريدية . لا ذكر لدار للنشر ، بيروت لبنان ط1 ،2008 ص 37

[15] Pierre LERAT : Terme et mot et vocabulaire : la banque des mots ,nº Special 7/1995 terminologie et intelligence artificielle

[16] أسس المصطلحية:محمدمحمد حلمي هليل تونس 1996

[17] أسس المصطلحية:محمدمحمد حلمي هليل تونس 1996

سادساً : المفهوم مَعْبَر المصطلح ومرجِعُه

تعتبر المداخل الاصطلاحيّة معابرَ للمفاهيم والتصوّرات المرجعيّة للمصطلح، ويعتبر استقرار المصطلح قائماً على استقرار الحدّ ووضوح المفهوم ليؤدّي إلى استقلال المرجع، الذي يرتبط بتناسبٍ مع التسمية الاصطلاحيّة في كثيرٍ من المصطلحات المستقرّة، إلا أنّ هناك بعض الاضطرابات المرجعية المتمثّلة بتسمياتٍ اصطلاحيةٍ موحّدة، ليست من قبيل الترادف الاصطلاحيّ في شيء[18]، إنّما هي من قبيل المشترك اللفظيّ اللغويّ لا الاصطلاحيّ، فهل يمكن أن يُطلق عليها الجناس أو التجانس المعروف في علم البديع؟. بالطبع لا ؛ لأنّ ذلك يعالج المعنى اللغويّ للمفردة بين الدالّ والمدلول، وهنا **معالجة المرجع الاصطلاحي والعلاقة بين الراجع والراجع إليه المرتبطين بثلاثيّة: المصطلح والحدّ والمفهوم وخصائصه (المفهوم)** . وثمّة مفارقةٌ بين اللفظة في اللغة العامّة والمصطلح في الفنّ الخاصّ من جهة والتعبير الفنّي من جهة ثانية.

من هنا تُطلق ثلاثةُ مصطلحاتٍ، من وجهة نظرٍ مفهوميّةٍ مرجعيّةٍ، تساعد في دراسة منهج التفكير الاصطلاحيّ، تمييزاً لكلّ مصطلح عامّ من بين اللفظ الاصطلاحي الواحد الذي يحمل مراجع متعدّدة في العلم الواحد أو في أي فنّ آخر من فنون البحث العلمي، يُطلق عليه **المصطلح المتغاير والمصطلح المتجانس** و**المصطلح المتداخل**[19]. فما هي هذه المصطلحات؟ وكيف تسير في العلوم البينيّة والعلم الواحد ومتفرّعاته؟

لعلّ هذه هي أبرز أسباب تسمية ذاك النوع المرجعيّات الاصطلاحيّة.

---

[18] هل تعتبر أن المصطلحات التالية مترادفة : لفظ، قول، لغو، كلام، كذلك فاعل وعامل؟

[19] . سنخصص لكل منها فصلا مستقلا نتوسع فيه عما ألمحنا إليه في أعمال سابقة ، بحيث يرقى البحث في هذا المجال إلى مستوى النظرية بعد نضج التجربة . راجع في ذلك بحثنا للدكتوراه بعنوان المصطلح النحوي عند الزمخشري بإشراف د. حسن حمزة جامعة ليون 2، ود.هاشم الأيوبي الجامعة اللبنانية 2008 ص 39

سابعاً: السّيمات العامّة للمصطلح والعلامات السياقيّة

لعلّ السؤال المطروح حول الفرق بين السيمات العامّة والعلاقات السياقيّة، معقّد جدّاً، دائماً، حول الإحاطة بالخصائص السّيميائيّة التي تحيط ألسنياً بالمصطلح، أو ما نسمّيها خصائص مفهوميّة على الرغم من تقدّم الجهود في سبيل ذلك، وليس" إشكالية محاولة معرفة الطبيعة المعمّقة لهذه الأجزاء أو المعاني. ولا يمكن أن تُعتمد الخصائص وتُعرض مباشرة من الخارج (اللفظ) أو المرجع (الداخل الذهنيّ)، ليس فقط في علم المصطلح، لكنْ في اللغة العامة كذلك؛ لوجود أعداد غير محدّدة منها هي ثمرة مفهوميّة، وتركيبة ذهنيّة، لتأخذ، غالباً، صيغة مستخدمة، ومتغيّرة حسب اللغة والفرد والظروف المحيطة[20].

فإذا "اختار النحاة أن يسمُّوا مصطلحاتهم بالرجوع إلى ما أفادته متصوراتها من معانٍ نحوية"[21]، فهذا ما يشير إلى أنّ العلاقةَ القائمة بين تسميةٍ ومفهوم معيّنين تكون علاقة أحادية مرجعية (monoréférentiel) ، وهذا غير دقيقٍ من وجهة نظر التداخل المرجعيّ، وكما أثبتت التجربة الميدانيّة في وضع التسميات الاصطلاحيّة لدى النحويين والبلاغيين. فالتسمية ، إذاً، لا ترتبط بالمفهوم وحده بل بمجموعة الخصائص التي تحيط به، وإلا كيف تُفسَّر ظاهرة تعدّد التسميات، أو توحيدها واشتراكها؟ فمصطلح "**التثنية**" عند سيبويه هو "**التكرار اللفظي**" عند الزمخشري و**التثنية** عند الأخير هي "**المثنى**" .

ثمّ إنّ اختلاف التسميات المتعدّدة للمفهوم الواحد لا تضير المرجع الثابت، كما في استخدام الزمخشري لمصطلح "**جمع المذكر السالم**" بِـ : جمع التصحيح، والجمع المصحّح، وجمع

---

[20] Le sens des termes :Henri Béjoint et Philippe Thoiron centre de recherche en terminologie et traduction , université Lyon 2.Le sens en terminologie .. presses universitaires de Lyon ,2000. p 7

[21] المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب: توفيق قريرة. دار محمد علي للنشر، صفاقس ،تونس. ط1 ، 2003ص74

السلامة، والجمع بالياء والنون، والواو والنون، وجمع العاقل، وجمع العالم، في الأنموذج في النحو وشرح الفصيح والمفصّل والأحاجي النحوية و في الكشاف[22]...

وغياب مثل هذا المنهج في تحليل الخطاب الاصطلاحي أدّى إلى خلط التحليل والفهم الدقيق لمعظم المصطلحات العربيّة، وذلك لاختلاط المفاهيم بالمرجعيّات. يقول سعد حمودة "اختلطت مستويات الدرس اللغوي في الكتاب (لسيبويه) باعتباره عملاً متقدّماً لم تنجُ المصطلحات النحويّة والصّرفيّة من الخلط "[23]، فهذا اتّهام باطل برأيي، وهو تداخلٌ مرجعيّ وليس خلطاً؛ بسبب أنّ الخلط يحمل مفهوم الضياع وعدم الإدراك. والفرق بينه وبين التداخل بأن التداخل يحمل تلك الأسلاك الخفية والسيمات العلائميّة المستندة إلى جملةٍ من المفاهيم والخصائص المتغيّرة أحياناً لتؤدّيَ إلى المرجعِ الثابتِ الذي هو جوهرُ المصطلح .

ثامناً: فنّ صناعة المصطلح العربي: اللفظ والمفهوم

يتشكّل المصطلح العلمي لفظاً من الاشتقاق في أغلب الأحيان ضمن ثلاثيّة:

فعل ← فاعل ← مفعول ، أو من المصادر الصناعيّة والسماعية والقياسية، والاختصار وغير ذلك، أضف إلى ذلك، مثالاً لا حصراً، زناته الصرفيّة المتعدّدة بين: افتعال، وفِعال، وفِعالة، وفَعّال وفَعّالة، وفاعول، وفاعلة وإفعال، وفوعلة، وكلّ أسماء الآلة ذات الأصل العربي وغير العربي، فضلاً عن الدّخيل المعرّب والدخيل المترجم.

ولمعرفة تفكير العلماء لا بدّ من الدخول إلى عمق كلّ مصطلح ليصل بنا إلى عمق التفكير، ولو مثّلنا على ذلك من أجل معرفة تفكير النحاة العرب، فلا بدّ من الدخول إلى ذهنهم الاصطلاحي، وتفكيرهم في وضعها، والأمر نفسه لمعرفة مصطلح أيّ علم يُفرض على الدارس

[22] المعجم المفصل في مصطلحات الزمخشري .مخطوط من إعدادنا
[23] تطور المصطلح النحوي في الدرس العربي أطروحة دكتوراه :سعد حسن حمودة إشراف عبده الراجحي جامعة الاسكندرية 1987 ص 2

معرفة تفكير المتخصّصين. ولكلّ علمٍ فنّه وطريقة تفكير، وطريقة في صناعة مصطلحاتِه وتشكّلها، عند النحاة والبلاغيين والمفسّرين وعلماء العلوم المعاصرة، ودارسي العولمة والحوسبة والمعلمة والسيبرانية.

1. فقه تشكّل المصطلحات في تفكير النحاة

انطلاقاً من أوّل كتابٍ موثّق في النحو، وصلَ إلينا هذا العلم بمصطلحاته التي تفتح "دار" النحو جديداً، وما له من أبواب وأقسام وحدود، بحيث قسم سيبويه كتابه – على ما يبدو – إلى أبواب تحتاج بالضرورة إلى مفاتيح للولوج إلى أقسامها، كانت المصطلحات هي تلك المفاتيح. وبما أنّ كلّ مفتاح يمتاز من الآخر بأسنانٍ خاصّة به، وخصائص تجعل كلّ واحدٍ يتفرّد بفتح قفلٍ واحدٍ وبابٍ واحدٍ، وتختلف باختلاف الأسنان ووجهة الاستعمال، وبتغيير أقسام الدار وتفريع أبوابها، فإنّ المصطلحات النحويّة والبلاغيّة والعروضيّة هي مفاتيح تتنوّع وتتّسع باتّساع فئات العلماء والدارسين وثقافاتهم واهتماماتهم.

اعتمد التحليل النحويّ على تشكّل مصطلحاته من الاشتقاق بين المصدر، واسمي الفاعل والمفعول:

عمل ← عامل ←معمول ، في غاية من تمام الشّكل، وفق ما يأتي:

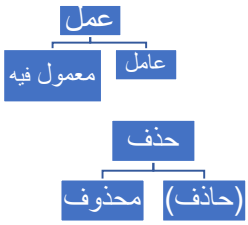

فلكلّ وظيفة نحويّة عامل ومعمول يؤديان دورهما في عمليّة تشكّل المصطلح التامّ :

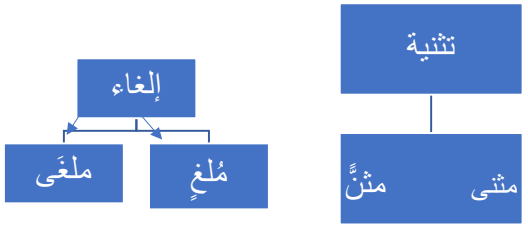

إذْ إنّ هذه المثلّثات تنقسم إلى الفئات النظريّة الأساسيّة للوظيفة والموظِّف والموظَّف : فعل فاعل و مفعول. وتمثّل المثلّثات التالية مرحلة انتقالية مهمة، يعمل فيها المتكلم على جزأي التركيب الذي يتكوّن من عنصرين يُعَبَّر عنهما باسمي مفعول: أحدهما مفرد، وثانيهما مركب بحرف جرّ:

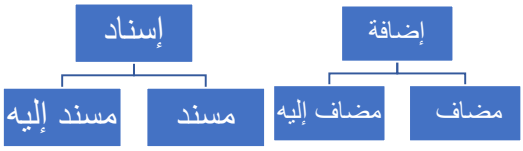

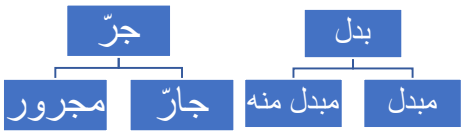
جرّ
مجرور
جارّ
بدل
مبدل منه
مبدل

وصف
موصوف
صفة

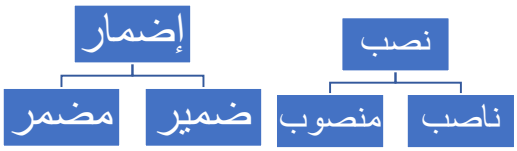
إضمار
مضمر
ضمير
نصب
منصوب
ناصب

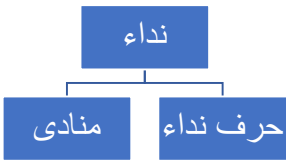
نداء
منادى
حرف نداء

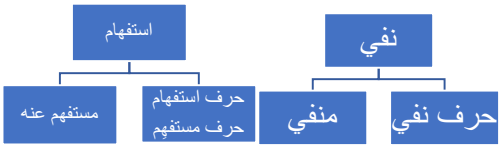
نفي
حرف نفي
منفي
استفهام
حرف استفهام
حرف مستفهم
مستفهم عنه

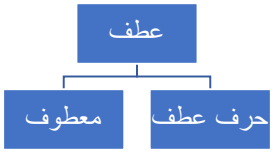
عطف
حرف عطف
معطوف

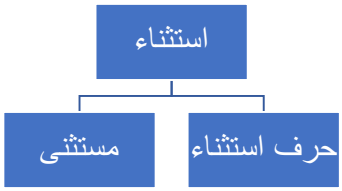

وعليه فيكون الاشتقاق أساساً في العمليّة الاصطلاحيّة لكنّه لا يحمل المرجِع التصوريّ نفسه في كلّ لفظ، إذْ نطلق على كلّ لفظ منها مصطلحاً قائماً بذاته للعلم التابع له، ضمن العلم الواحد أو العلوم المختلفة.

ثمّة صنعة أخرى للمصطلح المختار من واقع الإنسان المحيط به البيئة والمجتمع والمعاملات اليوميّة، تتنوّع بتنوّع استخداماته وحاجته إليها لاعتبارات متعدّدة تُصاغ منها المصطلحات :

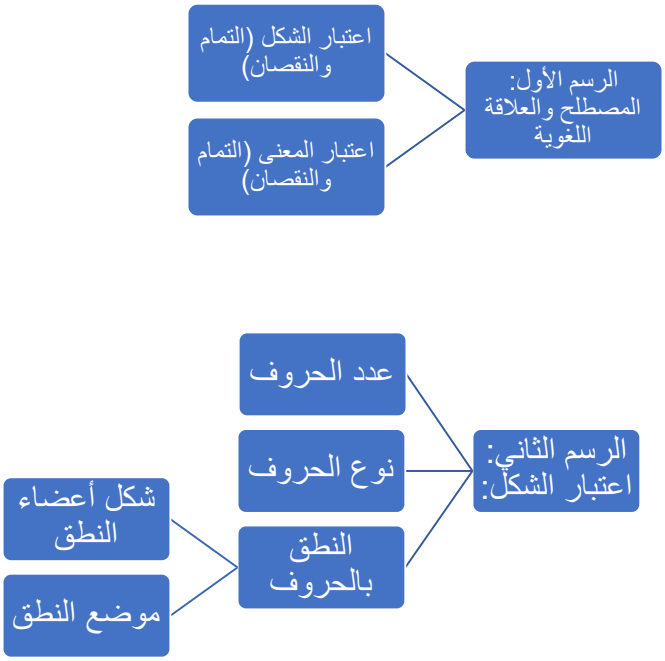
الرسم الأول: المصطلح والعلاقة اللغوية
اعتبار الشكل (التمام والنقصان)
اعتبار المعنى (التمام والنقصان)
الرسم الثاني: اعتبار الشكل:
عدد الحروف
نوع الحروف
النطق بالحروف
شكل أعضاء النطق
موضع النطق

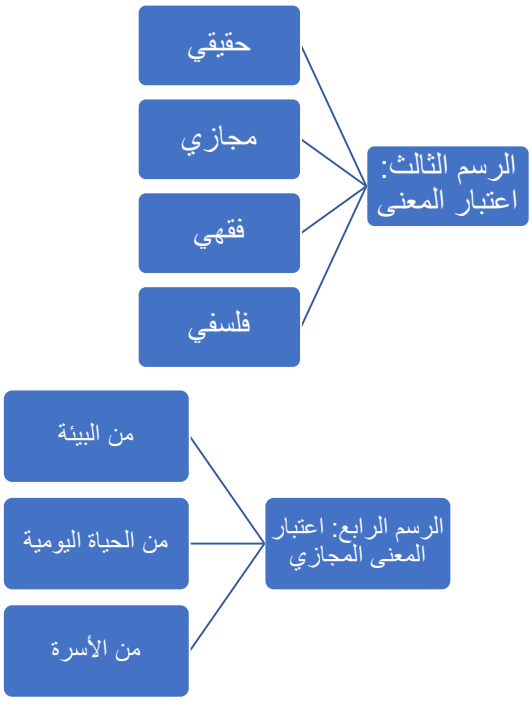

سنأتي على تفصيلات الرسومات في المنحى التطبيقي المتعلّق بعلم المصطلح التطبيقيّ في تمرينات المنهج المزمع وضعه بين أيدي الدارسين والمصطلحيّين.

3) لفظ المصطلح بين المرجع والمفهوم:

أصل المصطلح لفظٌ لغويّ، يُطلقه جماعة من المختصّين في مجال معيّن فيصبح **كالعَلَم** في ذلك العِلْم، فهو صَنْعة، تتطلّب حذقاً ومهارة في جميع علاقات معنويّة ومفهوميّة ولفظيّة في بيئة علميّ واللفظيّة خاصّة ومستقلّة.

وثمّة فرق بين الكلمة والمصطلح، فالكلمة عامّة في علم اللغة العام، والمصطلح أخصّ في علم المصطلح، والكلمة قد تحيل إلى متصوّر معجميّ وسياقيّ ومجازي، أما المصطلح فيحيل إلى مرجعٍ محدّدٍ في علمٍ محدّدٍ ذات مقاصد تواصلية.

فليس المصطلح كالاسم العَلَم على مسمّاه فحسب، غير أنّه يختلف عن الاسم العَلَم (بكلّ متفرّعاته من اسمٍ ولقبٍ وكنيةٍ)، بأنّه يحمل **خواصّ** مفهوميّة إضافةً إلى **خصائصَ** من أنظمة ذلك العِلْم الذي ينتمي إليه، فأطلقوا على الخواصّ تسمية "**المفهوم**" ونحن نطلق تسمية **مرجع**؛ لأنّ المفهوم قد يكون للكلمة والمرجع يكون للمصطلح، ويتحدّد وعلى الخصائص تسمية "**الحدّ**" عند العرب، وتسمية "**تعريف**" عند غير العرب، إذْ إنّ الحدّ أخصّ من التعريف وأدقّ؛ بسبب أنّه تعريف تُضاف إليه أمور مخصوصةٌ بمرجعٍ معيّنٍ، فهو مرتبط بخصائصَ وأنظمةِ عملٍ فيها دقّة، وبكلمةٍ ، فإنّ المصطلح يتميّز بالقصديّة التي تجمع بين اللفظ والمفهوم في المرجع الواحد على خلاف ما في الاسم العلم. فثمة فرق بين الاسم العلم الذي لا يحيل إلى مرجع معرفيّ، وهو فارغ المعنى ولا يعوّل عليه كاسم العلم فارس قد لا يكون صاحبه فارساً، ولا يمكن أنه اعتلى صهوة جياد في حياته، بقدر ما هو سمة على صاحبه، والمصطلح الذي يحيل إلى مرجع معرفي تنبني عليه قضايا التواصل العلمية والمعرفيّة، فيرتبط المصطلح بالمرجع الدلاليّ القصْدي الواضح.

و"**المفهوم**" هو المتصَوّر الذهني الذي يتبادر إلى ذهن المتلقّي لحظةَ سماع اللفظ، **أما المرجع الدلاليّ فهو الدلالة الأصيلة الثابتة القصديّة في المجال العلمي المتعارف، فيحيل المصطلح**

إلى عِلْم ما، تكون وظيفته مرجعيّة مقيّدة، تحيل إلى الحدّ الذي هو أدقّ من التعريف بحيث يحمل لك خصائص وشروطاً مرتبطة بأنظمة العلم الذي ينتمي إليه المصطلح. ويتكوّن من اللغة نفسها أو من لغة أخرى وفق شروط، منها:

أولاً : تحميل لفظ ما دلالةً جديدةً، ومنه إحياء المهمل، أو إضافةٌ ما على الكلمة .

ثانياً: تفريغ لفظة من معناها اللغوي.

ثالثاً : الاستفادة من إهمال استخدام القديم بإعادة إحياء معنى جديد آخر.

رابعاً : إحياء المنقرض .

خامساً : إيجاد مناسبة بين اللفظ والمعنى.

سادساً : إطلاق لفظ جديد طارئ لم يكن في الاستعمال.

سابعاً: الاختصار كما في اللغات الغربية غير أنه قليل في العربية و العرب أقلّوا من وضع المصطلح المختصر.

ثامناً : تعديل صرفي.

تاسعاً : الاستفادة من وضع لفظة حقها التذكير لا مؤنّث لها فتتحوّل إلى مصطلح من حقّه التأنيث حصراً .

عاشراً : الاقتراض وهو الأغلب الأعم في واقع علم المصطلح؛ لأنّنا نستقبله مع السلعة التي نستوردها من الغرب مع اسمها الذي تُحوّله الحاجة إلى مصطلح بحكم الحاجة، ويكون ذلك بإثبات لفظه الأجنبي أو مقابله العربي كما في علم الحواسيب، مصطلح لوحة المفاتيح (كيبورد Keyboard) ومصطلح الفأرة (ماوس mouse) التي تحرّك الشاشة، فمصطلح "لوحة المفاتيح" لاقى رواجي أكثر من مصطلح "الفأرة" الذي يميل مستخدموه إلى لفظه

الأجنبي أكثر من العربي، نظراً لأنّها مستقبحة الذكر مستهجنة في بعض المجتمعات وسوء المنظر والمباغتة عند بعضهم ، والتشاؤم عند غيرهم وما إلى ذلك.

4) تصوّر المصطلح بين المرجع والمفهوم

إذا صحّ ما قيل عن " المفهوم ما يمكن تصوّره، وهو عند المنطقيين ما حصل في العقل، سواء أحصل فيه بالقوة أم بالفعل. والمفهوم والمعنى متّحدان بالذات، فإنّ كلاً منهما هو الصورة الحاصلة في العقل عنده، وهما مختلفان باعتبار القصد والحصول، فمن حيث إنّ الصّورة مقصودةٌ بالقصد سُمّيتْ معنى، ومن حيث إنّها حاصلة في العقل سُمّيت المفهوم"[24] . من هنا فإنّ التفرقة ضرورية بين "**المفهوم**" و"**المرجع**" بحيث إن المرجع أدقّ من المفهوم الذي يحتاج إلى قرائن وخصائص مُساعدة ليصير مرجعاً؛ لأنّه لا يحتاج إلى العقل والمنطق قدر حاجته إلى التسمية من أجل التسمية الحاملة.

فالمفهوم هو "الصورة الذهنيّة سواء وُضع بإزائها اللفظ أوّل، أم لم يوضع، كما أنّ المعنى هو الصورة الذهنيّة من حيث وضع بإزائها "[25]، وهو" يعبّر عن لحظة راهنة يُشحن فيها المصطلح بشحنة عرفانيّة دلاليّة يدركها العقل فيخرجها في شكل مصطلح يعبّر عن هذا المفهوم"[26].

والمرجع ثابتٌ في العلم قد **يتكوّن من مجموعة مفاهيم قصديّة، ووعي دلاليّ، أو هو ارتباط المفهوم بمجموعة خصائص**. وبما أنّ المفهوم مرتبط بالذهن، فإذا تغيّر شيء من خصائص المصطلح يؤدّي إلى تغيّر المرجع الثابت، ليؤدي إلى

---

[24] كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي

[25] المعجم الفلسفي : جميل صليبا. الشركة العالمية للكتاب ، بيروت ، لا ط ، 1994 ، 403/2

[26] المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم ، خليفة الميساوي ، دار الأمان ، الرباط، 2013، ص 211

تغيّر المصـــطلح في العلم الواحد أو تجانســـه بين عِلمين، وبالتالي إلى تداخله بين مجموعة علوم، مع الإشـــارة إلى ضـــرورة اســـتقلال المرجع وثباته في كلّ علم، وإنْ تداخلت المفاهيم المرتبطة بمجموعة الخصائص، وفق المنظومة التالية وباتجاه مؤشراتها:

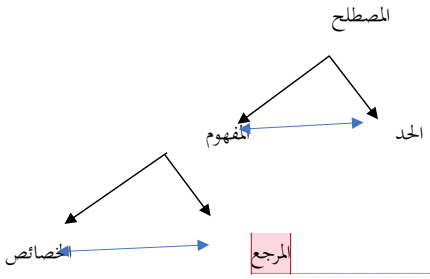

Commented [RO1]:

4) الفرق بين الحدّ والسّيمات

إذا صـحّ تعريف الحدّ بأنّه "الدّالّ على حقيقة الشـيء"[27] فإنّ الأنظمة السّـيميائيّة هي التي تحيط بتلك الحقيقة، وقد يؤدّي تبدّلها إلى تبادل المحدود، وبالتالي إلى الإشـــارة إلى مرجع آخر.

[27] الإيضاح في النحو للزجّاجي ، تح مازن المبارك . دار النفائس ، بيروت ،ط5 ، 1986 ، ص 46

فالحد" : الدلالة الذاتيّة ⟵يكون بالأمور الذاتيّة ⟵ينطبق بالكليّة على المحدود⟵الاطّراد والانعكاس.

السيمات: الدلالة غير الذّاتيّة ⟵ تكون بالأمور اللازمة ⟵تنطبق جزئيّاً على المحدود الاطّراد من دون الانعكاس"[28] .

من ذلك يُلحظ أنّ المرجع الاصطلاحيّ هو الحدّ الذي اتّضحتْ علاماته المفهوميّة التي هي غير خصائص المصطلح ،كما فرّق بينها ابن يعيش : "الفرق بين الحدّ والعلامة أنّ العلامة تكون بالأمور اللازِمة[المصاحِبة] ، والحدّ بالذاتيّة [29].

5 ظاهرة التداخل المرجعيّ للّفظ الاصطلاحيّ الواحد

إذا كان المشترك اللفظي للّفظة العامّة في اللغة هو: "اللفظ الدّال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة "[30] فإنّ المشترك اللفظيّ في علم المصطلح مغاير بالتغيّر المرجعيّ والمفهومي والعلائميّ وتغيّر الفن أو العلم الذي استخدم فيه المصطلح؛ لذلك لا يمكن – في علم المصطلح– أن نطلق عليه المشترك اللفظي.

غير أنّ الأصل هو أن يكون للمرجع الواحد مصطلح واحد، بيّن المفهوم واضح الحدّ والتعريف. إلّا أنّ ذلك غايةٌ في الصعوبة في اللّغة العربيّة بعامّة، وفي النحو العربيّ بخاصّة، وفق منظومةِ ما يسمّى بالمذهبين: البصريّ والكوفيّ، من جهة، ومن خاصيّة المعاني الوظيفيّة للسياق التي تؤثّر في إطلاق التسمية الاصطلاحيّة من جهة ثانية.

---

[28] المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب: توفيق قريرة. دار محمد علي للنشر، صفاقس ،تونس. ط1 ، 2003ص94

[29] شرح المفصل لابن يعيش 205/4

[30] المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي .تحقيق محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي . المكتبة العصرية ، بيروت 1986 ، 369/1

فالبصريون بنوا اختيارهم المصطلح النحويّ على أساس تقعيد العلم، والكوفيّون بنوه على أساس فهم السياق القرآني فجاءت مصطلحات المدرستين كثيرة :

- متعدّدة اللفظ موحّدة المرجع
- متعدّدة المرجع موحدة اللفظ حيناً آخر
- متقاربة اللفظ والمرجع ،

لذلك" يرجّح النحاة كفّة الاستعمال البصريّ لما فيه من إفادة وتنظيم وإيجاز، إذ إنّ اللفظ يمكن أن يدلّ على انتماء الكلمة إلى الإعراب أو البناء، وليس كذلك استعمال الكوفيين، فالأمر لا يدلّ عليه اللفظ بل يدلّ عليه المتصوّر والخطاب"[31]. فذلك إنهم أقْعدُ من سواهم، وإنّ مرجعيّاتهم أدقّ، فتَعَامُلُ الكوفيين مع المصطلح على اعتبار مراجعها كان أقرب إلى المعاني المعجميّة السّياقيّة منها إلى المعاني النحويّة[32].

من هنا فإنّنا نفسّر تداخل المفاهيم الكثيرة عند الكوفيّين وتسميتها تسميةً واحدة، بإعطاء الأولويّة للمعنى الدلاليّ للمصطلح في سياقه، لا للمصطلح بعينه؛ كمصطلح "**التفسير** " الذي يحيل إلى مراجع متداخلة كـ " **التمييز**" و"**البدل**" و"**المفعول له**"، تعليل ذلك أنّ السياقات العامّة المتعدّدة في لفظٍ واحدٍ تشترك في معنى عام يصبّ في وظيفة مصطلح" التفسير"، الذي هو"تمييزٌ لعددٍ مبهمٍ أو معلومٍ، والبدلُ تفسيرٌ لمبدل منه مبهم، والمفعول له تفسير للسبب الذي لأجله أُحْدِث الفعل"[33]؛ لأنّ العلامات السّياقيّة تفرض التّفرقة الاصطلاحيّة الضروريّة لتنوّع المرجع المفهومي لكيلا تثقل القائمة الاصطلاحيّة وتصبح لغزاً له

---

[31]المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب: توفيق قريرة. دار محمد علي للنشر، صفاقس ،تونس. ط1 ، 2003ص 67

[32] يجدر بنا أن نفرق بين اللغوي والنحوي. فاللغوي هو الذي يجمع اللغة من لسان العرب ووجودها في اللهجات العربية ولدى القبائل ، والنحويُ يقيس عليها ويستنبط القاعدة .

[33] المصطلح النحويّ وتفكير النحاة العرب: توفيق قريرة. دار محمد علي للنشر، صفاقس ، تونس. ط1 ، 2003ص 66 يقول الفراء "إن الحذر في قوله يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت "حذر الموت" منصوب على التفسير" معاني القرآن 17/1

إجابات متعدّدة، فنقع في مشـكلة تعليميةٍ إذا سـلّمنا بأنّ الهدفَ من النحو تعليميٌّ أكثر منه علميّ لذاتِه.

6) المصطلح بين مرجعه الأصل والترجمة الهدف

على الخائض غمار ترجمة المصطلح النحويّ إلى غير لغة، أنْ يستند إلى مجموعة أسس ومبادئ علميّة تخصّ اللغتين: المنقول منها (الأصل) والمنقول إليها(الهدف). وعلى المترجم أن يكون عارفاً بأصول اللغتين وفق ما أشار إليه الجاحظ، ملمّاً بعاداتها وطباعها، ويمكنني أن أضيف مراعياً خصوصيّة المصطلح العلمي؛ لأنّ ترجمة المصطلح محكومة بمجموعة نقاط :

1. أهميةِ النّص المترجَم والحاجةِ إليه
2. خصائصِ اللغةِ المنقولِ إليها والمنقولِ منها (خصائص المصطلح النحوي وخصوصياته نفسه)
3. شخصيةِ المترجمِ، ولا أفصّل القول في البند الثالث منفرداً بل في شعثٍ متناثرٍ بين السابقتين .

لكنّ قضيّة ترجمة المصطلح بشكلٍ عامّ تتطلّب خصوصيّة معرفيّة كون دراسته علماً له مبادئُه وأصولُه (السيمولوجيّة وغير السيمولوجيّة) المرتبطة بالمفاهيم والتصوّرات والحدود التي يحملها؛ لأنّ مسيرة المصطلح مرهونة بالاستقرار والاستمرار وبما يطّرد منه وما لمْ يطّرد، والتبدّل من مجتمعٍ لآخر، ومن مدرسةٍ لأخرى ومذهبٍ لآخر وجيلٍ لجيل، وأمور أخرى مرتبطة بالمترجم.

ما يعني ضرورة فهم المصطلح في اللغة الأمّ فهماً دقيقاً ليصار إلى تقريب المصطلح من ذهنيّة الأشخاص المقصودين في مجتمعيْ الثقافة المنقول منها وإليها.

أ- خصائص المصطلح بين اللغةِ المنقولِ إليها والمنقولِ منها

تمتاز كلّ لغة بخصائص اجتماعيّة ودلاليّة ولفظيّة ومنهجيّة وعلميّة. وكما استهللْت بضرورة إلمام المترجم بتلك الخصائص، فإنّ طباع اللغتين المصدر والهدف تخفي شروطاً اجتماعيّة وتقاليد بمنزلة أعراف يجب أن تُحْترم : فإذا كان لك عمل في مكتب ما في بلد فرنسي ووجدت فتاة يافعة شابة وراء المكتب ، وأنت متأكّد أنها غير مرتبطة بزواج، وقلت لها (Bonjour mademoiselle) قد تنزعج منك وتغضب؛ اعتقادا منها أنك قد أهنتها بقلّة احترامك لها من وجهة نظر عاداتهم الاجتماعية، على عكس مجتمعاتنا الشرقيّة فهي قد تغضب إذا خاطبتها قائلاً لها مدام أي سيدة؛ لأنّ كلمة آنسة أنسب اجتماعياً لها، ولهذا المقام.

وهذه أوّل واحدة عليك بداية عرقلة الترجمة الحرْفيّة، فعليك أن تحمّل النص شحنة اجتماعية.

من هنا يعتبر ابن خلدون أنّ شروط الترجمة –كي تكون مثمرة – يجب أن تتساوى مع أهدافها، ذاكراً نجاح العرب في نقل علومهم عن الأمم الأخرى في نقلهم عندما " تشوَّفوا إلى علوم الأمم فنقلوها بالترجمة إلى علومهم وأفرغوها في قالب أنظارهم، وجرّدوها من تلك اللغات الأعجميّة إلى لسانهم، وأربوا فيها على مداركهم، وبقيت تلك الدفاتر التي بِلُغَتِهم الأعجميّة نسياً منسيّاً وطَلَلا مهجوراً وهباءً منثوراً"[34]. فاعتبر نجاحهم ظاهراً في ثلاث نقاط تتعلّق بشخصيّة المترجم :

1. الإقرار بالفرق بين هيكليتها وهيكلية اللغتين المصدر والهدف : "**أفرغوها في قالب أنظارهم**": يعني غيّروا قوالبها . وطريقة التفكير باللغة المنقول منها ، إلى قالب اللغة المنقول إليها.

[34] مقدمة ابن خلدون : عبد الرحمن بن خلدون ، اعتنى به أحمد الزعبي ، شركة دار ابن الأرقم ، بيروت لبنان ، تاريخ مقدمة المحقق 2001 . ص 622

2. تجريد اللغة الهدف من ألفاظ اللغة المصدر :"**جرّدوها من تلك اللغات**": أي عمدوا إلى استخدام اللفظ المعتمد في اللغة الهدف وروحه.
3. إعطاء حرية فهم المترجم للفكرة المنقولة :"**أربوا فيها على مداركهم**": زادوا فيها بما يتناسب مع أفهامهم، وهي الترجمة بالمعنى والتصرّف والتمسك بروح النصّ، والابتعاد عن الترجمة الحرفيّة والتقيّد بالنَّصين: المصدر والهدف .

وتجدر بنا الإشارة إلى أنّ طرْح ابن خلدون وضع معايير الوفاء للنصين معاً: المصدر والهدف، مع ميله إلى أنّ القائمين بالعلوم يحتاجون إلى "معرفة الدلالات اللفظيّة والخطّيّة في لسانهم دونما سواه من الألسن، لدروسها وذهاب العناية بها"[35]. فإنّ طرحه قد ينطبق على الترجمة الأدبيّة والحضاريّة خصوصاً، يستثنى منها ترجمة المصطلحات النحويّة على وجه التحديد؛ لعراقيل يفرضها واقع اللغتين تُفضي إلى حدّ استحالة نقل المصطلح النحويّ إلى الفرنسيّة بمقابلٍ دقيقٍ مناسبٍ، وسأحدّد منها اللغة المنقول إليها، عنيتُ خصائص المصطلح النحوي العربي منها:

1. **عدم وجود مقابل دقيق لمعظم المصطلحات العربية في الأجنبية**، وإنْ وُجدت فتكون ترجمة تقريبيّة كمصطلح الفاعل : sujet فهو في العربية ، تركيبيّاً، بعد الفعل أما في الفرنسية فقبله فكيف يتصوّر الباحث الفرنسي تركيب الجملة، وفي العربية إذا سبقه فهو مبتدأ عند البصريين.
2. **عدم دقّة إلمام اللغة الأجنبية بالتأصيل** كما في العربية (épistémologie) التأصيل أو علم دراسة الأصول، وهو موجود عند

[35] مقدمة ابن خلدون : عبد الرحمن بن خلدون ، اعتنى به أحمد الزعبي ، شركة دار ابن الأرقم ، بيروت لبنان ، تاريخ مقدمة المحقق 2001 . ص 622 ، 623

العرب يضاف إليه مصطلح أدقّ هو التأثيل الذي هو معرفة أصول الفروع المكوّنة للأصول.

3. **دقّة الدلالة المفهوميّة للمصطلحات العربيّة**، ومتفرّعاتها، كما في مصطلح المفعول له الذي ينقسم إلى مفعول لأجله، ومفعول من أجله وهو عذر وقوع الفعل، ويكون جواب لِمَه؟
4. **عدم استقرار المصطلح في مسيرته**: كمصطلح الممنوع من الصرف الذي كان أصله المتمكّن الأمكن والمتمكّن غير الأمكن، وما يجري وما لا يجري، وما يُصرف وما لا يُصرف، وما يَنصرف وما لا يَنصرف، ومنه تحوّل على يد ابن هشام إلى "الممنوع من الصرف"، من خلال استخدام الزمخشري له بادئ الأمر مُنع الصرف، فتحول، مجازاً، إلى مصدر بلفظ اسم المفعول. وكذلك مصطلح الأسماء الستّة في كتب التراث ما قبل القرن السادس الهجري، الذي تحوّل إلى مصطلح الأسماء الخمسة بناء على مراعاة عادة المجتمع، بحذف الاسم الخامس منها وهو لفظ "هنُ" الذي يحمل معنى يستقبح ذكره وهو عورة المرأة، فأيهما يختار الباحث في التراث؟ وهل يعتبرهما مصطلحين مختلفين؟ أم هل يظنّ ذلك اضطراباً في المنهج الاصطلاحي؟ وكيف للمترجم أنْ ينقل أي لفظ من تلك الألفاظ؟.
5. **المشترك في المصطلحات عينها**، وتداخلها بين المصطلحات الصرفيّة والبلاغيّة والعروضيّة والفقهية وغير ذلك، وتمييزها المصطلحات المتغايرة والمتجانسة والمتداخلة.
6. **صعوبة التفرقة بين المعنيَيْن: الأصليّ واللغويّ** للمصطلح، من المصطلح الفنّي في العلم الذي ينتمي إليه المصطلح كالنحوي مثلاً.

فمعظم الألفاظ الاصطلاحيّة في النحو العربيّ مأخوذة من البيئة والمجتمع، فالنّصب من نصب الخيمة، والرفع من رفع أوتادها، والجرّ من جرّها وكذلك الخفض الذي قد يساوي الجرّ، وأطلقوا عليه الجزم أي علامة السكون، وكذلك مجاري أواخر الكلم كمجاري المياه حول البيت، فمنه البناء والإعراب. ما لا نجده مشتركاً بين خصائص اللغتين المصدر والهدف.

ما الحلّ إذاً؟

يُنصح بإدراج المصطلح النحوي العربي (وكلّ مصطلح عربي) في النص الأجنبي بثلاثة ألفاظ:

1. لفظه العربي وصورته
2. ثمّ لفظه العربي بالخطّ اللاتيني بحسب دائرة المعارف الإسلامية (الكتابة الصوتية (translation phonétique)
3. ثم تقريب معناه الاصطلاحيّ في قواعد اللغة الهدف، ثم تقريب معناه اللغويّ المعجميّ من اللغة الهدف ذاتها .
4. أن يكون المترجم عارفاً بمزايا العربية أوّلاً؛ لأنّنا نفقد كثيراً من مقوّمات لغتنا، ونتّهمها بالتعقيد والتقصير، ونتّهم منهجها بالاضطراب، وهذا تجنٍّ عليها، فالمشكلة فينا لا فيها.

ب- بين تداخل المرجعيّات وترجمة المصطلح العربيّ

ما بالك بالمصطلح النّحويّ الذي يدّخل في إطار الترجمة المتخصّصة الدقيقة، وما يحمله من اتهامات بالاضطّراب المنهجيّ، والتنوّع العشوائيّ، والتعدّد اللفظيّ والمفهوميّ، والاختلاف بين البصريين والكوفيين الذي أدّى إلى اختلاف في مصطلحاتهم النحويّة. فواقع

الأمر إنّ الاضطراب ليس في وضع المصطلح ووضعيته إنما في مسألة فهمه وتحديد مرجعه، والتفريق بين المصطلح والتعبير الفنّي. وعليه تبرز إلى الواجهة مجموعة تساؤلاتٍ معرفيّة :

- ما الفائدة من نقل المصطلحات النحويّة إلى غير لغة؟ ما يتسوجب الإشارة إلى التساؤل التالي:
- ما هي الكتب الأولى التي نُقلت إلى غير العربية؟ أقصد تاريخ حركة ترجمة التراث النحويّ ؟
- هل يتمّ النقل حرفياً ؟ وهل يكون باعتماد المبنى؟
- وهل نجد المقابل المناسب لكلّ مصطلح في اللغة الهدف؟
- وهل نستعين بالاقتراض الاصطلاحي؟ وإلى أي حدّ؟
- هل نستخدم المقابل الأجنبي الأقرب إلى المعنى؟
- هل يُثبت المترجمُ المصطلحَ بلفظه العربي ونضيف إليه الحدّ والتعريف؟ بمعنى أدقّ هل تتوافق مصطلحات النحو العربي مع مصطلحات قواعد اللغة الأخرى المنقول إليها؟.

لــذلك ؛ فإنّ تعدّد اللفظ الاصطلاحيّ، بحدّ ذاته، عقبة قائمة بذاتها نقل المصطلح من العربية إلى غير لغة والعكس، شرط تخطّي تعدّد الترجمات، لِاكْتناه تلك المفاهيم المرجعيّة التي نرنو إليها.

ج– مشكلات ترجمة المصطلح النحوي من المصدر إلى الهدف

إذاً، هناك إشكاليّات تعرقل مسيرة المترجم العلميّ المختصّ، ولا سيما مترجم المصطلح النحوي. ما يجعلنا نرجع إلى أوّليّات الترجمة في لمحةٍ عُجلى، لرصد بدايات تلك العراقيل التي نرمي إلى إبرازها.

1. لمحة من تاريخ حركة ترجمة مصطلح النحو العربي[36]:

عرفت السّاحة اللغويّة الأجنبيّة اهتماماً بالغاً بالقواعد العربيّة منذ بداية القرن السادس عشر، أما قبل ذلك التاريخ فعثر الدارسون على ذكر أسماء كتب عربية ككتاب ابن جناح في كتاب التنقيح المؤلف من قاموس كتاب الأصول، وكتاب اللمع من خلال الباحث جودة بن داود حيوج المتحدر من أصل مغربي – فاس ثم وضع كتابين مهمين : كتاب الأفعال ذوات حروف اللين (des verbes à radicalesfaibles traite) وكتاب الأفعال ذوات المثّلين (traite des verbes à deux radicales identiques) وكان قد وضع عنوان الكتاب بالعربية، ولا ضير من استخدامه ذلك، أمام عرقلة الترجمة أو إيجاد المقابل الدقيق لا التقريبيّ.

2. بداية حركة ترجمة كتب النحو

لعلّ فضل ترجمة أول كتاب نحوي إلى اللاتينية يعود إلى بيتر كيرستن (Peter KIRSTEN) في ترجمته لكتاب ابن آجروم السابق الذكر، وفي السنة نفسها ترجم العالم جان بابتيست ريموند (Jean BAPtiste Raymond) في روما نصوصاً من كتاب التصريف للزنجاني (عز الدين بن إبراهيم الزنجاني ، ثم قدم ج. توماس(G. Thomas) ترجمة ثانية للمقدمة الآجرومية بحدود سنة 1617 م ، ثم أعاد ترجمة كتاب العوامل المئة (حسب جيرار تروبو Gerard TROUPEAU).

طبعا كانت النسخة الأولى من المقدّمة الآجروميّة متوفّرة لدى توماس الذي عمل على ترجمتها ثانية، ومعه بدأت ملامح إشكاليّات ترجمة المصطلح النحويّ واللغويّ القديم، وبدأنا نلاحظ تلك الفروقات التي كانت حافزاً على إعادة الترجمة.

---

[36] نقلا عن محاضرة **لـ**د. حسن حمزة في أحد مؤتمرات ليون(بتصرف) لتلك اللمحة التاريخية.

وبعد ذلك تلحظ حركة الترجمة النحوية في فرنسا على يد ليون بنتو (Leon Pinto) الذي ترجم ، حسب أندريه رومان ، مُلحة الإعراب للقاسم بن علي بن الحريري البصري.

وبعدها وجدنا ترجمات لأنطوان جوجييه (Antoine Goguyer) على كتاب "قطر الندى وبل الصدى" لابن هشام، و"ألفيّة ابن مالك" وكتابه "لاميّة الأفعال" سنة م1887، وغير ذلك .

3. بداية التأليف الأجنبيّ في النحو العربي

إزاء هذا الواقع برزت طائفة من الباحثين يدبّجون دراساتهم وأبحاثهم حول النحو العربي باللغة الأجنبيّة. طبع غويّام بوستل (Guillaume Postel) في باريس سنة 1543 م مختارات من قواعد العربية . وأصدر جابرييل سيونيتا (Gabriel Sionita) وجان حسرونيتا (Jean Hesronita) سنة 1616 م كتاب (La grammair arabe des maronites) ، وبعد ذلك نشر غيرهم مثل هنري فليش، هنري لوكمت نشر قواعد العربية في سلسلة هل تعلم que sais-je ؟

أولاً :أهميّة النّص المترجم، والحاجة إليه

أنتجتْ تلك الترجماتُ بذورَ اللسانيّات الفرنسيّة الحديثة ومناهجها، على يد أعلامها، بحيث إنّ العلم تفاعلٌ واستمرار يقضيان بالتأثّر والتأثير وتلاقح الثقافات والعلوم ومصطلحاتها، وبما أنّ العرب كانوا مبرّزين في مجال البحث اللغوي والصوتي، وفقه اللغة وعلم اللغة، كان نتاجهم مادة وفيرة لغيرهم من الأمم والشعوب في هذا المجال.

فكم من علماء الألسنية الغربيين قد حفظ الآجرومية مع شروحاتها [37]، وهذا جاكبسون الذي أنتج مصطلح الأفازيا الكلاميّة (aphasie)، ومتفرّعاته الاصطلاحية، قد تقاطعت أفكاره مع الجاحظ كلمة كلمة وفكرة فكرة[38]، ولا سيّما مع مصطلح الحبسة الكلاميّة وقسمها تقسيمات عيوبِ النطق اللفظية والمعنوية المرتبطة بوعي المتكلم ولا وعيه، كما تغنّت بذلك الدراسات الحديثة، علماً أنّ بينهما ما يزيد على 1100 سنة فاصلة بين بنات أفكار كلّ منهما، فهل ذلك من قبيل الصدفة؟ أم هل هذا ما نسمّيه توارد خواطر؟.

من هنا أدعو، ومن هذه الأهمية، إلى أنْ يختار طلاب الدراسات العليا مواضيعهم في هذه العناوين، كما أدعو أساتذتهم المشرفين إلى ذلك، وحبّذا لو كانوا من طلاب الترجمة أو اللغة العربية شرط إجادة غير لغة ، من هذه العناوين على سبيل المثال من باب لفت النّظر لا الحصر:

1. الحبْسة الكلاميّة بين جاكبسون والجاحظ
2. والنظريّة الألسنيّة بين دي سوسير وصاحب الآجروميّة.
3. بذور الألسنية الحديثة في التراث العربي
4. دراسة المصطلح النحويّ بين الشرق والغرب .
5. المصطلح النحوي بين المشرق والمغرب
6. المصطلح العلمي المعَلْم
7. مصطلح الأمن السيبراني
8. مصطلح الإعجاز العلمي في االقرآن الكريم

37 العربية والإعراب : عبد السلام المسدي.

38 مقالة لنا بعنوان هل قرأ جاكبسون كتب الجاحظ ، مجلة العربي الكويتية ، فبراير ، 2016 ، وكتابنا العربية بين السليقة والتقعيد / دار الكتب العلمية .

9. مصطلح وهب أعضاء الجسم الإنساني
10. مصطلح النقد الألسني
11. مصطلح نقد النقد
12. مصطلح ما بعد العولمة
13. مصطلح تنكولوجيا، الصيد، الصناعة، السفر براً وبحراً وجوّاً، المسيرات الحربية والطيران والسياحة ... إلخ .

الحَبْسة الكلاميّة بين جاكبسون والجاحظ وغيرها من الدراسات الألسنيّة العربيّة، لإزكاء المنهج الألسنيّ المقارن وتفعيله، باعتماد الجديّة العلميّة كما عند الألسنيّين الغربيّين، لا كما عند الجاحظ في هزله الذي قد أعطى نتائج علميّة باهرة، فكيف به لو استخدمه في جِدّه؟ وكيف لجاكبسون الموسوم بالجدّيّة العلميّة واتّضاح صرامة المناهج فقد تساويا فأعطى نتائج مماثلة، وشتّان بين الهزل والجِدّ .

وبعد ذلك نجد أهميات جمّة وفوائد كبيرة بُني عليها الدرس النحويّ في الغرب، في أقسام اللغة العربية خارج موطنها، في التخصّصات العليا، وكلّ أقسام اللغة العربية في بلدان العالم ولغاتهم.

ثانياً : أمثلة من استحالة الترجمة أو أخطائها

من ألفية ابن مالك :

بالجر والتنوين والندا وألْ ومسند للاسم تمييز حصلْ

كيف فسّرها (Goguyer ; la Alfiyyah) في شرحه ألفية ابن مالك؟

l'appel, le nom se distingue par le genetif , le tanwin , " " ou un attribut "ألْ" le prefixe

الخطأ الأول : تفسير génetif بِ الجرّ والمعنى في الاصطلاح النحوي "حرف الجر" عند البصريين attirement أو "حرف الخفض" abaissement عند الكوفيين، والمعنى الحقيقيّ للفظة المستخدمة "الإضافة".

الخطأ الثاني : التنوين : لم يعثر المترجم على لفظ مقابل؛ لأنّه ليس في عادة اللغة الفرنسيّة تلك الخصوصيّة علامة إعرابية للاسم المنون النكرة (indetermine). ثم أضافوا إلى القاموس اللغويّ لفظ notation للدلالة على التنوين . ناهيك عن تعدّد أنواع التنوين :

1. تنوين العِوض :عوض عن حرف، عوض عن جملة، عوض عن كلمة.
2. تنوين الأمكنيّة
3. تنوين الترنّم
4. تنوين التمكين (اللاحق للاسم المعرب المنصرف كزيدٍ
5. تنوين المقابلة (اللاحق لجمع المؤنث السالم)
6. تنوين التنكير التنوين على آخر الأسماء المبنية الأصل مثلا: "صهِ" ، تصبح: "صهٍ".
7. تنوين الغالي اللاحق بالفعل

هذا نموذج من استحالة نقل المصطلح النحوي إلى غير لغة، والاعتماد بالضرورة على لفظه العربي في اللغة المنقول إليها وعلى المترجم أن يضع الحد والمفهوم والمقابل اللفظي باللغة الهدف، هذا إذا كان المترجم متيقّناً من فهمه اللغة المصدر عنيتُ مصطلحات النحو العربي وفروقاتها المفهوميّة والدلاليّة . وهذا أبرزُ حصنٍ وتحصينٍ للغتنا العربية من خطرِ الاستلاب في عصر العولمة حتى بعد أفولها، شرط أن يتوفر لها دارسون منها وفيها، أو من خارج قبيلتها، يستندون إلى مرتكزات علميّة عمليّة من أجل تيسير سبل الوصول إلى نتائج واضحة.

المبحث الثالث: مرتكزات المنهج المرجعيّ

يرتكز المنهج المرجعيّ على عناصر ومقوّمات علميّة دقيقة إذْ :

1. يحتلّ مصطلح المرجع مكانةً مغايرة لمصطلح الدالّ ، وكذلك الراجع والمرجوع إليه بدل المدلول والدلالة.
2. يَعتبر المصطلح العلميّ شخصيةً قائمة بذاتها.
3. يعتبر التصوّر الذهني واسعاً ذا تأويلات موسّع فيها، أمام محدوديّة الدلالة المقصودة في المرجع والراجع التي يحملها كلّ مصطلح ، في وعيٍّ دلاليٍّ قصدي مبين.
4. يتّسم كلّ مصطلحٍ بمرجعٍ منطقيٍ محدّد ومستقلّ.
5. يدحض فكرة الترادف والمشترك اللفظيّ بين عِلمين أو أكثر، وحتى في العلم الواحد إذْ يتمتّع المنهج المرجعيّ بتسمياتٍ خاصةٍ بكلّ مصطلحٍ منها المصطلح المغاير والمصطلح المتجانس ، والمصطلح المتداخل.
6. يعطي قيمة مرجعيّة للمصطلح داخل السياق وخارجه.
7. يركّز على إدراج انتماء كلّ مصطلح إلى العلم الذي ينتمي إليه في المعجم الواحد، والدعوة إلى إنشاء معاجم اصطلاحيّة تطورية مختصّة بكلّ علم على حدة.
8. يؤْمن بالاختصاص والتسمية الخاصّة بكلّ علم، ويتّخذ تعريفاً دقيقاً فيه.
9. يعتبر المصطلح مفتاحاً أساسيّاً في فتح مسارات العلوم والربط بين الاختصاصات.
10. يشكّل البنية الأساسية لكلّ تصنيف وتأليف، ويكوّن أحد أهم تقنياته وأبرزها.
11. يركّز على أهمّية معارف كلّ علم في مجاله التطبيقي؛ لأنّه مفتاح لاجتراح أيّة حلول في كلّ ميدانٍ من ميادينه.
12. يحترم كلّ أشكال المصطلح وأنواعه الاشتقاقية والتّوليديّة واللفظيّة.

13. يقتنع بأهمّية الذيوع والاطّراد في التّسمية، وأنّ الحاجة إليه تفرض نفسها فكتب له البقاء : الاندثار و الاستمرار.
14. يُعلي من شأن وضع الحدّ لكلّ مصطلح ينطلق من خصائصه العلمية والمرجعية لا التعريف الذي يقتصر على التفسير اللغويّ فحسب.
15. يركّز على ضرورة المقارنة بين التسميات الاصطلاحية : القديمة والحديثة، والمعاصرة الأصيلة والدخيلة.
16. يركّز على المقارنة بين المصطلحات العربيّة الأصيلة، والمصطلحات الغربيّة الدخيلة لإبراز الفروقات المرجعيّة والعلميّة والخصائصيّة.
17. يركّز على المقارنة بين المصطلحات الوضعيّة بين المشرق والمغرب العربيين، وحتّى في القطر العربيّ الواحد.
18. يدعو إلى إنشاء بنك موحّد للمصطلحات، مع ضرورة الإشارة إلى التنوع المناطقيّ والاختصاصيّ.

المبحث الرابع: طريقة التحليل الاجرائية في علم المصطلح التطبيقي

لا شكّ في أنّ تطبيق المنهج المرجعيّ ينطلق من مرتكزاتٍ، سبق ذكرها أعلاه، تُجسّد أدوات تفكيره والتفكير به، وتكون منها الانطلاقة لتعود النتائج إليها عبر اجتياز طرائقَ متسلسلةٍ واعيةٍ ودقيقةٍ في عمليّة رصدِ المصطلح في العلم الذي ينتمي إليه، وذلك باقتناصه من فم مُطْلِقِه، أو كاتبه أو مترجمه، عن طريق الاشتقاق أو الاقتراض أو الترجمة أو التعريب أو أيّة صنعة أخرى . ويتمثّل ذلك في اتباع أمورٍ عدّة :

1. اختيار مصطلح واحد أو أكثر(وتسمية رسالة الماستر به أو بحث الترقية ، أو البحث الفضولي، والبحث النفعيّ) في العلم الواحد، وربطه بمجموعة مصطلحات من العلم ذاته.
2. اختيار كتاب مُؤلَّفٍ بالعربية أو مترجمٍ (والأفضل الرجوع إلى الأصل المنقول منه) إليها مع وجود الأصل الأجنبيّ، لجعله مدوّنة المنحى التطبيقي، بمعنى أنّ عملية تحليل المصطلح تعتمد على النص، بادئ الأمر، في العلم الجديد، كما نرى في المصطلح المعلم(المعلوماتيّة)، ومصطلحات التواصل الاجتماعي، والأمن السيبرانيّ، والمصطلح اللسانيّ، والنقدي، والدلاليّ والسيميائيّ، والماليّ" بيتكاون" (BITCOIN) والعملات الرقمية "كريبتو"(CRYPTO) أو المشفّرة.
3. جمع المادة المصطلحيّة من مظانّها في المدوّنة التي ينتمي إليها ، بوضع خط ملوّن أو كتابته في جذاذة(بطاقة التقميش)
4. جمع كلّ لفظٍ يشتبه به أن يكون مصطلحاً، دالّاً إلى العلم الذي يتخصّص فيه الباحث وثبته في جذاذة خاصّة أو ملفّ خاصّ. أو تصنيفها في ملف

خاصّ بنظام وورد في الكمبيوتر بترتيب من الألف إلى الياء ، من(A إلى Z).

5. ذكر المقولة التي ينتمي إليها المصطلح : اسم، مصدر، فعل، جامد، مشتق وغير ذلك.
6. تحديد جنس المصطلح : مفرد مركّب، مضاف موصوف، جمع ، مفرد ، نكرة ، معرفة...
7. تحديد أصل المصطلح: مترجم حرفيّاً أو مفهوميّاً أو وظيفيّاً، أو اختصاراً[39] .
8. اقتباس المصطلح مع سياقه، والجملة التي سِيق فيها لفظُه.
9. عدم تغافل أي سياق، لتصحّ مقارنات استخدام المصطلح الواحد في غير سياق.
10. تحديد خانة لكلّ مصطلح ورد مع تعريفه أو حدّه ووضع ملاحظة الباحث مع علامة استفهام، لماذا حدّ هذا المصطلح وعرّفه من دون سواه. (قد يقوم مؤلف المدوّنة أو مترجمها بوضع حدّ تعريفيّ للمصطلح، والتساؤل لماذا؟
11. تحديد وظيفة كلّ مصطلح من سياقه ومعرِض استخدامه.
12. تحديد العِلْمِ الذي انتمى إليه ، والتصوّر المفهوميّ (الواقعي والافتراضي)، والخصائص المائزة في وعي الدلالة.

[39] مثلا يو أس بي (USB) (معناه الناقل التسلسلي المشترك) مختصرة من universal serial bus (USB)

13. استعمال كلّ مصطلح من المصطلحات وتوظيفيها في عمليّة كتابة البحث الذي يدبّجه الباحث.

*****

خارطة أساسية لدرس المصطلح

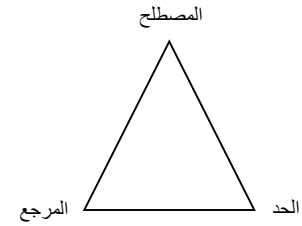

فإذا تغيّرت إحدى زوايا هذا المثلّث، يؤدّي ذلك بالضرورة إلى تغيّر في الزاويتين الباقيتين. لأنّ "المتكلّم المتخصّص بعد أن يتكوّن لديه تصوّر ذهنيّ (مفهوم) لشيءٍ ما في الواقع قد يحدّه أو يعرّفه أولا، وهي خطوة أولى ومبكرة، توحي بفهم ذلك الشيء الخارجيّ، وتكوين تصوّر ذهنيّ له: لكنّ المتخصص لم يتمكن من ربط ذلك المفهوم بمجموعة مفاهيم متجانسة أو مقاربة أو مغايرة، ثم اختيار رمز دال عليها، وعندي أن هذه المرحلة هي المرحلة الأولى السابقة لمرحلة النضج والتمثيل التام لذلك المفهوم، ثم تأتي مرحلة النضج الفكري، فيطلق عليه مصطلحاً. رمزا خاصّاً"[40].

[40] علي توفيق الحمد: قراءة في مصطلح سيبويه دورية علوم اللغة في القاهرة، عدد خاص بالمصطلح ، ص5.

الفصل الثّاني

المصطلحات المتغايرة في العلم الواحد

تتمحور دراسةُ النّحو العربيّ حول مصطلحاته التي تعتبر الشقّ الأهمّ في عمليّة وضع هذا العلم، بحيث جمعه سيبويه في كتابه مُثْبِتاً ما وضعه فيها أسلافُه ومضيفاً الكثيرَ منها، فعرّف حدودَ بعضِها واكتفى بذكرِ بعضها الآخر دونما تعريف، حسبه في هذا الإطار أنّه وضع اللبنة الأولى لتراثنا الزاخر. ومذ ذاك، فُتح الباب واسعاً أمام المهتمين من معاصري سيبويه إلى أيّامنا هذه لينكبّوا عليها درساً وتمحيصاً.

فالمصطلح «هو نتيجة جمهرة المشتغلين في عالم معيّن قد يختلف هؤلاء المشتغلون فيه، ويرجع ذلك إلى المناهج المختلفة التي تتميز بها كافّة، وتحكمها ظروف معيّنة وثقافة معيّنة وطبيعة جغرافيّة[41]».

فما هي **المصطلحات المتغايرة؟**

هي وجود لفظٍ واحدٍ لمصـــطلحٍ ما في علمٍ واحدٍ يحمل غير مفهوم، فيحيل إلى غير مرجع. من ذلك مصـطلح "**الحال**" هو مصـطلح اسـتخدمه النحاة في علم النحو إلا أنّه يحيل إلى غير مرجع، فهو يحيل إلى مفهوم الزمن الحاضـــر كأنْ يطلقون على الفعل المضـــارع ما دلّ على **الحال**، و**الحال** يُطلق على المصدر الذي يحيل إلى مرجع اسم النوع الذي يدلّ على هيئة صاحبه ، فضلاً عن المفهوم الآخر الذي يحمله مصطلح **الحال** الذي هو أخو المفاعيل الفضلة المنصوبة. ويبقى الحكم فيه للسياق والاختصار والقرائن المصاحبة والسيمات.

[41] دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء المختار أحمد ديرة. دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان ط1، 1991م.

المبحث الأول : تغاير المرجعيّات الاصـــطلاحيّة في العلم الواحد بين القدماء والمعاصرين

لا ضيرَ في تغيّر المصطلحات أو تطوّرها ما دام المضمون واحداً والجوهر كذلك. فعليه إنّه من الطبيعي جدّاً أنْ تمتدّ هذه الاهتمامات إلى أذهانِ نُحاتِنا المعاصرين، ولعلّها خير برهان على حياة النحو بحيويّة أبنائه الباحثين فيه. من هنا كان همّ الدّارس تسليط الضوء على موقف بعض نحاتنا المعاصرين، أنموذجاً للبحث أو إلقاءً لفكرة، انطلاقاً من مواقف السابقين، فتبيّن بعد ذلك أنها تنْدرج تحت مواقف عدّة منها:

1. موقف المدافعين الذين يلتمسون الأعذار، ويتعمّقون في التراث فلا يجحِدون رأيَ أحدٍ ولا ينكرون مذهب آخر بل يتمسّكون بقدسيّته واتّباعه.

2. موقف الميسّرين وهو موقف الذين يأخذون بالأسهل والأيسر من دون النظر إلى اختلاف المصطلحات وتنوّعها، فهم يأخذون بأسْلسها لفظاً وأكْثرها شيوعاً.

3. موقف المنكرين الذين يحاولون جاهدين إيجاد فرصة لتغيير تسميةٍ أو لإبراز سانحةٍ جديدةٍ في هذا الإطار، متّكئين على أقيسةٍ معينةٍ وزنات خاصّة قد تخالف المنهج المرجعيّ وعناصره وأطر دراسته، وبالتالي على مصطلحات قديمة ربما كانت مطموسة، أو مهملة.

4. موقف المعتدلين، ويتمثّل أنصار هذا الموقف في توخّي الحذر والتعامل مع المصطلحات النحويّة بأطراف أصابعهم خشية المساس أو النيل منها آخذين بعين الاعتبار كلّ مناهجه التاريخيّة والوصفيّة والوضعيّة والتغيّرات المرجعيّة.

5. الموقف الخامس والأخير موقف الرافضين الجاحدين الذين يعتبرون أنّ سيبويه ومن تابعه وقعوا في جناية لا تُغتفر؛ لأنّهم أغرقوا النحو في التعقيدات الاصطلاحيّة والأوهام أحياناً. ويتمثّل هذا الموقف، على حدّ رأيي، في الذين وقعوا تحت شِرْكِ إفرازاتِ الانبهار بما يقدّمه باحثون غير

عرب، انطلاقاً من الجهل بقيمة تراثنا النفيس، منهم صاحب كتاب جناية سيبويه: "**الرفض التّام لما في النحو من أوهام**".

المبحث الثاني : بداءَة المصطلحات النحويّة

لا يختلف اثنان في أنّ المصطلحات النحويّة لم تُوضع دُفعة واحدة، وفي فترة واحدة، فهي ليست مرتجلة. وظلّ باب الاجتهاد فيها مفتوحاً حتى فترة متأخّرة. هذا يعني أنّ النّحاة استعملوا هذه المصطلحات «مهذّبين بعضها، ومهملين بعضها الآخر، ومضيفين أخرى جديدة»[42]; ما جعل الأنظار تنصب على كتاب سيبويه بحكم أنّه «أقدم مرجع في علم النحو وصل إلينا، وقد جمع فيه صاحبه آراء من سبقه من النحاة ومصطلحاتهم»[43]، فتلقفه مهتمون ورشقة آخرون علماً «أن سيبويه حامل عِلم الخليل وأوثق الناس في الحكاية عنه، ولم يكن ليختلف قوله أو ليتناقش مذهبه»[44]. ولعائبٍ يعيب عليه فارسيته، فحسبه أنه محتاج في قواعد النحو إليه ولأقرانه من غير العرب، وبالتالي للعرب أنفسهم خشية ذيوع اللحن وإشاعة الخطأ فيما بعد.

أولاً : موقف من سيبويه من المصطلحات النحوية

أخطأ من ظنّ أن سيبويه وضع مصطلحات النحو العربي بمفرده، وخاب من جزم بأنّه حدّد مرجعياتها، وألفاظها، وتشكّل صيغها، فهو لم يكن يلقي بالاً للمصطلح بحدّ ذاته ولذاتِه، ولا لوضع علم المصطلح، إنّما لفهم النحو العربيّ ومعرفة إعرابه، وكان همّه الأول والأخير

---

[42] التوابع في كتاب سيبويه د.عدنان محمد سلمان، وزارة التعليم العالي والبحث، جامعة بغداد، ط1 1991 ص151.
[43] التوابع في كتاب سيبويه ص 151.
[44] المزهر للسيوطي، دار إحياء الكتاب العربية ط1 85/1.

أن يجد لنفسه – وهو غير العربي– منهجاً يفهم به العربية ، فكان أن عرض طريقته وفق فهمه الأوليّ ، فكان منهجٌ له أولاً، ثم تحوّل إلى منهج لأقرانه من غير العرب الطامحين إلى تعلّم العربية، ولمَ العرب وقتذاك بحاجة إلى نظريّاته؟، ولا سيّما أنهم يعرفون لغتهم سليقة، ولا داعٍ لمعرفة قاعدة نحويّة أو علم يشغل بالهم ؛ لأنّهم في غنى عن ذلك. فيما بعد صار كتاب سيبويه ضرورة للعرب أنفسهم بعدما انتشرت رقعة الدولة وتوسّعت مجالس العلم وانفتح الناس وتداخلت اللغات واللهجات؛ لذلك نجد أنّ المصطلح النحويّ في ذهن سيبويه من خلال الكتب قد تراوح بين مصطلحات مستخدمة وأخرى مهملة وغيرها مضّطربة، أو متعاكسة المرجع والقصد، ولا يمكن الدارس فهم مراده إلى بالعودة إلى الشاهد والمثال الذي يضربه في سياق التسمية الاصطلاحيّة.

ثانياً: مصطلحات استعملها سيبويه[45]

استعمل سيبويه مصطلحات كثيرة بألفاظٍ كانت مستخدمة عند غيره بمفاهيم مختلفة:

1. الصفة والموصوف: استعملها بمعنى التوكيد، «أما: كلّهم وجميعهم وأجمعون وعامتهم وأنفسهم فلا يكون إلا صفة»[46].

2. استعمل الوصف للدلالة على التوكيد. و«نبّه على أن الصفة والوصف لا يعني بهما ما يعنيه بالصفة المرادفة للنعت»[47] .

[45] التوابع في كتاب سيبويه.
[46] الكتاب 189/1.
[47] التوابع م س ص 154.

ثالثاً: مصطلحات استعملها سيبويه ولم يستعملها أحدٌ من بعده

1. التثنية ويقصد بها التوكيد أي تكرير اللفظة وهي التكرير اللفظيّ[48] واستشهد عليها سيبويه: التوكيد والتثنية: لقيت عمراً عمراً[49].

2. الشريك ويقصد به المعطوف والمعطوف عليه[50]: هذا باب النّعت على المنعوت والشريك على الشريك[51].

3. حروف الإشراك ويقصد بها حروف العطف[52].

4. الضم ويقصد به العطف[53].

5. المفعول ويقصد به التمييز[54].

رابعاً : مصطلحات لم يستعملها سيبويه واستعملها النحاة من بعده

1.التوابع: لم يذكر سيبويه هذا المصطلح[55] علماً أنّه ردّد كلمة «تابع» في مواضع قليلة من الكتاب[56].

2. المعطوف عليه: لم يذكره إنما استعاض منه بلفظتين هما: «الثاني» و«الآخر»[57].

---

[48] التوابع نفسه ص 159.
[49] الكتاب، 305/1.
[50] التوابع ص 160.
[51] الكتاب 209/1.
[52] التوابع م ن ص 160.
[53] التوابع م ن ص 160.
[54] إشكالية المنهج في المصطلحات النحوية أحمد التيجاني جالو. مجلة كلية الدعوة ليبيا 2002م، ص 295.
[55] التوابع م ن ص 163.
[56] الكتاب 314/1، 329 فقد وضع لها باباً كبيراً سماه: هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه ذلك الكتاب 209/1.
[57] التوابع ص 163 والكتاب 178/1.

3. الترتيب مع التعقيب لحرف الفاء[58].

4. التوكيد اللفظيّ: استعمل مكانه التثنية[59].

5. النعت السببي: لم يذكر هذا المصطلح إنّما ذكر حدّه «هذا الباب ما تجري عليه صفة ما كان من سببه وصفة ما التبس به أو بشيء من سببه كمجرى صفته التي خلصت له[60] ».

لم يقتصر هذا الاضطراب في هذا المصطلح على سيبويه بمفرده، فإنّ عدواه ظلّت سارية إلى تلاميذه الأخفش ومن ثَمّ إلى الفرّاء وغيرهما ممن يُشْهَد لهم بباعهم الطويل في هذا المضمار. ولا يتّسع المقام للتوسّع فيها، ونكتفي بذكر مصطلح «خبر المعرفة» أو «خبر المعارف» الذي استعمله سيبويه والأخفش دلالة على الحال في حين أنّ الفرّاء يصفه «النصب على القطع أو قطع النكرة من المعرفة»[61] .

إلا أنّ الأخفش قد استعمل مصطلح الخبر لمعانٍ عدّة:

1.فقد استعمله قاصداً به خبر المبتدأ

2. واستعمل خبر المعرفة يقصد الحال

3. واستعمل الخبر قاصداً جواب الشرط[62].

وبعد ذلك يتبيّن أنّ الاختلافات في وضع المصطلحات كانت تقوم شكليّاً على قسطٍ كبيرٍ من الحذر بين أقطاب النحو فنشأت المذاهب المعروفة، وهي ليست بالأمر الخطير لتوسيع شقّة الخلاف بين الفرقاء ؛ لأنّ «هذا الخلاف في المصطلحات لا يعدو بضعة وعشرين

[58] التوابع م ن ص 163.
[59] التوابع م ن ص 163.
[60] الكتاب 288/1.
[61] إشكالية المنهج في المصطلحات النحوية أحمد التيجاني جالو م س ص 291.
[62] إشكالية المنهج في المصطلحات النحوية م س ص 292، 293.

مصطلحاً»[63]. وهي لا تتناول أصولاً نحوية لا يعرفها البصريون ولا مفاهيم مغايرة لمفاهيمها كالجحد والترجمة والخفض والأداة وغيرها[64].

تنقسم هذه المصطلحات الاختلافيّة إلى ثلاثة أسباب[65] :

الأول: ظهور مصطلح كوفيّ له دلالته الخاصّة وله تفسيره في مقابل المصطلح البصري.

الثاني: ظهور المصطلح الكوفيّ مكان بعض المصطلحات البصريّة وإقامة مصطلحات جديدة مكانها.

الثالث: رفض البصريين لبعض ما جاء به الكوفيون من مصطلحات.

فهذه الظاهرة طبيعيّة ولا تفسد مسيرة التراث اللغويّ العربيّ؛ «لأنّه مميز بِسببِ ثباتٍ كبيرٍ فيه، ولكنّه لم يغلق بابه أمام أي تغيير حتى يعيد نفسه باستمرار»[66].

[63] وحدة النظرية النحوية العربية وبذور القطيعة د.حسن حمزة، أشغال مؤتمر تقاليد الاختلاف في الثقافة العربية. جامعة الكويت من 29،3/ حتى 2002/4/1 ص6.

[64] وحدة النظرية النحوية العربية م س ص6 و: etude de la terminologie grammaticale d'al farra. Thèse de doctorat par Mohammad لا BADAWI. Univ. lumière lyon2 p.10.

[65] المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثاني الهجري، عوض محمد القوزي، الرياض السعدية ط1، 1981 ص 162.

[66] Unité et diversité dans la tradiction grammaticale arabe. Hassan HAMZE. Linguistique communication. Revue international de linguistique. Generale. VI NI.2, 1994, P.25.

المبحث الثالث : أثر الخلاف والحاجة إلى معاجم الحدود

إزاء هذا الواقع كان لا بدّ من أن تنبري طائفة من الباحثين للبحث في شقّة الخلاف وحصرها لإظهار وجهات النظر; فنشأت آنذاك طائفة من الكتب التي ألّفت في الحدود النحوية، ونذكر منها[67]:

1. حدود الإعراب ليحيى بن زيّاد الفرّاء النّحويّ (ت 207هـ)

2. حدّ النحو لأبي بن يحيى ثعلب النحويّ (ت291هـ)

3. حدود القياس لهشام بن معاوية النحويّ الكوفيّ (ت309هـ)

4. الحدود الأكبر والأصغر: لأبي الحسن علي بن عيسى الرمانيّ النّحوي (ت384هـ)

5. حدود النحو لجمال الدين عبد الله الفاكهيّ المالكيّ (ت972هـ)

6. الحدود النحويّة لجلال الدين عبد الرحمن بن زين الدين محمد بن قاسم الجلاليّ المالكيّ النحويّ

7. الحدود النحويّة لشهاب الدين أحمد الأبديّ

8. كتاب التعريفات لأبي الحسن علي بن محمد بن علي المشهور بالسيد الشريف الجرجاني (ت816هـ)

9. كتاب في تحديد المصطلحات النحوية لأحمد بن هبة الله الجبراني (ت 816هـ)[68]

---

[67] للتعمق أكثر في هذا الموضوع راجع شرح كتاب الحدود في النحو للإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي 899 – 972ه، تحقيق المتولي رمضان الدميري مكتبة وهبة مصر، ط2، ص 22، 25.

[68] كتاب في تحديد المصطلحات النحوية لأحمد بن هبة الله الجبراني، جيرار تروبو، مجلة المعجم العلمي دمشق الجزء الرابع، المجلد السبعون تشرين الأول 1998، ص 623.

10. كتاب الحدود للزمخشري[69].

وغيرها من الكتب المذكورة ذكراً في المراجع والكتب وفُقدت مع الزمن.

تُشير بعض الدراسات إلى أنّ نشأة الكتب في الحدود تعود في وضعها إلى الكوفيين، ونجده عند القفطي الذي وضع كتاب الحدود للكسائي (ت190هـ)[70]؛ ما يدلّ على أنّ الكوفيين حاولوا إرساء دعائم النحو ومبادئه الأساسية ضمن هذه التعريفات التي وضعوها لترْسخَ وتبقى. ولم تسلم – على ما يبدو – هذه التعريفات من أثر الاختلافات نظراً لدقّتها وشدّة حساسيتها. إلا أنّها وثّقت منهج البحث في علم المصطلحات وأوقفت المجتهدين عند حدودها، وظلّ إظهار تجديدهم مقيّداً بها. فَهُم، بعد ذلك، لم يخرجوا كثيراً على هذه المفاهيم في اختيار المصطلحات إنّما أبقوا على مضمونها ومقصدها محاولين التغيير في كبر المصطلح(تركيبيّاً) أو صغره(ولفظيّاً) وإن لم يخلُ من بعض التغييراتِ الكليّة فإنها قليلةٌ نسبياً.

المبحث الرابع: نماذج تطبيقية على مسيرة المصطلحات وحدودها

لعلّ التمثيل على ذلك يكتفي بالتركيز على أربعة مصطلحات يتمّ اختيارها عشوائياً وحصرها في تسميتها وحدودها عند نحاة قدماء أبرزهم سيبويه ثم التعريج إلى الحديث عنها عند المعاصرين مقارنة بين القديم والحديث لإظهار هذه المساحة من القدرة على التيسير أو التجديد وعلى القبول أو الرفض.

فمنها:

1. الفعل المضارع

[69] ذكره ابن النديم في الفهرست.

[70] Les livres des definitiens grammaticales dans la lexicographie arabe. Gerard troupou. Journal de linguistique arabe helfa 15. 1985. P.146.

2.المفعول به

3.الممنوع من الصرف

4.نائب الفاعل.

أولاً : مرجع مصطلح الفعل المضارع بين القدماء والمعاصرين

لو تتبّع الدارس أقوال النحاة في أقسام الفعل لوجد أنّ سيبويه يجعل الفعل المضارع للحال والاستقبال[71] . وقال عنه آخرون «بطريقة عقلية هو فعل مبهم بين الحال والاستقبال وهو ما في أوله إحدى الزوائد الأربع»[72]. يجد صاحب كتاب المصطلح النحوي نشأته وتطوره في القرن الثالث الهجري، هذا الاصطلاح اللغوي ، فما أوضح ما المقصود بذلك؟ ذاكراً في الموضع عينه[73] نوعين من المصطلحات: المصطلح اللغويّ، والمصطلح الفنّي فهل المقصود بالأول عدم الشيوع وبالثاني الشيوع والثبوت ؟

ذكر الزمخشري حدّ الفعل: "الفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان[74] فجاءت الاعتراضات على يد شرّاحه. فاعترض عليه ابن يعيش " عدم الدقة في هذا القول ففي كلمة " ما دلّ " ترجمة عن الحقيقة التي يشترك فيها القبيل الثلاث نحو كلمة (فعل واسم وحرف) ولو صرح بها لكان أدلّ على الحقيقة؛ لأنّه أقرب الى المحدود، إذ(ما)عام يشمل كلّ دالّ منْ لفظة وغيره والكلمة لفظ، والاسم المحدود من قبيل الألفاظ، لكنه وضع العام في موضع الخاص[75]، " ويوضح عبد الإله نبهان قول ابن يعيش " في هذا الاعتراض أنّه سارٍ في الرداءة من وجهين:

---

[71]المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض محمد القوزي ص 191.
[72] المصطلح النحوي، ص112، ويعود هذا القول إلى ابن معطي.
[73] م.ن . ص113
[74] المفصل الزمخشري تحقيق علي بو ملحم دار الجيل ص311
[75] شرح المفصل لابن يعيش 23/1.

أحدُهما : أنّ الحدّ ينبغي أن يُجدّ فيه بالجنس القريب ثمّ بالفعل الذاتيّ، وقوله (ما دلّ) من ألفاظ العموم فهو جنس بعيد، والجيّد أن يقال كلمة أو لفظة أو نحوهما؛ لأنّهما أقرب إلى الفعل من (ما)، فإن قلت ما ههنا – وأن كان عاماً – فاطّراد به الخصوص[76]". ولم يَسْلم الزمخشري كذلك من شرح ابن الحاجب الذي قال عن حدّ الفعل في شرح الإيضاح على المفصل : " ليس بجيد؛ لأن الفعل يدلّ على الحدث والزمان جميعاً وإذْ قال: ما دلّ على اقتران حدثٍ فقد جعل الاقتران نفسه هو المدلول، وخرج الحدث والزمان عن الدلالة، ما لا ينفعه كونهما متعلقا بالاقتران"...." ولا شك في الحدث والزمان باعتبار وضعه، فكان التعرّض لهما باعتبار صناعة حدود الألفاظ هو الوجه الأنيق[77]".

إلا أنّ القاسم بن محمد بن سعيد المؤدّب ذكر في دقائق التصريف: أنّ الأفعال المضارعة، والمستقبل نوعان: نصّ وممثل. فالنصّ ما كان لفظه لفظ المستقبل ومعناه الماضي الزمان وعائره وذلك نحو قولك: سرت أمس حتى أدخلها أي حتى دخلتها الآن[78]. ويعتبر أحد المعاصرين أن خللاً يُلحظ فيه وخصوصاً مع امتناعه أن الزمن أهم ما يميّز الاسم من الفعل بقوله: "وهذا غائب عند السادة النحاة، فالفعل المضارع حدثٌ حدثَ في الزمن الحاضر. وقد سموه مضارعاً؛ لأنّه يضارع الاسم في حركاته فهو مرفوع مرّة ومنصوب ومجزوم مرّة أخرى".

وعليه فالتسمية تتجاهل الزمن؛ لذلك نجد أنّ أوّل سؤالٍ يسألُه المتعلّم/التلميذ: ما معنى فعل المضارع ؟ فنقول له: فعلٌ حدَث في الزمن الحاضر، وهنا يصبح أقرب إلى الذهن. فلمَ لمْ يغيّر النحاة هذه التسمية إلى الفعل الحاضر؟[79].

---

[76] اعتراضات ابن يعيش على الزمخشري عبد الإله بنهان. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق الجزء الأول المجلد 65 كانون الثاني 1990 ص28

[77] الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب3/2، 4 تحقيق موسى بنيان العليلي مطبعة العاني بغداد إحياء التراث الاسلامي.

[78] دقائق التصريف ابن المؤدّب. تحقيق أحمد ناجي القيس مطبعة أ مجمع العلمي العراقي 1987 ص28.

[79] جناية سيبويه: الرفض التام لما في النحو من أوهام. زكريا أوزون. دار الريس، بيروت لبنان، 2002. ص34.

إنّ هذا التخبّط في الفعل المضارع، الذي لاحظناه في مسيرته الطويلة، ما هو إلا وليد خصائصه المفهوميّة المتعدّدة، فلو حاولنا أن نعتمد على الزمن في تسميته لحِرْنا كذلك في اختيار المصطلح الأنسب نظراً لتغيّر الدلالة الزمنية في السياق، وإلا فإنّ "المضارع أصبح عَلَماً على أحد أقسام الفعل وتضمّن الدلالة الزمنيّة على الزمانين"[80]، وبهذا تحدّد المرجع، وهذا معنىً كتب له الشيوع والاطّراد.

ثانياً : مصطلح الممنوع من الصرف وما يجري له: المرجع واللفظ

شغّل مصطلح "الممنوع من الصرف" حيّزاً كبيراً عند النحاة القدماء منهم والمعاصرين. فقد خصّص له الباحثون دراساتٍ مستقلةً وغير مستقلة منها: كتاب الممنوع من الصرف في اللغة العربية عبد العزيز على سفر وهو عبارة عن أطروحة دكتوراه في جامعة الكويت، نشر في العام 1986[81]، كذلك فعل إميل يعقوب لاختيار موضوعه لأطروحة دكتوراه دولة، بعنوان:" الممنوع من الصرفين بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي ونشره في العام 1992"[82] ، مع فارق ستّ سنوات بين الأول والثاني وأدعو إلى المقارنة بين الكتابين.

فقد أسماه المبرد في المقتضب «هذا باب ما يجري وما لا يجري[83]» وأسماه آخرون المتمكن الأمكن والمتمكّن غير الأمكن». ومصطلح ما ينصرف مرادف لمصطلح متمكن أمكن، وما لا ينصرف مرادف لمصطلح متمكن غير أمكن»[84]. ومن التعريفات التي أعطيت له: «حدّ المنصرف هو كل اسم معرب سلم من مشابهة الفعل بأن لم يوجد فيه ما يمنع صرفه من العلل الآتية كزيد وعمر وبكر. إلا أنّ هذا التعريف قد يبدو للوهلة الأولى محتوياً بعض النقص إذا ما

---

[80] المصطلح النحوي نشأته وتطوره.م س. ص114.
[81] الممنوع من الصرف في اللغة العربية. عبد العزيز علي سفر. جامعة الكويت لنشر العلم، 1986 م.
[82] الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي. أميل يعقوب، دار الجيل بيروت ط1، 1992م.
[83] المقتضب للمبرد 309/3.
[84] الممنوع من الصرف، عبد العزيز علي سفر. ص 17.

قورن بتعريف آخر:«فهو ما دخله تنوين التمكّن مع عدم ما يقوم مقامه. وقيل اسم معرب لم يشابه الفعل من جهتين أو ما يقوم مقامهما[85]».

وقد لاحظ الجبراني أن «دخول تنوين التمكّن من عدم ما يقوم مقامه» هو شرط مهم من شروط حد الاسم المنصرف. وعكسه الاسم الذي لا ينصرف: «فهو كلّ اسم معرب لا يدخله تنوين التمكن من عدم ما يقوم مقامه»[86]، هذا ما يدخلنا إلى عالم مصطلح آخر هو مصطلح التنوين، فما هو تنوين التمكين؟ «هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف كزيد ورجل، دلالة على بقاء أصالته من كون الاسم لم يعرض له شبه الحرف فيبنى ولا شبه الفعل فيمنع من الصرف[87]. ويبقى مصطلح التمكّن لغزاً بالنسبة لكثيرين من النحاة. فابن يعيش قال في معرض كلامه عن الممنوع من الصرف ذاكراً معنى التمكن بقوله: «والتمكن رسوخ القدم في الاسمية»، وقولنا: اسم متمكن أي راسخ القدم في الاسمية، وقولنا اسم متمكن أي هو بمكان منها أي لم يخرج إلى شبه الحرف فيمتنع من الأبواب[88].

تبيّن مما سبق أنّ عبد العزيز سفر كان حذراً في التعاطي مع التراث فما حاول تبسيطاً حتى في أسلوب عرضه بهذا المفهوم. أما إميل يعقوب فحاول تفنيد آراء القدماء إلى فريقين:

أولاً: فريق يقول: إنّ الصرف تنوين الأمكنية، فالممنوع من الصرف هو الذي لا يدخله تنوين الأمكنية[89].

ثانياً: وفريق آخر يقول: إنّ مَنع الصرف منع الاسم من الجرّ والتنوين دفعة واحدة[90].

---

[85] كتاب في تحديد المصطلحات النحوية، هبة الله الجبراني. فقال جيرار تروبو مجلة مجمع اللغة م.س. ص 630.
[86] كتاب في تحديد المصطلحات النحوية. م.س.ص 630.
[87] شرح كتاب الحدود للفاكهي ص 238.
[88] شرح المفصل، ابن يعيش 57/1.
[89] ابن يعيش شرح المفصل 58/1.
[90] المفصل ابن يعيش 58/1.

يُلاحظ، في ما مرّ بنا من مصطلحات الممنوع من الصرف، أنّ ابن يعيش هو أوّل من استخدم هذا المصطلح بهذا الشكل الذي نحن عليه. إلّا أنّ بعضهم[91] يقترح تغييره وتسميته «الممنوع من التنوين» استناداً إلى قول ابن مالك: الصرف تنوين أتى مبيّناً معنى به يكون الاسم أمكن[92]. والساحة الاصطلاحية في النحو لا تتحمل إغراقاً آخر في التسميات ولا سيّما لدى الطلاب والتلاميذ، غير أن العبرة في الحكم على المصطلح تبقى للشيوع والانتشار أو الأفول والاندثار.

ثالثاً: مصطلح نائب الفاعل وملامح دعوات التجديد انطلاقاً من مرجعه

عرّفه البصريون «الفعل المبني للمجهول» وهو عند الكوفيين «ما لم يسمّ فاعله[93]». ولعلّ ابن مالك (672هـ)؛ أول من جدّد هذا المصطلح وهذّب صيغته إلى صيغة النائب عن الفاعل[94]».

وتبعه في ذلك كثيرون، فوضع الإمام الفاكهي (ت978هـ) حدّاً له مستخدماً مصطلح نائب الفاعل: «هو ما حذف فاعله للجهل به. أو لغرض لفظي أو معنوي وأقيم من مفعول به أو مصدر أو حرف متصرفين مختصين أو مجرور، مقامه في إسناد العامل إليه ووجوب تأخره عنه، واستحقاقه وامتناع حذفه وتأنيث عامله لتأنيثه»[95] غير أن الجبراني (ت 816هـ) كان قد سبقه في تحديد أدقّ يميل إلى مصطلح ما لم يسمّ فاعله: «هو كل مفعول قام مقام الفاعل عند عدمه، فارتفع من حيث كان يرتفع الفاعل[96]». ولعلّ هذا التعريف حدا ببعض المعاصرين الذين يحاولون

---

91 منهم د. إميل يعقوب في كتابه الممنوع من الصرف

92 الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة. إميل يعقوب ص24. ورد البيت الشعري في شعر ابن عقيل (من الرجز) ط4 1964م 320/2

93 دراسة في النحو الكوفي المختار أحمد دبرة س. ص 278.

94 المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة. دعبد العال سالم مكرم.مؤسسة الرسالة ط2 1990م،ص186

95 شرح كتاب الحدود في الفاكهي. م. س: 1993 ص194 و 195.

96 كتاب في تحديد المصطلحات النحوية للجبراني. جيرار تروبو م س ص 632.

التجديد إلى أنْ يستحدث له مصطلحاً جديداً[97] المفعول به المرفوع. ولعلّه ارتكز في ذلك إلى كونه مفعولاً قام مقام الفاعل، فحاول ألّا يخرج المفعول عن مفعوليّته إلا أنّه وقع عمليّاً في أزمة رفع المفعول والمفعول به لم يرفعه أحد من النحاة.

ومن المعاصرين من يدّعون أنّهم عقلانيّون يسعون إلى الدعوة إلى التبسيط، الذي قد يوقعهم في التعقيد ، فهم يمثلون للنحو بشواهد جديدة سهلة وميسّرة وكأنّ شواهد سيبويه ومَنْ والاه لم تكن في شيء. فهم، وإن توخّوا اليُسر في ذلك، سوف يغرقون رغم ذلك في أكثر من تساؤل:

«إننا إذا قلنا: كَسَرَ أحمد الزجاجَ

كُسِرَ الزجاجُ

فالذي قام بالكسر هو أحمد وفي المثل الثاني يكسر نفسه عندما ينوب عن الفاعل[98]. ولعلّه أغفل عملية النيابة هذه في الحالة والموضع الإعرابيين.

ثم يتابع صاحب كتاب جناية سيبويه تعليله المنطقي المزعوم: «لقد لاحظ النحاة أن كلمة الزجاج في المثال السابق قد جاءت مرفوعة فسموها نائب فاعل لأنها نابت عنه في حركة الرفع ضاربين عرض الحائط بكل المعايير والمقاييس المنطقية»[99].

فأي مقاييس هذه يريد؟، فلم يعِ دور الفعل المعلوم والفعل المجهول وتحولها في كل اتجاه فالزجاج في المثال الثاني واقع عليه الكسر، وفي المثال الأول كذلك. لتكن هذه المتانة في سياق العربيّة هي الحصن المكين الذي يجعلها تمتلك القدرة على الدفاع عن نفسها أمام زوابع العولمة.

---

[97] النحو الجديد عبد المتعال الصعيدي. دار الفكر العربي ص 254.
[98] جناية سيبويه زكريا أوزون ص 43.
[99] جناية سيبويه م ن ص 43.

رابعاً: المرجع الاصطلاحي ضابط إيقاع التجديد

من كلّ ما سبق، تتوصّل الدراسة إلى أنّ إمكانية التجديد الاصطلاحيّ بكلّ محاولاتها عند النحاة المعاصرين تبقى قليلة في إطار ضيق رسمها لهم القدماء ابتداء من نهاية القرن الثاني للهجرة. وما زال النحاة منذ تلك اللحظة يدورون في هذه الدائرة وضمن تطوّرٍ قد لا يخرج عن الروح العامّة للنحو، إلا باستبدال شيء بشيء آخر أو اسم باسم ليستمرّ الجوهر واحداً.

وعليه فإن الدرس الاصطلاحي يحتاج إلى:

1. إنشاء فريق عمل متكامل يوزع مسؤوليات دراسة كل مصطلح من مصطلحات النحو العربي بشكل طوليّ لدى كلّ المذاهب إلى أيامنا هذه. كدراسة الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي[100]، وكتب الممنوع من الصرف[101] وغيرها. وبالمناسبة يُشكر فريق العمل في جامعة ليون فرنسا وكلّ من سعى إلى دراسة تفصيليّة معمّقة عن المصطلح بمنهجٍ تاريخيّ أو وصفيّ.

2. عدم التسرّع في أخذ المصطلح النحويّ أو الحكم على آخر.

3. التمسّك بالتراث وردم الهوّة لتكون أكثر دقّة، ونفض غبار الخوف أو التقاعس. فمن من طلابنا اطّلع بشكل واعٍ على كتاب سيبويه ومصطلحاته ومنهج التفكير الاصطلاحي عندهم في مسيرتهم من المتخصّصين، وغير ذلك.

****

[100] الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي كاظم ابراهيم عالم الكتب بيروت لبنان ط1998، أم.
[101] أشرت إليهما في معرض البحث: انظر الممنوع من الصرف.

الفصل الثالث

المصطلحات المتجانسة بين المصطلح الناقص والمرجع التّام

قد يعتري المصطلح نقص لفظيّ أو معنويّ إلا أنّ مرجعه تامّ فيؤدّي ذلك إلى تغيير المفهوم والاستعمال ما يؤدّي حكماً إلى تغيّر المصطلح.

فما هي **المصطلحات المتجانسة**:

يميل البحث إلى إطلاق تسمية **المصطلحات المتجانسة**[102] على تفرّع المراجع المفهوميّة في الفنّ الواحد **الذي يتضمّن فروعاً داخليّة**، وهي وجود لفظٍ واحدٍ للمصطلح في فنون متفرعةٍ من فنٍّ واحدٍ، كعلم النحو الذي يتفرّع عنه علم الصرف والتصريف والصوت، ومنه مصطلح "**الحرف**" الذي يحمل ثلاثة مراجع مفهوميّة ، فمنها : **حرف** في الاصطلاح النحْويّ الذي يحمل مفهوم أقسام الكلام : اسم وفعل وحرف في تركيب أقسام الكلام ، ويحمل مفهوماً صرفياً في تركيب الكلمة وبنيتها وزنتها من إعلالٍ وإقلابٍ وإبدالٍ ، ويحمل مفهوماً آخر صرْفيّاً ، كالمدّ والصامت والصائت وما شابه . ولتمثيل أوضح وأدقّ، فإنّ مصطلح " **المثال**" في علم الصرف يحيل إلى غير مرجعٍ، فالمثال ما يراد به الوزن والمثال البناء[103].

---

[102]. راجع في ذلك بحثنا للدكتوراه بعنوان المصطلح النحوي عند الزمخشري بإشراف د. حسن حمزة جامعة ليون 2، ود.هاشم الأيوبي الجامعة اللبنانية 2008 ص 39

[103] المصطلح الصرفي في القرن الرابع الهجري دراسة وصفية تحليلية أطروحة دكتوراه من إعداد: أشرف ماهر محمود بإشراف فاروق محمد مهنى وعزه عبد الفتاح وحسن حمزة ، جامعة المنيا كلية الآداب وجامعة ليون 2 ، 1997 ص28

المبحث الأول: المقصود بالتمام والنقصان في الأسماء

وجدنا كثيراً من المصطلحات النحويّة قد أطلقها أصحابها انطلاقاً من تمامٍ أو نقصان

.

– المقصود بتمام التسميّة الاصطلاحيّة في الاسم، تلك التسمية المتداولة انطلاقاً من استيفاء عناصر أمن اللبس والاتفاق على التسمية كمصطلحي: الفاعل والمبتدأ، ما دام الاسم سليماً صحيحاً معرباً استوفى شروط عدد الحروف، وعدم انتهائه بحرف علّة، ويكون معناه متناسباً مع تسميته ويكون معرَباً بحركةٍ ظاهرةٍ غيرِ مقدّرة.

ففي العودة إلى أقسام الكلام: اسم وفعل وحرف، نجدُ سيرورةَ التسميات الاصطلاحيّة في الاسم تسير وفق منظومة التّمام والنقصان ومتفرعاتهما و تداخلهما:

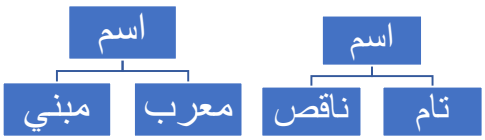
اسم
تام
ناقص
اسم
معرب
مبني

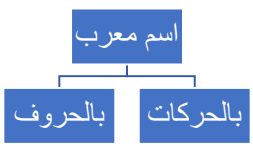
اسم معرب
بالحركات
بالحروف

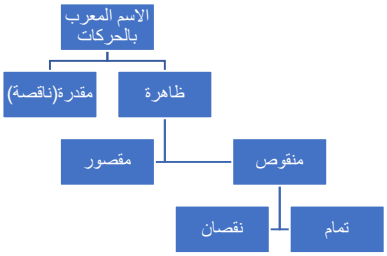

فهذا التقسيم في الاسم غير مألوف فيه، لكنّه مألوف في الفعل ومعروف بِـ "الفعل التام و الفعل الناقص – وإنْ بدَوَا في تضارب التسمية – علماً أنّ الفعل الناقص عند سيبويه، هو الفعل

المتعدي (الفعل الواصل)، أي لا يتمّ معناه إلا بالمفعول به . والفعل الناقص (الفعل غير الواصل) كما نعرفه نحن: كان وأخواتها، وغير ذلك، ما يشير إلى اختلاف مفهومي التسمية (الفعل الناقص عند سيبويه يحيل إلى مفهوم مغاير عما نعرفه نحن)، ولذلك دور في إطلاق مجموعة مصطلحات وردت عند الزمخشري انطلاقاً من النقصان في تسمية الفعل عند سيبويه: أدّى ذلك النقص في الفعل إلى توليد مجموعة مصطلحات تتعلّق بالاسم انسجاماً مع دلالة المقام من حذف الاسم وإثباته، فيتمّ التمام والنقصان انطلاقاً من تلك المنظومة – على سبيل المثال – في المفعول به الذي تفرّعت منه مجموعة تسميات انطلاقاً:

– من حذف الفعل ونيابة المفعول به مناب فعله، فتختلف التسمية تماشياً مع سياق المعنى والقصد: منها التحذير والإغراء، والاختصاص والمنادى، والاستثناء والتنازع والاحتباك، فتطلق التسميات بناءً على الوظائف المعنويّة للمحذوف، مع العلم أنّها مفعول به، لكن لا نذكر ذلك في الإعراب.

– أو حذف المفعول به عينه في سياق الفعل المتعدّي، وهو من جوازات النحاة حذف المفعول به، لكنّ حذفه يمثل مجموعة من التسميات الاصطلاحيّة المتنوّعة تمثّل سبب الحذف أو دلالته، بل وظيفته، بحيث تطلق مجموعة اصطلاحات، سبق ذكرها، منها:

أ– **المفعول المتروك**: في قوله تعالى ﴿هل يستوي الذين يعملون والذين لا يعملون﴾[104] بحيث أدّى الحذف إلى ترك تأويله للمتلقّي ليقدر المراد لفائدة التعميم المطلق، فيصبح السياق قاعدة عامّة ينطبق على كلّ تأويل.

ب –**المفعول الساقط**: في قولنا (رعت الماشية، وأكل الولد)، فسقط المفعول هنا، وسُمّي كذلك؛ لأنّه لا داعٍ لذكره كونه معروفاً، فالماشية لا ترى غير العشب أو الكلأ.

[104] سورة الزمر الآية 9

ج- **المفعول المحذوف**: هو الذي حُذف لأغراض بلاغيّة إفادة لتشويق أو غير ذلك.

2- معنى النقصان

المقصود بالنقصان إطلاق تسمياتٍ اصطلاحيةٍ مكمّلة لتمام التسمية في الاسم المعرب بحركةٍ مقدّرة غير ظاهرة، وفي الاسم المعرب بالحروف، أو السياق التركيبيّ من حذف عاملِ الاسم أو حذف الاسم -كما سبق- في المفعول به.

وعليه فإنّ إبراز مبدأيْ التمام والنقصان في تقسيم مصطلحات الاسم يَؤُول إلى الأصلين: اللفظيّ والمعنويّ، ثم إلى الأصل السياقيّ للمصطلحات النحويّة:

الأوّل - شكليّ: تطلق مجموعة مصطلحاتٍ على الاسم انطلاقاً من شكل المصطلح (لفظه، عمله، عدد حروفه، وموضوعه...): «الأحرف الثلاثة، والأحرف الخمسة» و«الأسماء الستة» و«الأشياء الستة الاسم الثلاثي أو الرباعي، والناقص، والأسماء الخمسة، وذوات الأربعة. وكذلك مصطلح الذِكر والرّاجع والعائد أهي مصطلحات مترادفة أم أنّ بعض الفروقات المعنويّة الطفيفة كامنة فيها لنقص في رتبة الترادف والاستخدام، وأطلقت تسمياتها من الموضع العائد...؟

الثاني- معنويّ : تطلق مجموعة مصطلحات على الاسم انطلاقاً من معنى المصطلح (معناه، أصله، استخدامه، ارتباطه بواقع أو بيئة أو مجتمع...) الذي يؤخذ بدوره من الدلالة اللغوية الحقيقية، ومن الدلالة المجازية، ثم من الاقتراض من باقي العلوم كالفقه والفلسفة و..

الثالث- سياقيّ: كما في حذف عامل المفعول به، إذْ يُعرب الاسم المنصوب مفعولا به لفعل محذوف، فتنجم إذاك مجموعة مصطلحات تتخذ تسمياتها من الموقف السياقيّ، فالعبرة فيها للمرجع الدقيق الذي يحدد المصطلح في العلم الواحد بعينه، انطلاقاً من الدلالة اللغويّة القصْدية، منها :

- المنادى : كلمة منصوبة على تقدير الفعل المحذوف أنادي، كما في قولك :" أحمدُ خُذْ هذا الكتاب" ، أو قولك:"يا باحثاً في قضايا المصطلح تمهّلْ".
- الاختصاص: بتقدير عامل النصب بالفعل المقدّر "أخصّ" المحذوف لوقوع المفعول به منصوباً بين مرفوعي المبتدأ والخبر : نحن المصطلحيّين ندقّق في المرجع. فكلمة "المصطلحيين" تعرب مفعولا به على الاختصاص.
- التحذير : هو التحذير من الوقوع في أمر ما ، فيحذف ناصب المفعول به لدواعي الموقف الطارئ وما شابه ذلك، في قولك :" النارَ النارَ " أي إحذر النار، إيّاكَ والنّميمة.
- الإغراء:هو حذف للمظلوميّة أو الإغراء حثّ المخاطب على ما هو مفرح مفيد ، في قولك :" النجاحَ النجاح".
- التنازع : هو وجود عامل لأكثر من مفعول به يتنازعون بينهم على الناصب.
- الاشتغال: هو انشغال الفعل عن نصب الاسم السابق عليه
- مقول القول للجملة الواقعة مفعولا به للفعل قال.

المبحث الثاني : نموذج من تداخل مرجع النقصان والتمام في المصطلح الواحد

قام النحاة والدارسون القدامى للعربية بوضع مصطلحاتهم من دون أن يخبرونا كيف تمَّ ذلك، وما هو تفكيرهم في وضعها، علماً أنها كانت كثيرة في كتبهم، فبنوا في تفكيرهم نظريات دلالية مفهومية مرجعية لإرساء علم النحو، واتهمت مصطلحاتهم بالاضطراب أحيانا والتعقيد أحيان أخرى، فتعدّدت المصطلحات للمفهوم الواحد، بمعنى أنه أصبح لبعضها –ظاهرياً– مترادفات متعدّدة، ولبعضها الآخر مفاهيم مختلفة رغم توحّد اللفظة ذاتها، أو توحّد المفهوم واختلاف اللفظ، و إنها كانت غير مستقرّة، وإنّ مرجعها غير واضح، ولا سيما في المصطلحات

الفرعية كمصطلح الملحق ومصطلح النائب وغير ذلك. غير أن مزايا المنهج المرجعي الذي نحن بصدده يخفف الاتهامات ويضح الرؤيا ويؤطّر التسميات.

أولاً: الهدف من المصطلحات النحويّة

لم تكن الاهتمامات منصبة على وضع المصطلح لذاته كعلم، بل انصبّت في غالبها على فهم اللغة، وفهم النحو لا على مصطلح الاسم بين التمام والنقصان بحدّ ذاته. ولم يكن المصطلح موضع اهتمامهم بقدر ما كان سبيلاً تحتذى لطَرق ذلك العلم، ما يجعل الحاجة ماسّة إلى رصد عمليّة تطوّر المصطلح النحويّ مقارنة بالبلاغيّ والعروضي؛ لذلك بقي المصطلح مجالاً خصباً للبحث في تفكير النحويّين.

انطلاقاً من هذه الدّار، وللوصول إلى ردهاتها، كثرت مفاتيحها، وحملت تسميات مستقاة من لفظ المصطلح ومعناه. وتحتلّ دراسة المصطلح أهميّة خاصّة؛ لأنّ مبادئ العلوم تُبنى على مصطلحاتها. فإذا لم يتيسّر لنا فهمها فهماً دقيقاً، فإنّ خللاً ما، بدون شك "سيقع في تحديد هذه المراجع، وهذه المصطلحات؛ لذلك يُلاحَظ أنّ المصطلحات لا توضع ارتجالاً، ولا بدّ في كلّ مصطلح من وجود مناسبةٍ أو مشابهَة في تفكير النحويّ وذهنه.

ثانياً: الإشكالية المرجعيّة

اتّهم كثير من الدارسين النحاة بالاضطراب في وضع مصطلحاتهم النحوية، وأقول مصطلحاتهم؛ لأنّها ليست من وضع واحد بعينه، إذ العلم استمرار ، ومنهم من اتهم المنهج بالخلل. والواقع، فإنّ الخلل في فهم المنهج من جهة، ومن جهة ثانية في ما يُسمّى كثرة التسميات الاصطلاحية التي توحي ظاهرياً بالتضارب في المدرسة الواحدة أو في المدرستين البصرية والكوفية.

وتلمّساً لتوضيح ذلك المنهج، سنحصر وكدنا في الحديث عن مصطلح الاسم ومتفرعاته وما ينجم عنها من تمام ونقصان. فما المقصود بالاسم بين التمام والنقصان؟ وهل

بإمكاننا فهم المنهج في وضع المصطلح على ضوء التمام والنقصان؟ والنقص بالشكل أم بالمعنى؟ وكيف نفهم ظاهرة اختلاف التسميات الاصطلاحية؟

ثالثاً: لمحة من الاختلاف الاصطلاحي (التداخل) بين البصريين والكوفيين

يبدو الاختلاف مرجعياً اكثر منه مناطقيّاً أو اصطلاحياً بل سياقي دلالي، منه على سبيل ذلك مصطلح " ضمير الفصل" عند البصريين، الذي أُخذ من الستارة الفاصلة في الدار، وضمير"العماد" والدعامة"، عند الكوفيين[105]، الذي أُخذ من الدّعامة التي تقوّي هذه الدار، إذا سلّمنا بقول الخليل بن أحمد الفراهيدي بأنّ "النحو دار محكمة البناء"، ناهيك عما له من أبواب ودعامات وفواصل.

فمن الأول، معنى الفصل بين المبتدأ والخبر المعرفتين أُخذ من الموقع الإعرابي في قولنا:" **الرجل هو النشيط**"، وفي الثاني معنى العماد الذي هو التوكيد في قولنا :" إني أنا عامر"، نجد أنّ اختلاف الشاهد ربما قد أدّى إلى اختلاف التسمية.

وكذلك الأمر بين مصطلحي: الجر والخفض انطلاقاً من مدلوليهما: اللغويّ والاصطلاحيّ، وما يحمله الأصل اللغوي الساري على طبيعة العمل الإعرابية.

رابعاً: لمحة عن الخلل في فهم المرجع الاصطلاحيّ

يبدو للوهلة الأولى للدارس المبتدئ أنّ مصطلحات النحو جاءتْ كاملة مكتملة وأنها مستقرّة، ولا يمكن المساس بها بل يجب التسليم بما هي عليه لفظاً ومفهوماً، إنّما هي مصطلحات نشأت عبر التاريخ، وهي مصطلحات ربّما أصابتها سنّة التغيير والتطوّر، فليس ما يضمن أن تبقى المفاهيم واحدة وتبقى على حالها، ولا أحد يضمنها، وبمعنى آخر هناك غياب في فهم

[105] محمد شفيق عبد المنعم، التقييد بضمير الفصل عند النحويين (جامعة سبها كلية الاداب)، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد التاسع عشر، 2002، ص175.

تفكير النحاة العرب لمعرفة منهجهم في ذلك ولا سيما معرفة دِقّة دراسات المصطلح النحوي وحدوده في غياب منهج واضح يضبط معاييره.

مثل ذلك إنّ مصطلح "المِضْمُوم" الذي ذكره علي توفيق الحمد عند سيبويه[106] ، هو مصطلح مركّب حسب كلّ الشواهد التي استشهد بها من كتاب سيبويه، ظنّاً منه أنّه مصطلح بسيط يحمل مفهوم الضمة فوق الحرف لتضارب اللفظة بين مفهومين، فأخَذَهُ مجتزءاً، وحَكَمَ بأنّ سيبويه استعمل "المضموم" بمعنى العطف : انظر إلى الشواهد التي اقتطعها من كتاب سيبويه ليدلّل على ما ذهب إليه "ضم إلى الفعل"[107] و" مضموم إلى الأول بالواو"[108] فلا يظنن أحد أن للمصطلحين لفظاً مشتركاً.

والناظر في واقع هذا المصطلح يجد أنّه مصطلح مركّب بحرف الجر "ضمّ + إلى" غير مصطلح الضمة التي هي علامة الرفع؛ لأنّ الأوّل مصطلح مركّب ضمن مصطلحات النحو، والآخر بسيط ضمن مصطلحات الصرف. فالاختلاف فيه وجهان: وجه الشكل(البنية)، ووجه المرجع (المعنى). ولكي لا يلتبس الأمر في ذكر ضم في قوله "الواوان اللتان تضمان الأسماء إلى الأسماء"[109]، فيصبح اسمها حرف ضم، وإلا لما أكمل قوله في السياق ذاته ".... فتدخل واو العطف عليها ..."[110] ويجب ألا يلتبس الأمر كذلك مع باب: "الشيئين اللذين ضُمّ أحدُهما إلى الآخر فيجعلان بمنزلة اسم واحد"[111] الذي يعني به سيبويه التركيب الإضافيّ.

---

[106] علي توفيق الحمد، قراءة في مصطلح سيبويه (تحليل ونقد)، بحث سيصدر في مجلة العلوم اللغوية القاهرة، عدد خاص بالمصطلح النحوي بإشراف الدكتور حمزة، ص16.

[107] سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، ط1، تاريخ المقدمة 1966، 502/3، باب ما يكون ما قبل المعطوف عوضا من اللفظ بالواو.

[108] علي توفيق الحمد، قراءة في مصطلح سيبويه، تحليل ونقد، م. س، ص16.

[109] سيبويه، الكتاب، م.س،501/3.

[110] م.ن،501/3.

[111] م ن، 296/3.

خامساً: لمحة من تطوّر اللفظ الاصطلاحيّ

بما أنّ المصطلح تعبير لغوي يمرّ بمراحل تطوريّة لفظيّة يصقلها اللسان باللفظ والاستعمال، من باب التسهيل والاختصار والُيسر، يكون لفظاً لغوياً ففنياً، ثم مصطلحاً. على سبيل المثال، لم يرد مصطلح "الممنوع من الصرف" أوّل أمره على هذه الشاكلة، إنما تعبير "مُنع الصرف" أو"ما يمنع صرفه". ومثل ذلك الكثير من الملاحظات التي أظهرتها دراسة مصطلحات النحو. فمَنْ هو أوّل واضع لمصطلح "الممنوع من الصرف" وكيف تحول مصطلح "ما يجري" و "ما لا يجري" إلى "مصطلح ما ينصرف"و"ما لا ينصرف" و "ما يصرف"و"ما لا يصرف"؟ .

وهنا نعرض المراحل التي تحوّل فيها عند ابن يعيش ثم تابعه ابن هشام، إلى مصطلح "ممنوع من الصرف" الذي مهّد له الزمخشري باستخدامه الفعل "منع الصرف" و"يمنع الصرف" وما له من امكانية الاشتقاق: "الممنوع" اسم المفعول بمعنى المصدر؟. عِلْماً أنّه عند الكوفيين: "المتمكّن الأمكن والمتمكن غير الأمكن"، ومنه تنوين تنوين الأمكنيّة، و"ما ينصرف وما لا ينصرف" و"ما يصرف وما لا يصرف"و"ما ينصرف وما يمنع من الصرف"، بالإضافة إلى تسميات "ما يُجرى وما لا يُجرى" و "ما ينوّن وما لا ينوّن" والمتمكّن الأمكن و المتمكن غير الأمكن" و"ما يصرف وما يمنع صرفه" و "منع الصرف" هذان التعبيران الاصطلاحيان الأخيران اللذان سمحا للفعل المضارع بأنْ يُؤول على سبيل المصدر الصريح والتسهيل وانتقال المصطلح من مقولته الفعليّة إلى الاسميّة الاشتقاقيّة الصفة فيما بعد، ليصير "الأسماء الممتنعة من الصرف[112]" ثم الاشتقاقية بمعنى المصدر مجازاً " الممنوع من الصرف".

ومنه كذلك، إنّ مصطلح " التثنية " عند سيبويه (وهو ما يعرف بالتوكيد اللفظيّ) يحملان لفظ مصطلح ومفهوم "تكرير اللفظة" عند الزمخشري، وهو عند غيره مغاير تماماً يحمل

[112] ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العليلي، بغداد: مطبعة العاني، الخمسون، لا ت 501/1.

مفهوم "المثنى" فنلحظ تغيّرا في المرجع الذي يحيل إليه اللفظ . وعند غير سيبويه قد نجد المسألة ذاتها، فمصطلح الواحد عند أبي عبيدة والأخفش و الفرّاء يحمل مفهوم مصطلح "المفرد" كما نعرفه اليوم[113]. فهناك خلط في التسميات ، وخلط آخر في المرجع، وهذا الخلط يبدو اضطراباً إن لم نفهم طريقة تفكيرهم من خلال المنهج المرجعيّ، في دقّةٍ تتطلّب فِقهاً خاصّاً بعلم المصطلح.

المبحث الثالث: صناعة المصطلح: بين اللفظ الناقص والمرجع التامّ

انطلاقاً من الإشكاليّة المطروحة، يمكن تصنيف المصطلح النحويّ في الأصل اللغويّ والدلالة الحقيقيّة، بحيث كان اعتبار الشكل في تسمية المصطلح عائداً إلى اعتبار التمام الذي تنبثق منه مجموعة تسميات انطلاقاً من النقصان في عدد الحروف أو اعتبار نوعها، ثم اعتبار مواضع النطق وغير ذلك.

ثمّ اعتبار المعنى الحقيقي باعتبار التمام والنقصان في المعنى، ومنه تولّدت مجموعة من المصطلحات: ناقص، نائب، ملحق، سدّ مسدّ، قام مقام...ملحق بِ،معتل ناب مناب، سد مسد، قام مقام، شبيه بِ...

أوّلاً: إطلاق التسميات الاصطلاحيّة على أساس المرجع بين التمام والنقصان

أ- مصطلحات تامّة ذات ملاحق

تفصيلاً لما سبق وتوضيحاً لقضية المصطلح الذي يطلق على تسميات الاسم بين التمام والنقصان، من ذلك ما جاء في باب:

[113] عيسى شحاته عيسى علي، الدراسات اللغوية للقرآن الكريم في أوائل القرن الثالث الهجري، مصر: دار قباء للطباعة والنشر، لا ط، 2001، ص285.

1- المفعول المطلق: هو المصدر، سمّي بذلك؛ لأن الفعل يصدر عنه، ويسمّيه سيبويه الحدث والحدثان وربما سماه الفعل[114] . نجد مصطلح نائب المفعول المطلق مختصاً بغير المصدر:

- اسم المصدر، وقفت وقوفاً، والمصدر وقفاً.

- آلته: ضربته سهماً.

- عدده: زاره مرتين. لهذا النقص الخارج عن ذكر لفظ المصدر، حصل نقص فأطلق مصطلح نائب المفعول؛ لأنه يعمل يعمل عمله.

2- المفعول له: يبدو للوهلة الأولى أن المصطلح متضارب بين المفعول من أجله والمفعول لأجله، والحقيقة المرجعيّة تُظهر أنّه متقاسم مرجعيّاً بين الأمرين معاً، حيث يشمل مصطلح المفعول له المصطلحين معاً، من أجله ولأجله. وذلك تعريف سيبويه له: هو عذر لوقوع الأمر، وهو جواب له؟. ففي ذلك تعميم لكلمة "عذر" التي تحمل معنيي السبب والغاية. فحين تقول سافرت خوفاً من الحرب غير قولك سافرت طلباً للعلم، ففي الكلمتين "خوفاً" و"طلباً" عذر: الأول سببي والآخر غائي، فالأوّل مفعول من أجله والآخر مفعول لأجله ويشملهما المفعول له، ولأجل ذلك النقصان في معنى العذر وانقسامه انقسم المصطلح شطرين.

3- جمع المذكر السالم وملحقاته: هو جمع للمذكر العاقل الذي تسلم لفظة مفرده من التغيير في الجمع ،كأنْ تقول: معلمون ومعلمين. اتخذ تسميات متعدّدة الجمع بالواو والنون والياء والنون، وجمع السلامة، وجمع التصحيح والجمع المصحح. وأما ما يلحق به فهو:

- أولو: سبب الإلحاق أنّها لا تأتي إلّا مضافة وهذا نقصٌ، أي محذوفة النون علماً أنّ نون جمع المذكّر السالم تحذف وتثبت، ويأتي الاسم المجموع هذا الجمع مضافاً وغير مضاف.

[114] الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق علي بو ملحم، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ط1، 1993،ص55.

– أهلون: تختص بالأم والأب (المذكر والمؤنث) في حين أن جمع المذكر يختص بالمذكر العاقل، فلهذا النقص ألحق.

– بنون: أصل الكلمة ابن، بنو، (بَنُوون) في الجمع فحذف حرف العلة، فتلعب باللفظة فهي غير سالمة فضلاً عن أنها يمكن أن تشمل المذكر والمؤنث، أدى ذاك الحذف إلى النقص.

– أرضون وعشرون حتى تسعين: جمع لغير العاقل، فقد نقصت شرطاً من شروط جمع المذكر.

4– المثنّى والملحق بالمثنى: يعتبر المثنى ميزة خاصّة من ميزات العربية، ولا نجده في لغة أخرى إلا بإضافة كلمة "اثنين" قبل ما شابهها في اللغات غير العربية فيقال : ''Deux livres'' كتابان اثنان ولفظة كتاب بالجمع فلظفةDeux (2)أخرجتها من صيغتها الجمعية إلى التثنية، وقد سماه سيبويه التكرير (كتاب وكتاب)، وكذلك الضمّ أي ضَمّ الشيئين إلى بعضهما؛ لنقصٍ في إيصال معناه ابتكروا له إعراباً بالحروف هي تكرير الكلمة ذاتها مرة ثانية، ويثنّى كلّ اسم مفرد، و النقص فيها بأنها لا مفرد لها من لفظها.

وقد ألحقوا به كلمات منها:

– اثنان: الغرابة في هذا العدد أنّه أصل المثنى لكنه ملحق به، فقد ألحق به ويعرب إعرابه ؛ لأنّه لا واحد له، أي لا مفرد له، وشرط المثنى أن يكون له مفرد وأن يُجمع.

– كلا وكلتا: لا تأتي اللفظتان إلا مضافتين، وتحذف نون المثنى فيهما دائماً، وليس ذلك من شروط المثنى، والنقص في أنّها لا تأتي إلا محذوفة النون .

5– مصطلح النائب عن الفاعل: فقد عبرّ نحاة القرن الرابع عن مفهومه: ما لم يسمّ فاعله، ما لم يذكر فاعله، اسم لم يسمّ فاعله، اسم لم يسمّ فاعله، المفعول القائم مقام الفعل المبني للمفعول، مفعول لم يسمّ فاعله، مفعول ما لم يسم فاعله، المفعول الذي لم يذكر فاعله، المفعول المقام مقام

الفاعل، المفعول الذي جعل حديثاً عنه، اسم الفاعل المبني للمفعول[115]. في التركيب الإضافي : نائب الفاعل نائب الفاعل غير الحقيقي، وفي موضع آخر المجازي أو الفاعل اللفظيّ.

ففي قول النحاة الفعل الذي يتعدّى فاعله إلى مفعول، يلحظ أن جملة يتعدى فاعله إلى مفعول هي دلالياً في موضع الصفة من حيث المحلّ الإعرابي، إذا اعتبرنا أن الجمل التي لها محل من الإعراب تؤول بمفرد له محل من الإعراب[116]، إلا أنّ نحاتنا صنّفوا صلة الموصول، في الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب؛ وذلك لأنّهم جعلوا المحلّ الإعرابي للاسم الموصول، فالصّلة لا تؤول وحدها بالمفرد بل مع الاسم الموصول، يتحوّل إلى التركيب الوصفي الفعل المتعدي.

ب- **اعتبار الشكل وأقسامه:**

يرتبط الاعتبار الشكليّ، في أصل المصطلح، إما بعدد الحروف (النقصان والتمام) وإما بنوعها، وشكلها، أو نسبتها إلى موضع النطق بها، الذي ينقسم بدوره، شكليّاً، إلى شكل وموضع أعضاء النطق، أو بتعبير مجازي، آلته.

وضع النحويون بعض الأسماء الاصطلاحيّة بمراعاة أشكالها سواء أتعلّق ذلك بعدد حروف الكلمة في الاسم والفعل، أو بنوع تلك الحروف، أو تعلّق بنوعيّة الصوت[117]. لأنيّ أميل إلى أنّ الصوت يصدر عن شكل أعضاء النطق، ويمنح موضعُه التسميه للمصطلح، ومن ثمّ بمراعاة الشكل التركيبي في بناء الكلام.

وعلى هذا بنى سيبويه طريقته في وضع مصطلحات النحو، وتعليمه، مُعلياً من شأن اعتبار الشكل، يستمدّ تسمياته من أحكام مظهرية: فالمظهر إمّا خارجيّ وإمّا داخليّ؛ يجسّد

---

[115] حسني محمد لبده، المصطلح النحوي في القرن الرابع الهجري، أطروحة دكتوراه في الآداب، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، بإشراف محمود فهمي حجازي،1997م ص194.

[116] فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، حلب؛ دار القلم العربي، ط5، 1998، ص34،35.

[117] توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، كلية الآداب، تونس: دار محمد علي، ط1، 2003، ص46.

هيكل المعنى في السلوك الاجتماعيّ: وقد اختصّ بنوعٍ من التحليل الهيكليّ لم يعرفه الغرب حتى القرن العشرين الميلادي[118]، ثم جعل مقاييس شكليّة للمتكلّم يعرض عليها كلامه: فاعتمد عند معالجته اللغة، باعتبارها سلوكاً اجتماعياً، مقاييس أخلاقية للتعبير اللغوي الصحيح في جميع مستويات التحليل، فـ "**حسنٌ**" و"**قبيحٌ**" متعلّقان بالصّحّة في المستوى الهيكليّ، بينما "**مستقيم**" و "**محال**" متعلقان بنجاعة المتكلم في التبليغ ضمن قواعد جماعته اللغوية[119]. ظاهرٌ أنّ مصطلحات" **الحسن والقبيح والمستقيم، والمحال، صفات**" لأحكام تُطلق على الشكل والسلوك الظاهريّ في أصول النحو.

وفي إطار اعتبار الشكل ذاته، نبقى في المصطلح النحويّ، وذلك من اعتباراتٍ عدّة تُعدّ شكليّة، قد تتداخل، وقد تستقلّ:

1- أطلق النحاة تسمية الثّلاثيّ على الاسم والفعل، وكذلك الرباعيّ والخماسيّ. ولم يكن ذلك فحسب في الاعتبار الشكليّ بتسمية المصطلح بعدد حروفه، إنما من صفة نقصان عددها. فمصطلح الاسم الناقص الذي هو الاسم الذي (على وزن فعل فحذفت لامه)، نقص شكله الصرفي (البناء الافرادي) ولا دخل هنا لنقصانه المعنوي. فإطلاقهم صفة الناقص على الاسم المؤلف من حرفين لنقصان لامه من وزن فعل، ليصير على زنة فَعْ[120]، من قبيل الاهتمام بشكل اللفظة بمفردها، فهل يستمرّ مصطلح الاسم الناقص، ليستعاض منه بآخر؟

[118] محمد رشاد الحمزاوي، المعجم العربي قديما وحديثا، المغرب، دار الغرب الاسلامي، 1986، ص179.
[119] م.ن، ص179 و 180.
[120] الاسم الناقص كل اسم حذفت لامه على زنة فع. راجع مصطلحات الزمخشري جذر، س م و، مصطلح الاسم الناقص.

على عكس صفة النقصان في الفعل[121] الذي استفاد لغوياً من نقص المعنى بالحاجة، لتمامه، إلى إتمام شكله التركيبي في الجملة (البناء الإسناديّ) بالاكتفاء بالفعل والفاعل، وعدم الحاجة إلى المفعول به، عند سيبويه الذي يرادف النقصانُ عنده التعدي عندنا، والتمامُ اللزومَ. الفعل التام عند سيبويه هو الفعل اللازم عند المتأخرين، والفعل الناقص هو المتعدي هو على خلافه عند الزمخشري الذي يعني بالفعل اللازم كان وأخواتها، ثم استخدموا الفعل الناقص للدلالة على الفعل المعتل الآخر.

فاعتبار الشّكل التركيبيّ في الأفعال، إذاً، يُعطي صفة التمام أو النقصان بإثبات اللزوم أو التعدية عند سيبويه، على أساس أنّ الفعل يتمّ معناه بفاعله، وينقص إذا احتاج لأن يتعدّى إلى مفعول به، وكذلك معنى التّعدية إكمال النقص عنده في "كان وأخواتها".

يأتي إطلاق التسمية، هنا، من الاعتبارين معاً؛ عنيت اعتباري: الشكل والمعنى، وإن زاد أحدهما على الآخر أو نقص. وعليه فإن الأفعال الناقصة في مفهوم الزمخشري إذاً، التزمت بالمبتدأ والخبر اللذين يصيران اسمها وخبرها على التوالي، فتصبح ناقصة لا تكتمل إلا باكتمال عناصرها السابقة. وإذا حذف خبرها بقوة معنى الحدث يتغيّر شكل الجملة التركيبي فتتحوّل إلى تامّة عندما يُقتَصر على الفاعل، يقول سيبويه: قد يكون لِـ "كان" موضع آخر يُقتصر على الفاعل فيه، تقول: قد كان عبدالله، أي قد خلق عبدالله[122].

إن تغيير الشّكل قد أدى إلى تغيير التسمية، ولا فرق بين سيبويه والزمخشري في تسمية النقصان والتمام في الفعل، إلا أنّ الأوّل يعمّم النقصان على شكل الجملة بشكل عام في

---

[121] الفعل التام عند سيبويه هو الفعل اللازم عند المتأخرين والفعل الناقص هو المتعدي على خلافه عند الزمخشري الذي يعني به "كان وأخواتها" ثم استخدموا الفعل الناقص للدلالة على الفعل المعتل الآخر.. علي عبد السلام سلامة، مصطلح الفعل الناقص والتام ومدى مطابقته للواقع اللغوي، مجلة اللسان المبين، العدد الأول، جامعة الفاتح ليبيا، 2000، ص282.

[122] سيبويه، الكتاب، م.س، 46/1.

الأفعال المتعديّة[123]، والثاني يحصرها في شكل جملة كان وأخواتها، وأفعال المقاربة،.. وليس، وكل متفرعاتها، منطلقاً من الحاجة إلى الاعتبارين معاً، لكن برفع مستوى الاعتبار المعنوي فيها.

أدّى إطلاق مصطلح النقصان على الفعل المتعدي عند سيبويه، مع جواز حذف المفعول به، إلى إطلاق مجموعة من المصطلحات على المفعول به لدى الزمخشري[124]: المفعول الساقط[125]، والمفعول المتروك[126]، والمفعول المحذوف[127]، التي بدأت من اعتبار الشكل التركيبي إلى الاعتبار المفهوميّ المستقلّ بكل مصطلح، من التي أطلقها الزمخشري، بحيث يعبّر الحذف عن نقص متنوّع، يأتي في إطار تتمّةٍ وتأكيدِ معنى النقصان في الفعل عند سيبويه.

ثمّ إنّ الزمخشري قد خصَّص دلالة هذه المصطلحات من سياق المعنى النحوي ممزوجاً بالمعنى اللغوي، مثلما ميّز بين مصطلح "الفاعل" ومصطلح "ما لم يسمّ فاعله" ولم يُسمِّه نائب فاعل، وذلك للدلالة النحوية المفهومية الكامنة في المصطلح المركّب (فعل ما لم يسم فاعله) و (المفعول الذي لم يسمّ فاعله)، بحيث حُذفت الوظيفة الإسنادية مع حذف الفاعل الحقيقي التي نجدها في وظيفة الإسناد بين الفعل وفعله في المسند والمسند إليه.

---

[123] توضيح: أدى إطلاق مصطلح النقصان على الفعل المتعدي عند سيبويه مع جواز حذف المفعول به، إلى إطلاق مجموعة من المصطلحات على المفعول به عند الزمخشري: المفعول الساقط، والمفعول المتروك، والمفعول المحذوف، بدأت من اعتبار الشكل التركيبي إلى الاعتبار المفهومي المستقل بكل مصطلح، يأتي ذلك في إطار تتمة معنى النقصان في الفعل عند سيبويه (انظر المصطلح والمفهوم، والمصطلحات الجديدة عند الزمخشري من هذا البحث).

[124] وردت هذه المصطلحات في: الزمخشري الكشاف عن حقائق التنزيل والأقاويل في وجه التأويل، بيروت: دار احياء التراث العربي، ط1، 1997. أما في المفصل فقد عبر عنها بالمفعول المقدر، وهو أن "يجعل الحذف نسيا منسيا" المفصل ص79.

[125] ورد هذا المصطلح في الكشاف، م.ن، 111/1 في السياق الذي يقول:"والمفعول الساقط من (لا يبصرون) من قبيل المتروك المطرح الذي لا يلتفت إلى إخطاره بالبال لا من قبيل المقدر المنوي، كأن الفعل غير متعد أصلا".

[126] ورد هذا المصطلح في الكشاف، م.ن،126/1 في شرح الآية (وأنتم تعلمون)، يقول:"ومفعول (تعلمون) متروك كأنه قيل: وأنتم من أهل العلم والمعرفة.

[127] ورد كذلك في الكشاف، م.ن، 119/1 يقول:" ومفعول (شاء) محذوف لأن الجواب يدل عليه المعنى، ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم وأبصارهم لذهب ولا يبرزون المفعول إلا في الشيء المستغرب كنحو قوله: فلو شئت أن أبكي دما لبكيته".

إنّ تسمية الفعل الناقص ذات مفهوم دلاليّ مختلف بين البصريين والكوفيين بحيث اتّفق نحاة القرن السادس الهجريّ على التّسمية لكنّهم اختلفوا في سبب ذلك[128].

ذلك؛ لأنّ النقصان باعتبار الشكل وحده سمح بتسمية الفعل المعتل الآخر بالفعل الناقص، فاعتبروا حرف العلّة نقصاً في الفعل لإمكانيّة حذفه، إذا طرأ عليه طارئ، وذلك من قبيل الحكم على شكل بنية اللفظة في التسمية.

كما اعتبروا حرف العلّة في الأسماء، كذلك، نقصاً، فأدّى ذلك إلى تغيير في التسمية الاصطلاحية، بإدراج مصطلح ملحق عند المعاصرين، ومنه الملحق بجمع المذكر السالم[129]، أو الملحق بجمع السلامة. قال ابن يعيش: "اعلم أن من العرب من يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون، وذلك إنما يكون فيما يجمع بالواو والنون عوضاً عن نقص لحقه نحو قولك: سنون ومئون"[130]. يأتي قول ابن العيش معلّلاً، معلّقاً على ما فات من التسمية عند الزمخشري: فقد جاءت أسماء مجموعة جمع السلامة وهي مؤنّثة، وليست واقعة على من يَعقل، وذلك حيث كانت أسماء معتلة منتقصاً منها وأكثرها محذوفة اللام فجعل جميعها بالواو والنون كالعوض منها[131] .

---

[128] علي عبد السلام سلامة: مصطلح الفعل الناقص والتام ومدى مطابقته للواقع اللغوي، مجلة اللسان المبين، العدد الأول، جامعة الفاتح، ليبيا، 2000، ص282.

[129] هو مصطلح شائع في مدارسنا ورد عند كثيرين. راجع على سبيل المثال، عباس حسن. النحو الوافي، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة، 148/1. وكذلك الملحق بجمع المؤنث السالم حيث أشبهه من حيث الشكل بزيادة ألف وتاء على آخره دون حدوث تغيير في أصل الكلمة، ومنه كذلك الملحق بالمثنى كلا وكلتا، أما الملحق بالعدد بضع وبضعة فأمرها مرتبط بمعنى العدد لا بشكله.

[130] شرح المفصل، م.س.227/3.

[131] م.ن.من هنا توطئة لتسمية الملحق بجمع المذكر السالم بسبب النقص الحاصل في جمع ذلك الجمع. والنقص هنا عدم توفر ذلك الجمع للجمع للمذكر العاقل.

والأمر في اعتبار الشكل ينطبق على كلمات متشابهة في الحكم الإعرابي، حيث جعل ابنَ الحاجب يطلق عليها الأسماء الستّة[132]، وهو مصطلح لم ينفرد به[133]، كما ظنّ أحد الدارسين. وفي مدارسنا المعاصرة يطلقون عليها الأسماء الخمسة[134]، بحذف الاسم السادس "**هَنْ**" لاستقباح ذكره اجتماعياً، وذكر معناه[135]، من دون أن يؤثّر في عملها وخصائصها؛ لأنّ تسمية الأسماء الستة أو الأسماء الخمسة، محض شكلية والعبرة للتوافق عليها.

نحصل، من هذا القبيل، على عدد لا بأس به من التعابير اللغوية التي تصبّ في خدمة تسمية المصطلح النحوي، باعتبار عدد كلمات الجنس الذي أطلق عليه المصطلح، أو باعتبار عدد حروفه واستعمالاته؛ فهي تعابير لغوية؛ لأنّه يترك للسياق تحديد مفهوم هذه التعابير.

ولمعرفة تفكير النحاة: الأحرف الثلاثة والأحرف الأربعة (المفصل395) ويقصد بها: حرف النفي لن، وقد، وسوف، والسينُ. ثم الأحرف الخمسة: ويقصد بها الحروف المشبهة بالفعل (المفصل177)، والأحرف الأربعة التي توازي حروف المضارعة (الكشاف 408/2)، ثم الأحوال الثلاث (المفصل 141و189)، وهي الرفع والنصب والجرّ وخصوصاً في حديثه عن الأسماء الستة.

ثم نجد حديثه عن الأشياء السّتّة في معرض الحديث عن نصب المضارع، ويقصد بالأشياء الستة :"الأمر والنهي والنفي والاستفهام، والتمنّي والعرض" (المفصل 325) ثم الزوائد

---

[132] من الدارسين من علل أن تسمية الأسماء الستة سميت كذلك لغة التمام لأنها تتم بالواو رفعا، وبالألف نصبا والياء جرا، فالعرب تذهب إلى أن جذور ثلاثية، ولهذا أعربت هذه الأسماء في هذه اللغة بالحرف لا بالحركة. وسميت كذلك لغة النقصان في نظرهم لكونها ناثقصة على حرفين، وقد أعربوها بالحركة. وهذا ما نذهب إليه. محمد أحمد قاسم، النحو الجامع، جروس برس، طرابلس، لبنان، ط1، 1998، ص98.

[133] عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر والشام، مؤسسة الرسالة ط2، ص78. على ما يبدو أن المصطلح ورد عند الزمخشري وهو سابق لابن الحاجب، فمن بشيء مسبوق؟

[134]هي عند الخوارزمي الأسماء الخمسة، وهو أحد شرّاح المفصل، راجع سعد حمودة، تطور الدرس النحوي. كما ذكرها الغلاييني فورد عنده مصطلح الأسماء الخمسة مُهملا كلمة "هن" باعتبارها حسب رأيي منقرضة، وهنا يبدو تأثر المصطلح بالوضع الاجتماعي للغة، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت – صيدا لبنان، ط32، 22/1.

[135] هن: لعل اللفظة انقرضت من الاستعمال اللغوي الحديث.

الأربع ويقصد بها الهمزة والنون والتاء والياء التي تزاد على الفعل ليصير مضارعاً (أحرف المضارعة) وهي عند سيبويه الزوائد الأربع[136].

نصل إلى تسمية النقصان بسبب اعتبار الشكل في الأفعال أدوَم في المصطلح النحوي، من اعتبار الشكل في الأسماء، نظراً لما يخالطها من تداخل اعتبار المعنى.

ثانياً: اعتبار نوع الحروف الأصول

تفنّن مصطلحيو النحو في اختيار التسمية من شكل الحروف، أو من أي حرف تمتاز به الكلمة فأطلقوا مصطلح"ذو التاء" على الملحق بجمع المؤنث السالم[137]، باستخدام "ذو الصاحبية" بمعنى صاحبة التاء .

لجأ النحاة إلى ضرب من الاختصار في سياق حديثهم عن المصطلحات النحويّة، فنما اعتبار الشكل عالياً في إطلاق التسميات الاصطلاحية. على هذا الاعتبار الشّكلي الذي يربط بين نوع الحروف وأصواتها، أورد السّيوطي تسمية المتقدّمين للحركات نقلاً عن ابن يعيش: كان المتقدمون يسمّوم الفتحة الألف الصغيرة والضمة الواو الصغيرة؛ لأنّ الحركات والحروف أصوات[138]، لكنّه يرجّح الاعتبار الصوتي، وهو اعتبار شكليٌّ، أكثر من تشابه الرسم الكتابي، وإنما رأى النحويون صوتاً أعظم من صوت، فسمّوا العظيم حرفاً والضعيف حركة وإن كانا في الحقيقة شيئاً واحداً؛ ولذلك دخلت الإمالة على الحركة كما دخلت الألف، إنما هو تجانس الصوت وتقريب بعضها من بعض[139].

---

[136] عوض بن حمد القوزي، نكت النكت، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الجزء الرابع، المجلد الثاني والستون، تشرين الأول 1987، ص696

[137] سعد حمودة، تطور المصطلح النحوي في الدرس العربي. أطروحة دكتوراه، إشراف عبده علي الراجحي وعبد المجيد عابدين، جامعة الاسكندرية مصر، قسم اللغة العربية، 1987، ص70.

[138] السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة ط1، 1985، 77/2.

[139] م.ن، 77/2.

ثالثاً: اعتبار مواضع النطق وكيفيّاته

تتداخل اصطلاحات الجسم الإنساني التي تتعلّق بمواضع النطق بالاصطلاحات الصوتية؛ لأنها مصدر الأصوات المعيّنة، بحسب حركاتها واتّصالها ببعضها بعضا، التي هي، مجازاً، بمنزلة أدوات النطق، وهنا يصحّ فيها التركيب النسبيّ للدلالة على الموضع.

فالحروف تقسم في استخدام الزمخشري إلى حرف: أسْلي، وذلقيّ، وشجريّ، وشفهيّ، ولثويّ، ولهويّ... (المفصل 546 و547)، وهي مصطلحات شبه مستقرّة إلا إذا حدث اختلاف في تسمية الموضع، فقد ينعكس عليها كما في الحروف اللثوية التي يعتبرها البعض الثاء والذال والظاء، والبعض الآخر[140] يُطلق عليها الحروف الأسنانية، نظراً لموضع اللسان الذي يتصل بالأسنان لحظة النطق بها.

نخلص من اعتبار الشكل إلى أنّ تسمية المصطلح تصدر عن:

– شكل المصطلح وبنيته: عدد حروفه، فالمصطلح يدوم في الأفعال ونوعها صحيحة كانت أم معتلة، وقد لا يدوم في الأسماء.

– شكل المصطلح في بنية الجملة والتركيب: قد تخضع التسمية لاعتبارات المعنى الناجمة عن التركيب، وذلك لملاحظات السياق الدلالية والحاجة إليها.

– موضع النطق ومخارج الحروف: ينسب المصطلح إلى الموضع الذي يصدر منه الصوت باتصال أعضاء النطق، وهو مستقر إلى حدّ ما. وربما ذلك الاستقرار عائد إلى تحديد الزمخشري لها تحديداً لافتاً كما لاحظ تمام حسان[141]: أحصى سيبويه المخارج التي تخرج من الأصوات العربية، فعدَّهلا خمسة عشر مخرجاً:

---

[140] رياض قاسم، تقنيات التعبير، بيروت: دار المعرفة، ط1، 2000 ص39 و 159.
[141] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1994، ص57،58.

1- ما بين الشفتين

2- باطن الشفة وأطراف الأسنان

3- أطراف اللسان واطراف الثنايا

4- طرف اللسان وفويق الثنايا

5- طرف اللسان وأصول الثنايا

6- ما بين اللسان وفويق الثنايا

7- ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا أدخل في ظهر اللسان

8- حافة اللسان إلى الطرف وما فوقهما

9- أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس

10- وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى

11- مؤخر اللسان وما يليه من الحنك الأعلى

12- أقصى اللسان وما يليه من الحنك الأعلى

13- أدنى الحلق

14- وسط الحلق

15- أقصى الحلق.

من هذا التحديد المكانيّ لمواضع النطق يمكن إطلاق تسميات اصطلاحيّة محدّدة مجازاً باعتبار الدلالة المكانيّة، تتغيّر تسمياتها وتتأثر بتأثّر وضعيّة الحرف ولفظه عند عامّة الناس، فاللّديغُ،

يُصدر صوتَه بالخلقة، والكسكسة والكشكشة والفأفأة التي ذكرتها المصادر في لسان بعض القبائل. فمن اختلاف مواضع اللسان في النطق، تأتّت إلى المصطلح تسميات متغيّرة، وإلا فإننا نجد استقراراً واضحاً إلى حدّ ما، في المصطلح الصوتيّ منذ سيبويه، وكان أوضح عند الزمخشري.

رابعاً: اعتبار المعنى الحقيقي

1-الأصل اللغوي

يتجسّد المعنى اللغويّ، معجميّاً، في الفروقات اللغويّة للّفظة في تأصيل التفكير الاصطلاحيّ. فالحدث، ردّاً على التساؤل الذي طرحته، في لفظة العمل يحمل تصوّراً زمنياً أكثر من لفظة الفعل. وبين العمل والفعل وقبول الأخير، كمصطلح، والتّخلّي عن الأول، عمومٌ في المعنى اللغويّ، واختيار اللفظة الأشمل في المعنى.

يعلّق ابن يعيش رابطاً بين المفهوم الاصطلاحي والدلالة اللغوية للمقصور: ألا ترى أن قصر الصلاة إنما هو حبسها عن التمام في الأفعال، وذلك أنّ الاسم المقصور كأنّه حُبس عما استحقّه من الإعراب أو نقص عن الممدود الذي هو أزيد لفظاً[142]. فوجود مناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي أعطى التسمية وخصّص الدلالة الاصطلاحية من الأصل اللغوي.

يبقى للسياق الذي يعتمد الشرح والتّبسيط الدور الرائد في إطلاق معنى المصطلح ومرادفه اللغوي أو تسميته السياقيّة، كما في التّعبير اللغوي "لا واحد له" الذي يحمل مفهوم المصطلح، ويعني "اسم الجمع" عند سيبويه الذي أطلق لفظاً لغوياً بدلالة لغويّة عامّة، وليس

[142] ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل، منشورات محمد علي بيضون، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2001، 36/4.

استخداماً اصطلاحياً[143]. ثم استخدم الزمخشري مصطلح "أدنى العدد"[144] لجمع القلة جاء باعتبار المعنى اللغوي. ثم اختار لتاء الضمير تسمية لغوية وصيفة خاصة:الحرف المختلط بالفعل.

فضلاً عن استعماله تسميات متعدّدة تعابير لغويّة، يفصّل الزمخشري بين مفاهيمها بدقة بتغيير تسمياتها انطلاقاً من نظريتي التمام والنقصان، ليُشكّل تعابير جديدة: اسم حرف (الكشاف70/1)، اسم لحروف التهجي (المفصل 271) الحروف المبسوطة[145] (المقامات 166)، ونائب الحرف: نعم وبلى (المفصل 379) والحرف المشبه بالياء (المفصل 530) يقصد به الواو في كلمة (عياد) أصلها عواد، فوقوع الكسرة قبل الواو أشبهة الواو بالياء (المفصل 530). فالحرف بحسب مفهوم الزمخشري، الحرف: في الكشّاف (63/1) ما دلّ على معنى في غيره، فذكرُها الحرف هنا كاسم جنس لكل الحروف، وفي المفصّل (379): سميت بذلك؛ لأنّ وضعها على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء[146]، وإطلاقه هنا الحرف يحيل إلى حروف التعدية.

ومثل هذه الخاصيّة اللغويّة اعتماد اعتباري التمام والنقصان في التعبير اللغوي للمصطلح، نجدها عند الزمخشري؛ بحيث إنّ التوكيد نوعان: تكرير صريح وتكرير غير صريح[147]، فقصده بالصريح: صريح باللفظ، وبغير الصريح: صريح بالمعنى، ما قال عنه ابن الحاجب: تكرير لفظي وتكرير معنوي[148].

---

[143] علي توفيق الحمد، قراءة في مصطلح سيبويه، م.س، ص9.
[144] الزمخشري، شرح الفصيح، تحقيق ابراهيم جمهور الغامدي، جامعة أم القرى، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، رقم الايداع 1041/16. 368/2.
[145] يقصد بها:"حروف المعجم مفردة بذاتها دون تركيب وإذا ركّبت فهي كلم"، المقامات 166.
[146] الزمخشري، المفصل، م.س، ص379.
[147] م.ن، ص157 و 158.
[148] سعد حمودة، تطور الدرس النحوي، م.س، ص221.

لم يغب، كذلك، المعنى اللغوي عن المصطلح اللام الموطئة أي المهيّئة، من قولهم: وطأته أي هيّأته، لتهيئها الجواب للقسم، ودلالتها على أنّه له لا للشرط[149]، فالتوطئة نوع من النقصان المعنوي والمعنى اللغوي.

من جهة ثانية نجد تعابير لغوية تُحيل إلى مراجع مصطلحات منشؤها اللغة: شبه الفعل (المفصل35) شبه الفاعل (المفصل 37و39) "ما" و"لا" المشبهتان بليس (المفصل 37).

خامساً: المناسبة بين المصطلح واللغة

إن المناسبة الأقرب بين المصطلح وتسميته، هي اللغة التي يستَمِدّ منها المصطلح تسميته، فيتوافق المعنى مع التسمية ويتّضح الشرح والمفهوم، ويتساوى المعجم المختصّ بالمعجم اللغوي، إذا تطابق الاعتباران في التسمية عنيت اعتبار الشّكل الذي نُسب إليه اعتبار النقصان. قد استفاد النحويون من وضعية اللغة فجعلوا المناسبة قوية بين تشكّل المصطلح وتخصيصه الدلالي، وذلك في ما ظهر من تعابير وضعها كمصطلحات مُكمّلة لسياق مفهوم مصطلح آخر إما توضيحاً وإما تبسيطاً أو تدقيقاً.

ولعلّ أقرب المصطلحات اتصالاً بالمعنى الحقيقي، ووجود مناسبة بين معناه ومبناه اللغوي والاصطلاحي، مصطلح المفعول المطلق؛ لأنّ معنى المفعول المطلق هو الذي فُعل على الحقيقة من غير تقييد، فلمّا كان الاسم يدلّ على الحقيقة استُغني عنه[150]. ثم ذكر اسماً آخر له: هو المصدر وهو مصطلح مشهور عند النحاة لذلك المصطلح، علّق ابن الحاجب على ذكر مصطلح المصدر ثم إردافه بـ "سُمّي" بذلك قائلاً: يجوز أن يكون خصّه بهذا الاسم تنبيهاً على الرّدّ على مذهب الكوفيين في أنّه مشتقّ من الفعل؛ ولذلك تعرّض بعد قوله هو المصدر سُميّ

[149] جمال الدين محمد بن عبد الغني الأردبيلي، شرح الأنموذج في النحو للعلامة الزمخشري، حققه حسني عبد الجليل يوسف، القاهرة: مكتبة الآداب، لاط، لات، ص209.
[150] ابن الحاجب، الإيضاح، م.س، 218/1

بذلك[151]، ثم يتابع ابن الحاجب: وإذا كان هو (المصدر) وغيره (المفعول المطلق) سواءً في تفسيره وترجُّح هذا الاسم بمعنى مقصود، وإن لم يكن متعلّقاً بما هو فيه كان أَولى من غيره لزيادته بفائدة مخصوصة مقصودة[152].

المبحث الرابع : صناعة المصطلح : المعنى المرجعي بين التمام والنقصان

مما سبق نجد أنّ تسمية الاسم الناقص عند بعض النحاة محضُ شكلية ، بنقصان بعض الحروف تؤدي إلى إطلاق مجموعة مصطلحات جديدة. أما النقصان في الاسم باعتبار المعنى، فناجمٌ عن عدم إحالته إلى مرجع مستقلّ بمفرده، إلا بأن يكون مسبوقاً به، فتُكوّن الصلة مع الموصول ذلك الاسم، كما أطلقه الرّمّانيّ: الاسم الناقص هو الذي يحتاج إلى صلة كـ "الذي"[153]. وفي موضع آخر هو الاسم الذي لا يقوم بنفسه في البيان نحو: الذي ومَن[154]. ويقابله الاسم التامّ الذي: يقوم بنفسه في البيان عن معناه مثل رجل وفرس[155]. وعند الزمخشري هو ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران (المفصل 23). فالاسم الذي نقص معناه، لا يكتمل إلا باعتبار الشكل مع ضمّ الصلة والموصول، فيتبَلْور اسم المصطلح من خلال تركيبه الشّكلي، الذي يؤدّي إلى اعتبار معنوي في التركيب الوصفي الاسم الموصول.

ثمّ أطلق الرّماني المصطلح، بعد ذلك، على أسماء الاستفهام: "الاسم الناقص المتمكّن في الإبهام"[156]، يَقصد إبهام المعنى وغموضه، وذلك لاعتبار أن اسم الاستفهام كذلك لا يدلّ

---

151 م.ن.

152 م.ن.

153الرماني، الحدود في النحو، ص79. وماهر محمود، المصطلح الصرفي في القرن الرابع الهجري، جامعة المنيا، قسم اللغة، كلية الأداب، 1997، ص80.

154 الرماني، م.ن، ص83، وماهر محمود، م.ن، ص82.

155 الرماني، م.ن، ص77 نقلاً عن ماهر محمود، م.ن، ص80

156 الرماني، م.ن، ص77، وماهر محمود، م.ن، ص82.

مجرداً إلا بالاقتران هنا في تركيب الجملة فضلاً عن الاقتران الخاص الذي يحتاجه الاسم الموصول غير الاسم كجنس الاسم.

لكنّ الاعتبار المعنوي عند الرّماني، في القرن الرابع الهجري، الذي طرأ من تغيّر الاعتبار الشكليّ، بإضافة (المتمكّن في الابهام)، قد تحول عند الزمخشري إلى اعتبار معنويّ، ومفهوميّ آخر مستلّ السياقيّ الاسم الموصول (المفصل 47)؛ لأنّ اعتبار المعنى أوضح في وصل الاسم الناقص بغيره. ولا نجد ذلك الوصل من توسُّط اسم الاستفهام بين شيئين، لتنطبق تسمية الموصول على أسماء الاستفهام.

لم يحكُم الزمخشري على تسمية الكلمة منفردة خارج إطارها التركيبي، والحديث عن الاسم الموصول عنده من ذلك الاعتبار، يحتاج إلى صلة بعده، على خلاف اسم الاستفهام الذي قد يستغني عنها، فحين تقول: جاء مَنْ؟ وجاء مَن (أعرفه)، وأقصد بِ "من" الأولى اسم الاستفهام التخلي قليلاً عن حق الصدارة، وبالثانية اسم الموصول، وإلا كان الاجماع عليه مستقلاً خارج السياق بالابهام بأصل الوضع، كأنْ تقول:مَن؟ ومَن، فيشترَكان في الابهام من دون وضعهما في سياق، من هنا أهمية الصدارة في اسم الاستفهام.

فالنحويون، وضمن الاعتبار المعنويّ ذاته، أطلقوا عليه صفة المصطلح. والمبهمات تعبير لغويّ يفيد وصف الموصولات: إنما احتاجت الموصولات إلى الصلة أنها مبهمة في أصل وضعها. ولذلك سمّيت مبهمات، فلا بدّ لها من جملة توضحها، وسُمّيت تلك الجملة صلة لاتصالها، وسمّيت الموصولات موصولات لاتّصال الصلة بها[157] . ما يؤكّد اقتناع الزمخشري السياقيّ بإطلاق التسمية الدقيقة على المسميَّات، وعدم تكراره لاستخدام تعبير مبهمات نظراً

[157] جمال الدين محمد بن عبد الغني الأردبيلي، شرح الأنموذج في النحو للعلامة الزمخشري، م.س، ص84.

لاشتراك أكثر من مصطلح في هذه الصفة، ونظراً لخفوت معنى الابهام في واحدة وبروزه في غيرها.

بعدها سقط مصطلح "مبهمات" الذي يتعلّق بصفة المصطلح الموصول ليتخصّص بدلالة عمله ووصفه من خلال سياقه. علماً أننا لم نلحظ مصطلح الصلة والموصول الذي ساد مؤخراً، ولا جملة الصلة أو جملة الموصول عند الزمخشري كمصطلح مركّب تركيباً عطفيّاً، وغياب الواو فيه جعل امكانيّة انقسامه، فيما بعد، إلى مصطلحين: الصلة وجملة الموصول التي تستقلُّ كتسميةٍ ليس لها ذلك كعمل لتشتهر عندنا جملة صلة الموصول[158] التي لا محلّ لها من الإعراب. وذلك لأنّ التركيب الوصفي حدّد هذه الخاصّيّة، أنّه يقصد: الجملة الموصولة، وجملة موصولة، والموصولات، فالتركيب هو كالتالي: الجمل الموصولات، بحذف الموصوف وإقامة أل التعريف مقامه.

لكنّ معنى الإبهام قد اتّضح في ذهن الزمخشري لاستخدام آخر، فمصطلح المبهم عنده يرادف ضمير المجهول عند الفراء، وضمير الشأن عند البصريين[159]. واسم "أنْ" ضمير الشأن هو المبهم تقديره: أنه لأنّ إنقاص الشكل قد أدّى إلى إبهام المعنى.

وعليه، فإنه بالامكان إطلاق اعتبار المعنى الوظيفي للكلام في إطلاق المصطلح النحوي.

الواقع، إنّ التّخصيص الدّلاليّ للمصطلح في تفكير النحاة يَدخل في أدقّ التفاصيل، إذ لكل مصطلح خاصيته المعنوية والوظيفيّة في تفكيرهم.

نخلص إلى أنّ العرب قسموا الكلام بمراعاة المعنى اللغوي إلى تام وناقص في قسم الاسم وقسم الفعل، والحرف ناقص بطبعه إلا إذا اتّحد في سياق أحد القسمين الآخرين، ثم إنهم ربما أهملوا النقصان في الإسم؛ لأنّه لا يضير شيئاً في الإعراب الذي يعنيهم، لكنه يضير في توليد

[158] فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، م.س، ص34، 111، 35، 135.
[159] سعد حمودة، تطور المصطلح النحوي في الدرس اللغوي، م.س، ص50.

مصطلحات جديدة ونشوئها؛ لأنّهم يلتمسون الدلالة من الإعراب لا من المصطلحات، على العكس النقصان في الفعل الذي ينجم عنه أمر إعرابي، دلاليّ.

- **اعتبار التمام والنقصان الإسناديين في التركيب** (قضية مصطلح ال نائب):

نجح الزمخشري في ترتيب الحديث على ما نعرفه بِـ "نائب الفاعل" وتبويبه في المفصّل في باب الفعل بدل الأسماء المرفوعة، فأسماه بِـ "الفعل المبني للمفعول"، بحيث لم يردفه في ترتيب المفصل بعد ترتيب درس الفاعل؛ لأن ذلك يعود في تسميته إلى اعتبار التمام والنقصان في المعنى الناجم عن التركيب. وهو بطبعه مختص بالفعل المتعدّي ولا يكون في اللازم، وبالتالي، في إطار المفعول به الذي يكون أصلاً له. لكن اعتبار التمام والنقصان التركيبي أسندا إليه حالته الجديدة من النصب إلى الرفع، ليعبّر عن ذلك بتعبيرٍ لغويٍّ إسناديٍّ قوامه المعادلة التالية: فعل+ وفاعل+ وفضلة(ناب مناب). ولم نجد عنده أصلاً لتسمية نائب الفاعل.

ثم لم نجد عنده ذكر نائب المفعول المطلق بل قسمه الزمخشري إلى ما يلاقي الفعل، وإلى ما لا يلاقيه. وبعدها علّق ابن يعيش، شارح المفصل، إلى معنى ما يلاقي الفعل: أن يكون المصدر من لفظ الفعل وحروفه[160]، وما لا يلاقيه أنواع تقوم مقامه. يضيف الشارح: فموضع قولك بالسوط نصب لصفة لضربه، ثم حذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه، ثم حذف حرف الجرّ فنصب وأفاد العدد الدلالة على الآلة فاعرفه[161].

[160] ابن يعيش، شرح المفصل، 111/1.
[161] ابن يعيش، م.ن، 112/1.

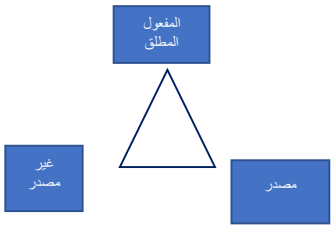

غير أن نظرة خاصّة لابن الحاجب في نائب المفعول المطلق، ولا وجود عنده لهذا المصطلح، بل اعتمد على تمام المعنى الحقيقي في المصطلح، في تفسيره قولَ الزمخشري: "المفعول المطلق مصدر وغير مصدر"[162]. فسّر ابن الحاجب غير المصدر، قد تبيّن أنه أراد بغير المصدر المفعول المطلق الذي ليس له فعل يجري عليه مذكور ولا غير مذكور، كقولك ضربته أنواعاً من الضرب؛ لأن الأنواع ليست مصدراً باعتبار أن لها فعلاً تجري عليه، إذ النوع إنما هو موضوع لقسم من أقسام الشيء أي على صفة كان... فوجب أن يكون مفعولاً مطلقاً لاشتماله على الحقيقة التي كان به[163].

وقد ورد استخدام تسمياتٍ متعدّدةٍ، في التراث النحويّ للدلالة على مفهوم المفعول المطلق، والحدث والحدثان، والمصدر وغيرها كما أحصاها حسني محمد لبده، صاحب المصطلح النحوي في القرن الرابع الهجري، هي: المصدر المؤكد للفعل، المصدر المؤَكِّد، المصدر المبهم،

[162] من النحاة من بنى مصطلح نائب مفعول مطلق على معنى النقصان بصفة من صفات اللفظ الصرفية.
[163] ابن الحاجب، الإيضاح م.س،223/1. ويبدو إصرار ابن الحاجب على تسميته المفعول المطلق بدل نائب المفعول المطلق:"إن نصب القهقرى، وشبهه على كونه مفعولاً مطلقاً" 223/1.

مصدر فيه معنى التوكيد، المصدر المبينّ لعدد المرات، التفسير عن عدد المرّات، المصدر المبيّن لنوع الفعل، المصدر المختص[164]. نجدها في معظمها ناجمة عن اعتبارٍ معنويّ.

ثم صنّفوا ما لحقه نقص من المفعول المطلق في إطار المصطلح المفقود: "نائب المفعول المطلق" التعابير الآتية: خلَف من مصدر، المصدر المحذوف الزيادة، معنى المصدر، نعت المصدر[165]. فلعلّ مسيرة تسمية (نائب المفعول المطلق) تعود إلى ابن مالك، في قوله في الألفية:

قد ينوب عنه ما عليه دلّ كَجِدّ كل الجدّ وافرِح الجزل

ثم تابعه شارحه ابن عقيل، قد ينوب عن المصدر ما يدلّ عليه كـ "كل و بعض مضافين إلى المصدر" ... وكذلك ينوب مناب المصدر اسم الإشارة[166]. إلى أنْ جاء تأويل اللفظة وتسهيله، بتحويل المصطلح إلى نائب المفعول المطلق.

خلاصة

نخلص إلى أن التعبير اللغوي بصيغة الفعل ناب مناب أوضح في هذا السياق من الفعل: "قام مقام". لكنّ السؤال المطروح هل ناب عنه في العمل والمعنى؟ أم هل ناب منابه في الإعراب؟.

من هنا، من اعتبار النقصان المعنوي دخل إلى التراث النحوي تعبير نائب مضافاً إلى مصطلح آخر، من طريق التعبير والدلالة اللغوية، نائب الفاعل، نائب الظرف، نائب المفعول المطلق.

لنتوصل إلى أنّ المنهج الاصطلاحي المرجعي الذي أطالب به، يتطلّب نفعيلاً لتحديد مسالك المصطلح النحوي، إنْ لجهة الدلالة أو اللفظ، فالتقصير عند دارسينا المعاصرين، وأنّ

[164] حسني محمد لبده، المصطلح النحوي في القرن الرابع الهجري، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1997 م،ص224.
[165] م.ن، ص229.
[166] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 152/1.

التفكير الاصطلاحي في ذهن العربي قائم على إتمام النقص في إطلاق التسميات الاصطلاحية المتعددة، ولاسيما في ما يتعلّق بالاسم ومتفرّعاته.

فالتسمية الاصطلاحيّة واضحة لا لبس فيها في الاسم التام، وإذا ما نقص فإنّ عدداً من المصطلحات المتفرّعة منها تتداخل بين المعنى واللفظ والتركيب والعدد ومواضع النطق، ما يؤدّي إلى تبرير عُذر البصريين والكوفيين في إطلاق تسمياتهم الاصطلاحية في الاسم ومتفرعاته انسياقاً وراء المعنى واللفظ والشكل، وإنّ مسألة الاسم ونقصانه كانت في ذهنهم دونما تسليط الضوء واضحاً عليها، بسبب أن ذلك يؤدّي إلى اختلافات محض لفظيّة، أو مجرد تسمياتٍ لا تضير الإعراب ولا تضرّ به، على خلاف التمام في الفعل ونقصانه الذي يتولّد عنه تغيّر إعرابي، وآخر معنوي في إبراز قوّة حدث الفعل وعدمه.

****

الفصل الرابع

المصطلحات المتداخلة في العلوم المتعدّدة

يعني تداخل المرجعيّات الاصطلاحيّة وجودَ مصطلحات تحمل تسمية موحّدة بين علمين مختلفين ، كالنحويين والبلاغيين، لكنْ بمراجع متداخلة ومفاهيم مقرونة بخصائص يصعب تحديدها، ولا يمكن لها أنْ تُحصر أو تعدّ، ولا تسعفها الحدود ولا التعريفات.

فما هي **المصطلحات المتداخلة؟**

يُطلق لفظ **المصطلحات المتداخلة**[167] على اللفظ الاصطلاحيّ للمصطلح الذي يحمل لفظاً واحداً في فنونٍ مختلفةٍ وعلومٍ متعددة: كالنحو والبلاغة والعروض . **فالمصطلحات المتداخلة** أو تداخل المصطلحات هي وجود لفظٍ اصطلاحيٍ واحدٍ في علم النحو أو البلاغة أو العروض إلا أنّ عمله متداخل بسيمات علائميّة وخصائص مفهومية تجعله مصطلحاً نحويّاً أو بلاغيّاً أو عروضيّاً... من ذلك مصطلح "**الحذف**" عند النحاة و"**الحذف**" عند البلاغيين و"**الحذف**" عند العروضيين، من خلال التداخل المرجعي في **الحذف** تتفرّع التسميات الاصطلاحية وتتولد غيرها عند مفسّري القرآن الكريم وشرّاحه، أعني الذين اشتغلوا بالنحو والتفسير.

وكذلك **الخبر** يأتي ليخبر عن المبتدأ عند النحاة، ويأتي **الخبر** عند البلاغيين في سياق التصديق أو التكذيب في وصف المشاعر أو إبلاغ الفكرة في إطار التواصل، وقد لا

[167]. راجع في ذلك بحثنا للدكتوراه بعنوان المصطلح النحوي عند الزمخشري بإشراف د. حسن حمزة جامعة ليون 2، ود.هاشم الأيوبي الجامعة اللبنانية 2008 ص40

ننجو من قضـــية انتقال مصـــطلح ما من فن من هذه الفنون واســـتقلاله في فن آخر[168]، ك "**الكسر**" في النحو غير "**الكسر**" في العَروض.

هذه هي الإشـــكاليّة الدلاليّة للمفهوم conception الاصـــطلاحي ومرجعيّاته وتســـميّاته، فاختلاف الباب النحويّ وفروعه يؤدّي إلى اختلاف التّســـمية الاصـــطلاحيّة أو توافقها وفق ما يرتبط بذكرها وتوضيحها في الحدود النحوية .

ولعلّ اختلاف التسمية الاصطلاحيّة يتغيّر بتغيّر الزاوية التي ينظر منها المصطلحيّون إلى المعنى الســـياقي، باختلاف موقع المســـمّي وظروفه الدلاليّة والمفهوميّة ضـــمن الاتجاهات المتعدّدة التي تتقاسم الفنّ الواحد ـ ناهيك عن الفنون المتعدّدة ـ ما يؤدّي إلى توحيد المصطلح أو اختلافه والاختلاف فيه. لذلك فإن ذلك يقتضـــي الغوص في التفكير النحوي والبلاغي لدى النحاة والبلاغيين العرب.

وعلى ذلك يُقاس التداخل الاصـطلاحيّ في شـتّى العلوم لتوضـع يد البحث العلميّ على مصـــطلحات النحو العربي والبلاغيّ، والمصـــطلح الذي وضـــعه المفســـرون في النحو أو البلاغة بتداخل مرجعياته؛ لأنّ مصـــطلحاتٍ جديدةً عند المفســـرين قد عرفت بما عهدها الدارســـون عند نحاتنا في كتبهم النحوية، علما أنها كانت كثيرة في تفاســـيرهم القرآن الكريم ، حتى ولو كان النحوي نفســـه مشـــتغلا في المجالين معا[169] . وعلى ذلك تكون طريقة رصـــد مصـــطلحات البصـــريين والكوفيين، في دراســـة مقارنة قوامها، ما يمكن أن يطلق عليه **المنهج المرجعي** القائم على الإحاطة بالخصائص العلائميّة للمصطلح .

---

[168] من ذلك مصطلحا المسند والمسند إليه كانا أساسا عند النحويين فصارا ثانويا عندهم ، أساسا عند البلاغيين .

[169] منهم على سبيل المثال الزمخشري

ولعلّ ما يضبط ذلك، مجموعة معايير تستند إلى خصائص تُراعى فيها هويّة المصطلح الفنّي الذي يجعل كلّ خاصيَّة مرتبطة بمجموعة من السيمات ، تضبطها الحدود التي توضع لذلك بغضّ النظر عما إذا كانت جامعة مانعة أو غير ذلك، بالاقتران بالمفاهيم .

المبحث الأوّل: تداخل المرجعيّات الاصطلاحيّة بين النحويّين والبلاغيين والمفسّرين

هذه هي إشكاليّة تُضاف إلى إشكاليّات الباب المطروق؛ قد تؤدّي إلى توليد مصطلحاتٍ جديدةٍ عند مفسّري القرآن الكريم وشرّاحه، ليس لها نظير في مصنفاتهم النحويّة، علماً أنّ عدداً منهم ذوو باعٍ في النحو والبلاغة، لهم فيها تصانيف ومؤلفات، أدرجوا فيها مصطلحات متعدّدة غاية في الوضوح والاستقرار، إلا أنّهم في تفاسيرهم قد يلجأون إلى إطلاق مجموعة من المصطلحات المستحدثة المستجدّة، تداخلت مرجعيّاتها بين النحو والبلاغة، ناهيك عن المفسرين الذين لم يصنّفوا في النحو.

أولاً: تحديد الإشكاليّة

هل يمكن تصنيف مصطلحاتهم في عداد مصطلحات علم التفسير، واعتبارها مصطلحات خاصة بهم من دون غيرهم من المتخصّصين في علمي النحو والبلاغة ؟ أم هل هي مصطلحات نحويّة أو بلاغيّة وهي .كما أُشير . لم ترد في مصنّفاتهم النحويّة أو البلاغيّة ؟

ما يستدعي إعادة النظر في المصطلحات النحويّة والبلاغيّة في كتب التفسير وما ينجم عنها من مصطلحاتٍ خاصةٍ بهذا العلم ؟ وذلك بإقامة عمليّة مسحٍ شاملةٍ بتلك المصطلحات في تفاسيرهم، الأمر الذي يوقعنا في جدليّةٍ جديدةٍ قوامها البصريون الذين وضعوا قواعد اللغة لتقعيدها، والكوفيون الذين وضعوا قواعد اللغة من خلال ما استنبطوه من السياق

القرآني خدمة لفهم القرآن الكريم، وبمعنى أدقّ هل تفرض نظرية السياق نفسها في استحداث مصطلحات تضاف إلى علمي النحو أو البلاغة؟. فهل نعتبر الزمخشري[170] ، على سبيل المثال ـــــ البصريّ الهوى والميول في كتابه المفصل في صنعة الإعراب بصرياً[171]، كوفياً في الكشاف؟.

ثانياً : انتقال المرجع من النحو إلى البلاغة

استقلّ علم البلاغة عن النحو في اتجاهات تركيبية ولتزينية ، أم استقلال المصطلح من النحو واستقراره في البلاغة فأمر يستدعي النظر.

1) تداخل المصطلح من النحويين إلى البلاغيين

لا ريب في أن الدرس النحويّ سابقٌ على الدرس البلاغي، فالأوّل قائمٌ على البناء التركيبيّ السليم للغة، والآخر على تذوّقه وزخرفته . والمسائل الأساسيّة التي بتّ فيها النحويون أحكامهم جاءت مبرمة واضحة المعالم، وما جاز فيها كانت مادة الدارسين البلاغيين، فتعبير "**يجوز**" عند النحويين هو مبرِّرٌ لإطلاق كثير من الأحكام البلاغية، وبالتالي مصطلحاتها القائمة على استكمال العِلْمين.

أ. مصطلح "**النسق**"

يحيل إلى مرجع ترتيب المعطوف والمعطوف عليه، فهو أقرب إلى البلاغة منه إلى مصطلح عطف في النحو الذي يختص بالتركيب البنائي (تركيب عطفي)،

---

170 اخترت الزمخشري لأستفيد من تجربتي معه من خلال أطروحة الدكتوراه بعنوان المصطلح النحوي عند الزمخشري التي أعددتها بتوأمة بين الجامعة اللبنانية وجامعة ليون سنة2008

171 كان الزمخشري ميالا إلى مذهب البصريين حتى اتهمه شوقي ضيف بأنه لخص كتاب سيبويه تلخيصا ، لكني وجدته أنه تعامل مع المصطلح البصري وعدل فيه وخالف سيبويه في كثير من مصطلحاته ، وفي الوقت ذاته تبنى كثيرا من مصطلحات الكوفيين التي فهما سياقتها والغرض السياقي والوظيفي من وضعها . للمزيد من التفاصيل راجع كتابنا المصطلح النحوي وأصل الدلالة ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط 1 ، 2010 ، الصفحات 221،، 222، 223.

ولكل منهما خصائصه العلائميّة وإن كانا يشتركان في المفهوم ما يؤدّي إلى تغيير المرجع . والفضل ، في التفرقة بينهما، للسياق الخاص. والتداخل أوضح في مصطلح المسند والمسند إليه .

ب. المسند والمسند إليه:

يساق "**المسند والمسند إليه** " أنموذجاً اصطلاحيّاً بين النحويين والبلاغيين وقد أثار لغطاً كبيراً ، متداخلاً . لعلّ ذلك يعود إلى صعوبة تحديد المرجع الواضح في المصطلح. ما جعل بعض الدارسين أقرب إلى الميل إلى أن "المسند والمسند إليه " هو تعبير لغوي لا مصطلح فني[172].

وتعليل ذلك ندرة استخدام مصطلحيْ المسند والمسند إليه، من زمان سيبويه إلى زماننا ،... فسرعان ما ينتقل الدارس في تحليله إلى مصطلحي الفعل والفاعل من جهة والمبتدأ والخبر من جهة ثانية، أي إلى ما تواضع النحويون عليه بالجملة الفعلية والجملة الاسمية"[173] ، ما يجعل المرجع متفرعا غير واضح ، مع تسليط الضوء على أن الندرة والشهرة جزء من سيمات المصطلح العامة. وبما أن "المسند والمسند إليه مرتبطان بعلاقة نحوية لا يكون اكتمال المعنى إلا وجها من وجوهها"[174]، فإن تلك العلاقة تقربهما إلى المفهوم البلاغي في إبراز المعنى ، فيحيلان إلى علم المعاني عند البلاغيين.

إلا أنّ عمليّة الإسناد تطغى على التفرقة بين الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر في في قصد المسند والمسند إليه فالمرجع هو الإسناد لا التسمية بعينها ،" يرى شارح كتاب سيبويه أن

---

[172] عودة المسند والمسند إليه في كتاب سيبويه ، حسن حمزة . مجادلة السائد في اللغة والأدب والفكر السلسلة 7 المجلد 7 ، ندوة دولية نظمها قسم اللغة العربية 23 – 24 نوفمبر 1996 ، كلية العلوم الإنسانية تونس 2002. صص 20-46

[173] عودة المسند والمسند إليه في كتاب سيبويه ، حسن حمزة . مجادلة السائد في اللغة والأدب والفكر السلسلة 7 المجلد 7 ، ندوة دولية نظمها قسم اللغة العربية 23 – 24 نوفمبر 1996 ، كلية العلوم الإنسانية تونس 2002. صص 20-46

[174] المرجع نفسه

للمسند والمسند إليه أربعة معان ممكنة كالتالي – أن يكون المسند معناه الحديث والمسند إليه معناه المحدث عنه :

- أن يكون المسند بمعنى المسند إلى الشيء و المسند إليه بمعنى المسند ذلك الشيء إليه فالاسم والخبر والفعل والفاعل كل واحد منهما محتاج إلى صاحبه وكلّ واحد منهما مسند إلى صاحبه لاحتياجه إليه"[175] . والحقّ أن النحاة" لم يصرحوا بوجود تعالق ارتباطي بين التّعيين والإسناد بل نجد ذلك أكثر تفصيلاً لدى البلاغيين الذين توسعوا في دراسة أحوال الإسناد"[176].

ثمّ إنّ الباحث يجدُ صعوبةً في تحديد المسند في الجملة الفعليّة والمسند في الجملة الاسمية . المسند والمسند إليه في الجملة الفعلية فعل +فاعل والمسند والمسند إليه في الجملة الاسمية مبتدأ + خبر ، ولم يذكر في مصطلح المسند والمسند إليه عند سيبويه ما يشير إلى أن المصطلح مرتبط بالجملة لا الاسمية ولا الفعلية . ويلحظ من أن المسند في الجملة الاسمية هو المبتدأ، علماً، أنّ المسند عند الزمخشري النحوي هو الخبر وعند البلاغيين كذلك . وعزا حسن حمزة ذلك إلى أن استخدام المسند والمسند إليه أقرب إلى المعنى اللغويّ العام منه إلى المصطلح ، وظنّي في دفعه إلى ذلك عدم وضوح المرجع في النحو .

[175] شرح كتاب سيبويه ،أبو سعيد السيرافي تح رمضان عبد التواب القاهرة الهيئة المصرية للكتاب 60/1990،2

[176] المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب: توفيق قريرة. دار محمد علي للنشر، صفاقس ،تونس. ط1 ، 2003ص175

ثالثاً: انتقال المرجع من النحو والبلاغة إلى التفسير القرآني

4) تداخل المصطلح بين المفسرين والبلاغيين :

من ذلك مصطلح "**الحذف**" الذي تحوّل من علمِ النحو إلى علم المعاني البلاغية كاشفاً عن سرٍّ جماليّ ودقّةٍ مفهوميّة ضمن مسالك متداخلة بين النحو والبلاغة في سياق نظميّ متماسك عرفّه عبد القاهر الجرجاني بأنّه "باب متماسك دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، والصمت عن الإفادة أزيدَ للإفادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تُبن"[177] .

وسنعرض لمصطلح "**الحذف**" من خلال **المفعول به** المحذوف في النّص القرآنيّ وما يترتب عليه من دلالات متساوقة مع النحو والبلاغة في إطار توليد تسمية اصطلاحية متنوّعة قوامهما السيمات العلائميّة الدلاليّة في تلاقي المفاهيم الاصطلاحية المتقاربة الحدّ.

جدير ذكره أنّ حذف المفعول به ورد في القرآن الكريم لاعتباراتٍ دلاليةٍ قَصْد الاختصار، أو الاقتصار وقصد التحقير والتهويل والتخويف وقصد التعميم وقصد رعاية الفاصلة أو البيان بعد الإبهام ، فعرف منه تسميات اصطلاحية وافرة منها ما هي متعلّقة بحذف **مفعول به واحد: كَـ " المفعول الساقط**" و"**المفعول المتروك**" و"**المفعول المحذوف**"، و منها ما هي متعلقة بحذف **مفعولين به كـ "الاحتباك**".

أ – مرجع حذف المفعول به الواحد عند المفسرين

[177] دلائل الإعجاز في علم المعاني :عبد القاهر الجرجاني صحح أصله الشيخ محمد عبده ، ومحمد حمود الشنقيطي ، وعلق على حواشيه محمد رشيد رضا ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان . لا ط لا تا ، ص 112

من المصـــطلحات التي نجمت عن المفعول به المتعلقة بحذفه، انطلاقاً من تبدّل المرجعيّات "المفعول الساقط" و"المفعول المتروك" و"المفعول المحذوف". والحذف نوعان :

- الأول : أن يحذف لفظاً ويراد معنىً وتقديراً ،
- والثاني أن يجعل الحذف نسياً منسيّاً كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعديّة. وهذه خصائص مرجعيّة أوضحها الزمخشري[178]، كإشارة إلى منهجه في إطلاق التسميات، منها.

- **المفعول الساقط** : هو المفعول به الذي لا يخطر بالبال ،كما في تفسيره للآية الكريمة : ﴿مثلهم كمثل الذي اسـتوقد نارا فلما أضـاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصـــرون﴾[179] ، فالمفعول الســـاقط للفعل (يبصـرون) من قبيل المتروك المطرح الذي لا يلتفت إلى إخطاره بالبال ، لا من قبيل المقدر المنوي ، ولا المنسي، كأن الفعل غير متعدٍّ أصلاً [180]، يمكن إعطاء تسمية لفعله الشبيه باللازم.
- **المفعول المتروك** : حذفٌ مرتبطٌ بتعميم الأمور المسلَمة ،كما في تفسيره الآية الكريمة ﴿الذي جعل لكم الأرض فراشا والسماء بناء وأنزل من السماء ماء ، فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون ﴾[181]، حيث يقول :"ومفعول تعلمون متروك كأنه قيل وأنتم من أهل المعرفة والعلم"[182] .
- **المفعول المحذوف** : هو الذي يقدره جواب الكلام وســياقه ،كما في الآية الكريمة ﴿ولو شـاء الله لذهب بسـمعهم وأبصـارهم إن الله على كل شـيء

[178] للتوسع راجع المصطلح النحوي عند الزمخشري مرجع سابق ص 335،336
[179] سورة البقرة الآية 17
[180] الكشاف 237/1
[181] سورة البقرة الآية 22
[182] الكشاف 237/1

قدير﴾[183]. ومفعول (شـــاء) محذوف ؛ لأنّ الجواب يدلّ عليه ، والمعنى ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم وأبصارهم بها.

ب– مراجع حذف **المفعولين به** عند المفسرين

لم يُعرف هذا المصطلح عند النحويين إلا أن منشـــأه من النحو والبلاغة إلى التفســـير . فما هو **الاحتباك ؟**

1. **الاحتباك في اللغة :**

"هو الشدّ والإحكام وتحسين أثر الصنعة في الثوب "[184] .

2. **وفي الاصطلاح :**

هو " أن يؤتى بكلامين يحذف من كلّ منهما شيء إيجازا يدلّ ما ذكر من كلّ على ما حذف من الآخر، أو هو أن يحذف من كل جملة شـــيء إيجازا ويذكر في الجملة الأخرى ما يدلّ عليه"[185] . وعرفه السيوطي (ت911هـ) :" بأن يحذف من الأول ما أثبت في الثاني ، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول"[186]، وهو مصطلح استقى مفهومه من الأصل اللغوي لما في معنى الكلمة من تداخل وترابط انطبق على السياق القرآني من خلال ما تركه الحذف ليحتمل تأويلات دلالية جديدة لدى المفسرين تداخلت مفاهيمها بين النحويين والمفسرين.

---

[183] سورة البقرة الآية 20

[184] القاموس المحيط للفيروزآبادي مادة ح ب ك مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ط3 1993 ص 1208

[185] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: برهان الدين أبو الحسن إبراهيم عمر البقاعي(ت 855هـ) . خرج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه عبد الرزاق غالب المهدي . دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان . ط3 2006 32/2

[186] الاتقان في علوم القرآن : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي . ضبطه وخرج آياته محمد سالم هاشم ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2003 119/2.

مع الإشارة إلى أنّ من ذكر لفظه واضحاً وصريحاً هو علي الجرجاني (ت 816هـ) في كتابه التعريفات[187] أورد له كلام الزركشي (ت794 هـ). ثم جاء بعده برهان الدين البقاعي (ت 855 هـ) بحيث صنّف له كتابا خاصا سماه الاحتباك كما يقول :"وقد جمعت فيه كتابا حسنا ذكرت فيه تعريفه ومأخذه من اللغة وما حضرني من أمثلته من الكتاب العزيز وكتاب الفقهاء و سمّيته الإدراك لفن الاحتباك"[188] ، ومن المحدثين من عاود البحث فيه في رسائل جامعية [189].

3. سمات الاحتباك السياقيّة والتركيبيّة :

أولا : أن يدعو إليه داع بلاغي يجعل الحذف أبلغ من الذكر

ثانيا : أن يكون في الكلام بعد الحذف دليل على المحذوف

ومن ذلك تترتب عليه سيمات علائمية.

4. سمات الاحتباك العلائميّة:

أولا : وجود متقابلين في كلّ من الجملتين في الكلام

ثانيا : وجود حذف من كلتا الجملتين ما أثبت في الأخرى

---

[187] التعريفات ص 12 . قال الزركشي عن الاحتباك بعد أن أطلق عليه اصطلاح الحذف المقابلي :" هو أن يجتمع في الكلام متقابلان فيحذف من كل واحد منهما مقابله لدلالة الآخر عليه"البرهان في علوم القرآن : للزركشي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . بيروت دار المعرفة ، لا ط ، لا تا ، 129/3

[188] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور : برهان الدين أبو الحسن إبراهيم عمر البقاعي(ت 855هـ) . خرج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه عبد الرزاق غالب المهدي . دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان . ط3 ،2005 ، 85/1

[189] من ذلك الاحتباك في القرآن الكريم دراسة بلاغية لعدنان عبد السلام أسعد بحث أعد لنيل شهادة الماجستير جامعة الموصل العراق عن الانترنت :www.traidnt.net/vb/shwhread.phd?=1028963

ثالثا : وجود دلالة ما بقي على ما حذف من الأخرى [190].

5. **من تطبيقاته:**

ورد الاحتباك في الآية الكريمة ﴿وكذلك أوحينا إليك قرآناً عربياً لتنذر أم القرى ومن حولها وتنذر يوم الجمع لا ريب فيه فريق في الجنة وفريق في السعير﴾[191]: الإنذار يتعدى إلى مفعولين وقد يســـتعمل ثانيهما بالباء وقد حذف ههنا ثاني مفعولي الأول وهو (يوم الجمع) والمراد به عذابه وأول مفعولي الثاني وهو (أم القرى ومن حولها) فقد حذف من الأول ما أثبت في الثاني ، ومن الثاني ما أثبت في الأول "[192] ، ويكون تقدير الحذف في الآية الكريمة على الشكل التالي :

لتنذر أم القرى ومن حولها **العذابَ**

وتنذر **الناس** يوم الجمع لا ريب فيه .

وبهذا جاءت الآية في غاية الإيجاز والاختصار ، وتظهر بلاغة هذا الفن في أنه ذكر المنذَرين أولا دلالةً على إرادتها ثانيا ، وذكر المنذر به و هو يوم الجمع ثانيا دلالة على المنذر به من عذاب أليم أولا ، ليذهب به الوهم في المحذوف كل مذهب ، فيكون أهول ، وذكر هذا المذكور أفخم وأوجل "[193]...

---

[190] راجع الاحتباك في القرآن الكريم دراسة بلاغية لعدنان عبد السلام أسعد بحث أعد لنيل شهادة الماجستير جامعة الموصل العراق عن الانترنت
www.traidnt.net/vb/shwhread.phd?=1028963:

[191] سورة الشورى الآية 7

[192] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي . ضبطه وصححه علي عبد الباري عطية . دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية 2005 ، المجلد التاسع ص15

[193] نظم الدرر في تفسير الآيات والسور 602/6

أمسى الاحتباك مصطلحاً لدى المفسرين متشرّباً بالنحو والبلاغة، فعلى أي أسس مرجعيّة يستقلّ مصطلح المفسرين المتعلق بالنحو؟

رابعاً: توليد مصطلح نحوي جديد من خلال التفسير(المرجع المفهومي السياقي . المفسرون أنموذجاً)

اقتنعنا مما سبق أنّ بعض المصطلحات انسربت من البلاغيين إلى المفسرين، إلا أن هناك مصطلحات انسربت من النحويين، منها مصطلح "**واو الثمانية**" أو "**واو العاطفة للمعدود**" وهي الواو الثامنة بعد سبع كلمات معطوفة تدخل عل المعطوف الثامن وردت في سورة التوبة ﴿والتائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف **و**الناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشّر المؤمنين﴾[194] وسورة التحريم﴿عسى ربه إنْ طلقكنّ أن يبدله أزواجاً منكن مسلماتٍ قانتات تائباتٍ عابداتٍ سائحاتٍ ثيّباتٍ **و**أبكاراً﴾[195]﴿سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة سادسهم كلبهم رجما بالغيب ويقولون سبعة **و**ثامنهم كلبهم قل ربي أعلم بعدتهم ما يعلمهم إلا قليل﴾ [196]وهي الواو التي تفصل دلالياً وسياقياً بين المعطوف والمعطوف عليه.

1. "**لام الإخلاص**": هي اللام الداخلة على لفظ الجلالة في مثل قوله تعالى ﴿سبح لله ما في السماوات والأرض وهو العزيز الحكيم﴾[197] وهي عند البلاغيين "لام التقوية" ومعناها الإيماني لام الإخلاص وهي عند النحويين لام التعدية واللام الجارّة.

[194] سورة التوبة الأية 112
[195] سورة التحريم الأية 5
[196] سورة الكهف الأية 22
[197] سورة الحديد الأية 1

2. "**لام التبليغ**" تأتي بعد فعل القول أو بعض اشـــتقاقاته.﴿الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله و نعم الوكيل ﴾[198]
3. "**هاء الرفعة**" هي الهاء المضمومة في كلمة "عليهُ الله" الأصل أن تكون الهاء مكسورة لأنها ضمير للمفرد الغائب.
4. "**تاء الخفّة**" تستطع نسطع ﴿هذا فراق بيني وبينك سأنبئك بتأويل ما لم تسطع عليه صبرا﴾[199] حذفت التاء للتخفيف [200] ، ﴿فما اسطاعوا أن يظهروه وما استطاعوا له نقباً ﴾[201] حذفت في المرة الأولى لســـهولة التســـلّق والخفّة في التســـلّق. ﴿وما استطاعوا له نقباً﴾ الجهد والكد والثقل[202] .

نستخلص أن المصطلحات التي استخدمها المفسّرون هي مصطلحات في ظاهرها نحويّة وفي جوهرها واستخداماتها تفسيريّة؛ لأنّ مراجعها تحيل إلى خدمة النص القرآني ووجدت أطرها في الشاهد القرآني فقط.

خلاصة

يمكن لمسيرة النقد المرجعي أن تعطي دقة في التفاعل مع المصطلح والتعامل معه على أســـاس مراجعه إن اســـتطاع الدارس تحديدها، إذْ تنطلق من تحديد المفهوم المرجعي أوّلاً ، ثم خصائصه ثم الفنّ أو العلم الذي ينتمي إليه، ليصار بعدها إلى وضع الحدّ الجامع المانع، الذي يبلور المنهج ويبســـط العلم، ويأمن اللبس. عندها ندرأ عن النحاة العرب تهمة الخلط المنهجي أو ما يسمى بإشكالية المنهج ، لنلقي اللوم على أنفسنا؛ لأننا ما أحسنّا فهمهم؛ لأنهم وضعوا

---

198 آل عمران الآية 173
199 سورة الكهف اللآية 82
200 لطائف قرآنية :صلاح عبد الفاتح الخالدي . دار القلم دمشق ط3 ، 2004ص52و 53
201 سورة الكهف الأيتان93 /97
202 لطائف قرآنية :صلاح عبد الفاتح الخالدي . دار القلم دمشق ط3 ، 2004ص56- 57

مصـطلحاتهم لم يخبرونا كيف تمّ ذلك؟ ، وعلى أي أسـاس؟. ما جعلنا نفسـر ما وصـلَنا من مصطلحاتهم المتعدّدة، وخلافات البصريين والكوفيين هي اضطرابات وخلافات ، وغير ذلك .

لأنّ الذي ينهج تعريف المصـــطلح ســـبيلاً واحداً في طريقة العَرْض عند المفســـر والنحوي والبلاغي، لا يكاد يفرّق بين مقالة وأخرى، ما يؤكّد وجود تأثّر وتأثير متبادليْن بين النحو والبلاغة والتفســير، إن لم يجد منها من يتبعه معتمدا على الســياق والفن والخصــائص التابعة للمفاهيم.وهذا قد يجانب الصواب إذا أمسكنا طرف الخيط في تحليل المصطلح .

وعليه ينصح في ثمرة الدرس الاصطلاحي بما يلي :

- العمل على مســح شــامل للمصــطلحات النحويّة والبلاغيّة والعَروضــيّة في كتب التفسير لتحديد السِّيمات العلائميّة للمصطلحات ، الواردة لديهم.
- العمل على إيجاد معجمٍ موسـوعيٍّ لذلك، تتضـافر فيه جهود جامعات كثيرة داخل وخارج الوطن العربي.
- فتح قسم مختص بعلم المصطلح في الجامعات العربية.
- إعادة النظر في المصطلحات المنسوبة خطأً إلى أصحابها، بأنْ تقتصر على اللفظ من دون تحديد المفهوم وخصائصه التي تؤدي إلى المرجع الثابت.
- إعادة النظر في المصـــطلحات التي تُرجمت إلى غير العربية ، لتبيان دقّة مراجعها والتثبت من ذلك ،كي لا يكون الحكم قاصراً، وتكون من وجهة نظر واحدة

المبحث الثاني: نماذج من تجربة مشكلات تداخل المصطلحات الألسنيّة

بعد أن استقرّت اللسانيات وغدت مكانتها مرموقة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ظلّت الفروقات بارزة في تطبيقها على العربية أسوة بسواها من اللغات الأخرى نظراً لتمايزها، وبالتالي لُوحظ اهتمام بها في المغرب العربي أكثر من انتشارها في مشرقه، لأسباب كثيرة ومتعددة.

وما زال التداخل بين البنيوية واللسانيات الاجتماعية والنفسية بارزاً، في تحليل الخطاب الذي تنصهر فيه الظواهر الإنسانيّة بين الملقي والمتلقّي، وبما أنّ النّص القرآنيّ منزّهٌ عن تلك الظواهر لجهة الملقي، بقي إطار التحليل في اتجاهٍ واحدٍ بارزٍ في اتجاه المتلقي، انطلاقاً من التداوليّة التي تقضي بدراسة علاقة العلامات بمستعمليها، كما قال **شارل بيرس**، وهي دراسة اللغة أثناء ممارستها إحدى وظائفها الإنجازية والتواصلية ، تلاقياً مع **فان دايك** الذي يعتبرها شرح كيفية جريان العمليّات الاستدلاليّة في معالجة الملفوظات القائمة على تحليل **خطاب المتكلّم** ومتابعة أحكام صياغة عباراته اللغويّة، وهذا ما ينطبق على اللغة في الإطار الإنسانيّ لا الربانيّ.

فما بالك إذا كانت مناهج التحليل اللسانيّ المتداخلة تركّز على التداول الاجتماعي والاحتكاك النفسي وتجسيدهما الواعي واللاواعي ، عندها يخرج الدارس عن طور الاهتمام بأولوية الملقي إلى المتلقّي في وعيه ولا وعيه وفي قصدية خطابه وما قصديته ، فتسير المناهج في اتجاهٍ واحدٍ نحو المتلقي في النص الديني، وتسير في اتجاهي الملقي والمتلقي وما بينهما من محمولات وتماثلات وسمات علائمية في النص البشريّ .

ناهيك عن تداخل معايير تلك المناهج لدى طلّاب الماستر في الجامعات، فما زالت تجربة اللسانيّات مضطّربة لدى معظمهم تداخلاً بين البنيويّة والسيميائيّة والنّفسيّة في إطار الجهاز المنهجيّ والمفاهيميّ للّسانيّات.

تأتي هذه الدعوة، إذاً، من باب مراجعة الحصيلة العربية وواقع تطبيق اللسانيّات في مجتمعنا العربي ولا سيما المشرقيّ. وتكمن أهميته في تحديد عزوف الطلبة عن اعتماد اللسانيات

في مناهجهم في دراسة النص المقدّس خشية **اجتراح المحرّم الديني** ، والوقوع في التأويل وال ما قصدية، **ثم اجتراح المحرم الاجتماعيّ واللغويّ والمعرفيّ** في تحليل سائر النصوص الإنسانية ولا سيما الروائية.

وعليه يجب أن توجّه سهام البحث إلى اختيار عيّنات من الرسائل التي عالجت النص القرآني وغيرها التي عالجت النص الروائي في تسليط الضوء على أخطاء أداء الباحثين الجدد في الجامعات اللبنانية في حسن اختيار المنهج الملائم لبحثهم واضطراب معايير خصائص كلّ منهج وكيفية تداخل معايير كلّ واحد منها بأخرى ترابطا مع إشكاليات أبحاثهم، انطلاقاً من تحديد تلك المعايير بشكل واضح ومنهجية متْقنة، وبالتالي رصدها في تحقيق نتائج مُرضية، وبروز اعتماد مراجع تراثيّة في اعتماد مناهج ألسنيّة وبنيويّة، وبالتّالي يزكو دور الكتاب المترجم.

أولا : تأثّر المرجعيّات الألسنية بالمصطلح البلاغي

تحدونا دعوة إلى إحياء الموروث البلاغي جوهراً لا شكلاً، وبلورة المفاهيم الاصطلاحيّة في نفوس أبناء العربية بهدف التعميم وإخراج الدرس اللساني الغربي، الذي أصبح واقعاً، من دائرة طبقة المتخصّصين إلى متناول الطلاب الجامعيين من مختلف اختصاصاتهم، ثمّ التوقّف عند التفرقة بين مصطلحَيْ البلاغة والبلاغة الجديدة في ظلّ واقعٍ متغيّرٍ – وقُل سريع التغيُّر – في إطار تغيُّرٍ واقعيٍّ وما نجم عنهما من تسميات اصطلاحية وقعت ضحيّة بعض الخلط المفهومي منذ القديم إلى الحديث. علماً أن مصطلح البلاغة لم يسلم نفسه من ذلك التغيُّر بين البلاغة وعلم البلاغة إلى أن استقرّت البلاغة كمصطلح موازٍ للفصاحة، واستقرّ علم البلاغة الذي يشتمل على العلوم الثلاثة: المعاني، البيان البديع.

أ- علاقة المصطلح البلاغي بالمتغيّر الواقعيّ

إنّ البلاغة الجديدة أغرقت الدرس البلاغي في نشوء مصطلحات جديدة مصدرها الترجمة والتعريب، وتداخل مفاهيم جديدة منقولة من غير الثقافة العربية، منها ما فُصّلت على قياس اللغات الغربية وأُسقطت على موروثنا، بحجة أنّ البلاغة القديمة من خارج النص ولا تختص بسياقه أو خطابه، والبلاغة الجديدة من داخل تناصّ الخطاب، بمعنى أن يشكّل التواصل الخطابيّ وحدة تكامليّة "تخدم طبيعة العمليّات المعرفيّة المستخدمة في إنتاج الخطاب وفهمه وتخزينه وإعادة إنتاجه"[203]، وكأنهم بدوا متجاهلين ما بدأه صاحب نظرية النظم، وقضايا التأويل والمجاز والنقد الأدبي وغيرها، أو أُسيء فهم بعضها... فيجب أن لا نقع في قطيعة الموروث، في الوقت الذي لا يمكن أنْ نقبل – استسلاماً – بإسقاط نظريات لغات الآخرين على بلاغتنا العربية، وهذا ما يتطلّب تدقيقاً في فهم المناهج التي أوصلتنا إلى تلك النتائج.

إنّ منهج البلاغيين القدامى يقتصر على المظهر دون الجوهر وعلى الشعر أكثر من النثر، في الوقت الذي اتجه فيه منهج البلاغة الجديدة إلى الجوهر أكثر من المظهر، بمعنى الانطلاق من الاهتمام بالشكل إلى الحِجاج والإقناع، وهي الدعوة التي تبنّاها حمّادي صمود في كتابه "التفكير البلاغي عند العرب"[204]، جاءت مُوفّقةً على حدّ رأيي، وإنْ متأخّرة للاستفادة من إغراق الدرس الفقهيّ في الاختلاف في الظاهر، فابتعدت البلاغة القديمة – في أغلب الظنّ – عن جوهر فهم التشريع، عندما كان تماديها في الشعر أكثر من غيره، لينحصر التغاير بين البلاغة القديمة والبلاغة الجديدة في المنهج، فلو اقتصر المنهج القديم على الجوهر لكانت النتائج أجدى وأعمّ.

من هنا تبرز الإشكالية العامة، هل خدم المصطلح البلاغي عصراً مضى ثم انقضى؟ وهل طال كل أنواع النصوص؟ وما الدافع إلى تغيير التسمية الاصطلاحية (من التسمية القديمة

[203] صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة؛164 (بيروت: دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر،(د.ت.))، ص15.

[204] حمادي حمود، "التفكير البلاغي عند العرب،" أطروحة منشورة (طرابلس الغرب: دار الكتاب الجديدة المتحدة،(د.ت.)).

إلى الجديدة) تزاماناً مع الإبقاء على المفهوم عينه الذي استخدمه السابقون؟ وكيف يمكن معاجم المصطلحات البلاغية أن تتطور؟ بمعنى، هل تضمّ هاتيك المعاجم المزمعة مصطلحات لسانية جديدة مستمدة من واقع المناهج الغربية تضاف إلى تلك العربية؟ وهل تتجانس في ما بينها؟

في الوقت الذي نعتبر فيه أن الخلط الاصطلاحي ناجمٌ عن تلك الكثرة البحثيّة التي تنمّ بدورها عن حركية الدرس اللغوي – مع وعي دور تلك العجلة في إحياء الدرس البلاغي وتطوّره. وهنا تبرز أهمية التصدّي لتلك الحركة كي لا تحيد عن المسار التراثي الأصيل بالتوازن مع مواكبة الجديد. وفي محاولة التصدي لإسقاطات المناهج الغربيّة على العربيّة من خلال بعض أعلام اللسانيّات العربيّة من دون مراعاة خصائصها وحيثياتها، تبيّن الدراسة أن الباحثين منقسمون فئاتٍ، لتصنيفهم وتوصيف مناهجهم، وتبيان التفرقة الخلافية من خلال اختلاف مصطلحاتهم، واختلال مفاهيمها. فإظهار استقلالية المنهجين واستقلالية مصطلحات كلّ منهما، يجعل عناصر الدرس البلاغية متغايرة في ما تنافرا فيه ومتوحدّة في ما اتفقنا عليه.

1.اضطراب المنهج الاصطلاحيّ عند الأقدمين

يبدو التغاير الاصطلاحي واضحاً لمتفحّصِ تاريخِ وضعِ المصطلحات البلاغية، في حين أنّ معظم تلك المصطلحات ذات فروقاتٍ مفهومية واستخدامية مرجعيّة. وإنْ بدا تضارب بعضها، وتوافق غيرها، فذلك يشير إلى عدم الاكتراث بالمصطلح كعلمٍ مستقلٍّ، وبالتّالي مقتضى السياق، والمعنى.

1.1.المصطلح البلاغي في نشأته

مرّ المصطلح البلاغي، كغيره من المصطلحات، بمسيرة متغيّرة مضطربة ، في ظاهرها، ولا سيما ارتكازه في نشأته على الذوق بدوره متنوّع باختلاف الذائقة الإنسانيّة، إذ "لا نقاش في الأذواق". انطلاقاً من سجع الكهّان الذي سمعنا عنه قبل الشعر الجاهلي، وقبل العصر الاسلامي، حيث

كانت الذائقة البلاغيّة محصورة في إطارٍ دينيّ يحمل تعويذات وطلاسم ترسّخ عمليّة التواصل بين الملقي والمتلقّي، مَجَّهَا المجتمع الإسلامي الجديد، حتى أُدرجت الذائقة في الشعر، إلى أن تأطّرتْ في نطاق النقد الأدبي، وصار المصطلح البلاغي ركيزةً في الدراسات النقدية .

عندها لم يكن المصطلح البلاغي مستقِرّاً في لفظه ومفهومه، ولم يكن مقصوداً لذاته، وخير دليل، المصنفات البلاغيّة التي صَنّفت هذا العلم فأدرجت مصطلحات كثيرة في علم البديع، كان الأصل فيها أن تكون في البيان وغير ذلك.

فمنذ أن فتح ابن المعتز(296هـ/909م)[205] باب البلاغة وعلومها ذكر خمسة فنون من فنونها، ثم ألحق بها ثلاثة عشر محسِّناً من المحسّنات اللفظيّة والمعنويّة بذكر مصطلحات لها ثم جاء قدامة بن جعفر(337هـ/940م) فذكر في كتابه نقد الشعر عشرين نوعاً، توارد مع ابن المعتز في بعضها وانفرد بثلاثة عشر نوعاً، فصار مجموع ما رصد هو واحد وثلاثون نوعاً. ثم جاء ابن رشيق القيرواني (456هـ/1064م) في كتاب العمدة، فبلغت الأنواع عنده ستين نوعاً. بعد ذلك جاء شرف الدين التيفاشي (651هـ/1253م) في كتابه البديع الذي ذكر فيه سبعين نوعاً.

ثم جاء ابن أبي الإصبع المصري (654هـ/1256م) الذي أوصلها في كتابه تحرير التحبير إلى مائة وثلاثة وعشرين نوعاً، والبقية من اختراعه. ولما وصل الأمر إلى صفي الدين الحلي (750هـ/1349م) ذكر في شرحه لبديعيته أنه أوصل أنواع البديع إلى واحد وخمسين

[205] للتوسع في ذلك انظر: عبد العزيز عتيق، علم البديع(بيروت: دار النهضة العربية، 1986)، ص4-6 وما بعدها.

ومائة نوع، وإذا حسب الجناس نوعاً واحداً يكون مجموعها عنده مائة وأربعين نوعاً[206]، ولم تكن لفظة مصطلح تطلق على تلك الأنواع بل اكتفوا بذكر كلمة نوع...

يلاحظ من تضارب الاحصائيات و تنوّع الأعداد في أنواع البلاغة أنها تشير إلى اضطراب المصطلح وقضاياه، وتخضع لواقعٍ متغيّر، وبالتالي فإنّ الإشارة موصولة إلى اختراع كثير من الدارسين لمعظمها كان ارتجالياً تسوده الاعتباطية حيناً والتساهل أحياناً إلى حدّ أن يتساوى المصطلح بالتعبير اللغوي العام أو التسمية العادية، وكانت العبرة للرواج والاطراد أو للطمس والأفول، أو لما صقلته التجربة والاستخدام. مع الإشارة إلى الاجتهادات الشخصيّة في وضع المصطلحات البلاغيّة وخصوصاً المتعلّقة بشكل النّص أكثر من مضمونه، دون إخبارنا بماهيَّة المنهج القاضي بإيجاد مصطلح دون غيره.

2.1. تداخل المصطلحات[207] البلاغيّة وتصنيف مادة المعجم

توصّل الاتفاق في تعريف المصطلح إلى أنه لفظ خاص بعلم خاص في مجال محدد يتداوله أبناء الاختصاص الواحد إلى أن يعمّ ويطَّرد فيرتبط بمفهوم واحد يحيل إلى مرجع ثابت، لا غير[208]. إلا أن تناوباً بين المصطلحات في بعض العلوم اللغوية أدى إلى اقتراض بعض المصطلحات كمصطلح المسند والمسند إليه، الذي كان مصطلحاً واحداً عند النحاة أصبح

---

[206] محمد بن عبلي الصامل،"قضايا المصطلح البلاغي، كثرته، وتعدده، اشتراكه وصياغته، "مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج18،ع30(جمادى الأولى1425ه).أقام كاتب المقالة دراسة إحصائية فصّل فيها أنواع المصطلحات المضافة والزائدة والمترادفة.

[207] قد نجد تسمية اصطلاحية باللفظ نفسه في علم واحد نطلق عليها المصطلحات المتغايرة، وقد نجد تسمية مصطلح باللفظ نفسه في متفرعات العلم الواحد كمصطلحات الصرف والتصريف نطلق عليها المصطلحات المتجانسة، وقد نجد تسمية مصطلح باللفظ نفسه في علوم مختلفة لفظ واحد للمصطلح في علم النحو أو علم البلاغة، أو علم التفسير أو علم العروض وما شابه ذلك فنطلق عليه المصطلحات المتداخلة. انظر كتاب: رياض عثمان، تشكل المصطلح النحوي بين اللغة والخطاب، ط1(بيروت:دار الكتب العلمية،2011)، ص32.

[208] انظر بحث بعنوان، رياض عثمان، "تداخل المرجعيات الاصطلاحية بين النحويين والبلاغيين والمفسرين،" مؤتمر النقد الدولي الثالث عشر (جامعة اليرموك إربد الأردن 27-29 تموز/يوليو2010). منشور في كتاب صادر عن عالم الكتب الحديثة 2011، ص595-616.

مصطلحيْن عند البلاغيين تقوم عليهما بنية الجملة في عملية الإسناد. وهما ما مهّدا للتطور المفهومي في البلاغة الجديدة. فتشظّت مسألة المصطلح بين انقسامين: لفظي وآخر مفهومي، فاللفظي ما استقرّ لفظه في العِلْمين واختلف مفهومه، والمفهومي ما اتفق فيه مفهوم المصطلحين واختلف لفظهما.

وليس أدلّ على ذلك الصراع التاريخي القائم بين مصطلحي البلاغة والفصاحة وما يحملانه من خلط وتوهّم بين اللغويين والبلاغيين كالجاحظ (255هـ/869م) وابن قتيبة (276هـ/890م) وقدامة (377هـ/988م) وأبي هلال العسكري (395هـ/1005م) وابن سنان الخفاجي (377هـ/1074م) وعبد القاهر الجرجاني (471هـ/1079م) الذي كانت البلاغة والفصاحة والبراعة والبيان عنده ألفاظاً مترادفة، والأهم إن الألفاظ خدم المعاني ،على حدّ رأيه، والفصاحة عنده لا تكون إلا بتوخي معاني النحو ووضوحه وسلامة اللفظ والتركيب والبلاغة مرجعها إلى النحو ووضوحه وسلامة اللفظ والتركيب والبلاغة مرجعها إلى البلاغة وتذوق المعنى[209]فاعتبر أن المصطلحين متداخلان وكل منهما في علم. وقس على ذلك كثيراً من المصطلحات العربية.

أمّا على صعيد مصطلحات البلاغة الجديدة، فكثيراً ما تلمّس بعض الدارسين تقارباً بين بعض المصطلحات القديمة بالجديدة، كتقريب مفهوم مصطلح الانزياح، مثلاً من مصطلح الاستعارة، فمنهم من لم يفرق بينهما ومنهم من اعتبر مماثلاً له مع بعض الإضافات المفهومية، ومنهم من اعتبره شيئاً آخر، وإلى هذا ترجح الدّفّة، والأمر دواليك بالنسبة لكثير منها، ما جعل المسألة تحتاج إلى دراسة المنهج البلاغي الجديد.

[209] للتوسع في ذلك انظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز(نظرية النظم) ((د.م.) ﴿د.ن.)، (د.ت.)).

2.اضطراب المنهج الاصطلاحي في البلاغة الجديدة

على الرغم من استقرار علم المصطلح، وانصباب الوعي البحثيّ عليه، ما زال المصطلح الجديد يتخبَّط في أيدي الدارسين، بين المشرق العربي ومغربه، وبين مدارس المصطلحية، ومدارس الترجمة. فكما أشبعت درساً الاضطراباتُ البلاغية القديمة، فإنّ مصطلحات البلاغة الجديدة تشكّل مرتعاً خصباً للدارسين، وهي ذات ارتباط بما سبقها، لكن بنكهة العصر، فأين دور المنهج المرجعيّ في لجمِ التفاوت؟.

1.2. تداول المصطلح البلاغي الجديد في المنهج الحديث

عمد الخوض في دراسة المصطلح إلى التوقّف عند مسألة الاضطراب الاصطلاحي من ناحيتي الشكل والمفهوم، وهي مسألة ليست طارئة على الدرس الاصطلاحي ما يلمس عذراً لاضطرابه قديماً وخصوصاً بعد تبلور مبادئ هذا العلم في وقتنا الحاضر، واتّهامنا إياه بعدم الوضوح والاستقرار في العصور السابقة. وفي التعرّض لبعض مصطلحاتٍ جديدة أثارت جدلاً، بين الدارسين، يلحظ واقع البلاغة الجديدة المتغير، في الانزياح والأسلوبية والتناصيّة والشعريّة، والسيمائيّة وغيرها، كما سيذكر منها على سبيل المثال:

أولاً: الانزياح

يتبدّى لنا أنّ الغموض يلفّ مفهوم الانزياح، وتتعدّد مصطلحاته في الفكرين الغربي والعربي، ولا توجد معايير لضبطه أو حصر أنواعه[210] ويبدو أن هذا المصطلح قد شاع وانتشر بين الباحثين المعاصرين من خلال الترجمات والاطلاع على الدراسات النقديّة الغربيّة الحديثة، إذ إن "مصطلح الانزياح" قد عرف بالفرنسية بلفظ (équart,deplacement)، وبالإنجليزية

[210] سامية محصول، "الانزياح في الدراسات الأسلوبية،" مجلة دراسات أدبية، العدد الخامس(شباط/فبراير2010)، وهي مجلة علمية محكمة يصدرها مركز البصيرة للدراسات والبحوث الجزائر.

بلفظ «displacement) وبالألمانية بلفظ (verschiebung). وقد اختلفت تسميات هذا المصطلح في النقد الغربيّ، وذلك باختلاف النّقّاد الذين تعاملوا معه. فقد عدَّه بول فاليري تجاوزاً، ورولان بارت يسميّه فضيحة، وتودوروف يدعوه شذوذاً، وجان كوهن يطلق عليه تسمية انتهاك، وتيري يسميه كسراً، وأوراغون يدعوه جنوناً[211].

ثمّ إنّ هناك عدة تسميّات أُطلقت على مفهوم مصطلح الانزياح، منها: الإزاحة، الانزياح، العدول، الانحراف، كسر المألوف، الانتهاك، الخرق، التغريب، الأصالة، المفارقة. لا يشي بتعدد مفاهيمه فلا يمكن حصره في الاستعارة، ولا في التشبيه ولا المجاز، إنما فيها جميعها، ما يمكننا تصنيفه، إن أردنا ذلك، وفق البلاغة القديمة، في علم البيان، بل يوازي علم البيان برمّته، مع مراعاة شمول التواصل والحِجاج في البلاغة الجديدة.

أروبي، إذاً، باحثاً واحداً منذ الستينيات استقرّ على مفهومٍ واحدٍ للانزياح، في زحمة ما كُتب عن ذلك من رسائل وأطاريح وأبحاث وترجمات. فهذا محمد ويس (في جامعة حلب) قد صبّ وكده في حياته العلميّة النظر في مسألة الانزياح بأطروحة دكتوراه بعنوان: الانزياح في التراث النقدي والبلاغي[212] ، متوسعاً في متشعباته واتصاله بالبلاغة القديمة بالستعارة، مُقِرّاً بالتسمية الجديدة. ثم أردفه بكتاب آخر، محدداً المصطلح ومفاهيمه في المناهج الغربية والحديثة وسمه بِ" الانزياح في منظور الدراسات الأسلوبية"[213]، ثم تعرّض في بحث عنوانه: الانزياح وتعدّد المصطلح[214] لما يؤكد أثر الأزمة الاصطلاحية اللسانية الحديثة، بسبب أنها منقولة ودخيلة

---

[211] المصدر نفسه.

[212] أحمد محمد ويس، الانزياح في التراث النقدي والبلاغي (دمشق: مطبعة اتحاد الكتاب العرب، 2002).

[213] أحمد محمد ويس، الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية، سلسلة كتاب الرياض؛ العدد 113 (الرياض:مؤسسة اليمامة الصحفية، 2003)، وصدر المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر بيروت 2005م.

[214](1997م).. مجلة عالم الفكر، المجلد25، العدد3

ولسيت أصيلة. بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات الرديفة المتعلقة بالموضوع الذي يجعل الانزياح ظاهرة بلاغية جديدة[215] منها:

1- وظيفة الانزياح في منظور الدراسات الأسلوبية، مجلة بحوث جامعة حلب العدد 27، سنة 1995م.

2- الانزياح، الاستعارة والانحراف، كتابات معاصرة(بيروت) العدد27، نيسان-أيار 1996م.

3- الضرورة الشعرية ومفهوم الانزياح، مجلة قوافل(الرياض) العدد9، سنة 1997م.

4- الضرورة الشعرية ومفهوم الانزياح، مجلة التراث العربي (دمشق) العدد 68، آب 1997م.

5- نحو تأصيل لمفهوم الانزياح، مجلة الفيصل (الرياض) العدد274، أغسطس1999م.

6- نحو معيار للانزياح، مجلة الموقف الأدبي (دمشق) العدد 342، تشرين الأول 1999م.

في مضمونها ما يشير إلى اتساع الموضوع وكثرة الأخذ والردّ فيه، في واقعٍ من استقرار العلوم ووضوح المنهج، في ظلّ واقعٍ اصطلاحيٍّ متغيّر.

---

[215] مجموعة أبحاث لمحمد ويس:
1- "وظيفة الانزياح في منظور الدراسات الأسلوبية،" مجلة بحوث، جامعة حلب، العدد27 (1995م).
2- "الضرورة الشعرية ومفهوم الانزياح،" مجلة قوافل، الرياض، العدد9 (1997م).
3- "نحو معيار للانزياح،" مجلة الموقف الأدبي، دمشق، العدد342 (تشرين الأول/أكتوبر1999م).
4- "نحو تأصيل لمفهوم الانزياح،" مجلة الفيصل الرياض، العدد274 (آب/أغسطس1999م).
5- "الانزياح الاستعارة والانحراف،" كتابات معاصرة، بيروت، العدد 27(نيسان/أبريل- أيار/مايو 1996م).
6- "الضرورة الشعرية ومفهوم الانزياح،" مجلة التراث العربي، العدد68 (آب/أغسطس1997م).

ثانياً: الأسلوبية البلاغيّة

جاءت الأسلوبيّة في مضمار البلاغة، فهما يوحيان بالتماهي للوهلة الأولى، علماً أن الأسلوبية المعاصرة هي فنّ لغوي وأدبي معاً، بينما البلاغة فن أدبي صرف[216] فمصطلح الأسلوبية من مصطلحات البلاغة الجديدة حيث تشترك أطره وتتسع تداخلاته في اللغة والنحو وعلاقة الملقِي بالمتلقِي. وجدير ذكره أن هذا المصطلح ظهر في القرن الثامن عشر الميلادي، ويشار إلى أن نوفاليس هو من استعمل المصطلح للمرة الأولى، فتحول هذا الفن من طريقة في الكتابة إلى طريقة في الكتابة والنقد.

ومن تعريفات الأسلوبيّة بأنّها: "طريقة في التعبير عن الفكر بوساطة اللغة" كما رآها بيار جيرو مع كلّ ما في التعريف وحدّ المصطلح، من معانٍ مطلقةٍ أمام مناهج الدرس اللساني المتعددة وكثرة الطرائق الناجمة عنها. والتعبير بحدّ ذاته، مكان تمحيص البلاغيين، بالإضافة إلى أنّ كلمة اللغة، هكذا، مطلقة، هل هي الكلام، أو التواصل، أم الابداع، أم الأدب، أم اللغة المقيَّدة بقواعد صارمة؟ فإنّ الاجتهادات لا تنتهي أمام تبلور فكرة الحدّ وتعريفاته.

من هنا توصَّل معظم الكتّاب إلى أنّ "الأسلوبيّة هي محاولة المبدع التحرّر من سلطة اللغة المفروضة عليه من خلال قواعد اللغة المعقدّة، والثورة على تلك القواعد التي تعطّل الإبداع، ولم تكن هذه الثورة على مفردات اللغة بل على تراكيبها، ويدلل على ذلك الصراع الدائم بين النحويين والبلاغيين"[217]. فلا يمكن تعريف الأسلوبية بأنها "مطابقة كلام المتكلم لمقتضى حال المتلقي" لأنّه تعريف بلاغة الكلام، بل لها تعريف آخر قائم على منهج بنيوي وآخر تفكيكي، فنجد أن د.س. فريمان، قد حدّد الحقل الذي تتحرّك فيه الأسلوبية في ثلاثة أنماط[218]:

---

[216] كريم محسن الخياط، "بين البلاغة والأسلوبية"، موقع كتابات الالكتروني، آب/أغسطس2012، الساعة 21:46.

[217] المصدر نفسه.

[218] المصدر نفسه.

– الأسلوب بوصفه انزياحاً عن القاعدة

– الأسلوب بوصفه تكراراً للأنماط اللسانية

– الأسلوب الذي يعبّر عن الحالة النفسية والتعبيرية.

ما يؤكد أنّ علاقة الأسلوبيّة بالبلاغة علاقة شمول واتصال في علم اللغة التطبيقي القائم على معطيات الملقي النفسيّة والمعرفيّة والاجتماعيّة المرتبطة برغبة المتلقّي والمرسلة وموضوعها، وما تحمله من انطباعات وخبرات ومعارف. فالتفَّتِ الأسلوبيّة على البلاغة القديمة باللغة التواصلية والأدبية من جهة، ومن جهة ثانية بالحجة والإقناع، إلى التذوق والإمتاع، في حين أنّ القديمة كانت مخصوصة في المجالين: الأدبيّ والذوقيّ. ومثله الحديث عن التناصيّة والشعريّة والسيميائيّة وغيرها من مصطلحات البلاغة الحديثة المرتبطة بالحِجاج، الذي شكَّل مزية الدرس البلاغي الجديد.

2.2. علاقة مرجع المصطلح البلاغي الجديد مرتبط بمفهوم الحِجاج

كانت البلاغة قديماً متفاوتة بين قضايا الصياغة وجماليات الأسلوب وحملت مصطلحاتها مرجعيات تحيل إلى مفاهيم دقيقة مخصوصة في أطر النّصّ الشّعريّ خاصة، عُرِفَ بالنظم وتداخل بالوضوح ذاته في النثر عامة. وقد تحوّلت حديثاً إلى علم مستقبليّ ذي نزعة إنتاجية، جعل منها علماً واسعاً للمجتمع بكل معارفه، وحاجيات تواصله، فلم تعد علماً خاصاً بالخطاب الواحد؛ بل صارت علماً عاماً تتعدّد فيه أشكال الخطابات؛ هذه النقلة جعلتها تتخلّى أيضاً عن نزعتها المعياريّة القائمة على فرض القواعد، لتهتمّ برصد الوقائع، ما جعلها تلتقي مع مجالات علميّة لها؛ كتحليل الخطاب والأسلوبية وعلم النص، وغيرها، ما فرض تغيير تسميتها إلى البلاغة الجديدة.

فامتازت الوجهة المفهومية فيها، انطلاقاً من بيريلمان، وغيره من العلماء، ببلاغة الحِجاج، أي بثنائية الحجة والأسلوب وعلاقتهما بالخطاب، باعتبار أن غاية كل حِجاج جعل العقول تذعن لما يطرح عليها، أو يزيد في درجة ذلك الإذعان، ما جعل سبب التعريف بكل مصطلح البلاغة الجديدة قائماً على التعريف الموسوعيّ، هذا ما يعرقل مسيرة وضع معجم البلاغة الجديدة في تعاريف مقتضبة، فضلاً عن تضارب الآراء، ووفرة وجهات النظر.

لتزيد من قضية اندماج الحِجاج بين الملقِّي والمتلقِّي بهدف إذعان الآخر لآراء واحدهما في الفكرة المتصلة بالعقل بدل الجمالية المتصلة بالذوق والمتعة العابرة. وهي نظرياً، ذات ارتباط ثلاثي يربط البلاغة بالحجة والأسلوب المفضيين إلى الخطاب، سواءٌ أكان موافقاً أو غير ذلك؟ إذاً يحدد الحِجاج طبيعة البلاغة الجديدة ويوجه آفاقها إذ يعتبر التواصل وآلياته المرتبطة بتقنيات الحِجاج الفعّالة في الخطاب اللغوي بمختلف أصنافه، ما يشكل نظرية الحِجاج التي دعت إليها اللسانيات في المناهج الحديثة.

تعتبر قضية الحِجاج في البلاغة الجديدة المدخل المتوسط بين البلاغة القديمة والفلسفة المقبولة من قِبَل المتلقّي. بمعنى أنّ المنطق الفلسفيّ قد يلزم المتلقي بالاقتناع بخطابٍ ما، والبلاغة لا تلزمه بالاقتناع بأيّة قضيّة، فتفرض البلاغة الجديدة نوعاً من الاستجابة الطوعيّة بتأثيراتٍ نفسيّة ومعرفيّة واجتماعيّة، قائمةٍ على روح المنطق الفلسفيّ. وصحيح أنها تلتقي بجانب منها بحجج البلاغة القديمة، لكن إكسابها صفة الشمول والتداخل في تصورات ذهن الملقي في سجيّة، يبعدها عن تعقيدات المعاني المتقعّرة؛ لأنها تمهّد لذلك بعلامات غير لغويّة، كلغةِ إشارة الوجه، أو اللون، أو الخط، والنبرة الصوتيّة، وما يسبق ذلك من تمهيد للتواصل المقروء والمكتوب.

الخلاصة

خلص بنا المطاف إلى اعتبار أن البلاغة القديمة من أدوات البلاغة الجديدة ومرتكزاتها، سرى فيها تطور منهج التفكير، فطغت عليها الشمولية والتعميم المطلق لتتضافر مجموعة المعارف

والخبرات الهادفة إلى التأثير بالمتلقي عن طريق الحِجاج، وفق نظريات وآراء متعدّدة ومدارس، جعلت الواقع البلاغي المتغيّر يفرض مصطلحات جديدة ؛ لأنّ مرجعها جديد، أرى من الأنسب أن لا تسمّى البلاغة الجديدة، لما فيها من فروقاتٍ منهجيةٍ واصطلاحيّةٍ ومرجعيّة، وعليه نوصي بما يلي:

– الاقتناع بعدم إلغاء البلاغة القديمة، وإحلال الجديدة مكانها، فلكلّ منهما خاصّيتها.

– إعادة التركيز على البلاغة القديمة بالتوازي مع الجديدة، فلا طغيان لمدارس التحليل الحديثة في تناول النقد.

– اعتبار المصطلح البلاغيّ القديم الرائج المشهور، الذي استقرّ عليه المتأخرون في المعجم، من أساسيات ثوابت الدرس البلاغي، والمصطلحات غير المطّردة سبيلاً إلى الرابط المفهومي المرجعيّ بالمصطلح البلاغي الجديد.

– معرفة خصوصيّة اللغة العربية وتخيّر ما يناسبها من المرجعيّات الجديدة بطواعية وعدم تكلّف.

– ملاحظة تميز المصطلح الجديد، بالدلالة المفهومية العميقة (المرجع) التي يحملها بشكل تراكبي تراتبي وشمول.

– العمل على إيجاد معجمٍ موسوعيّ للمصطلحات البلاغيّة الجديدة، برصد تطوّر تشكّلها اللفظيّ، وتطوّرها المفهوميّ، من دون دمجها في معجم المصطلحات البلاغية القديمة.

****

الفصل الخامس

رأي المنهج المرجعي في مصطلح حضارة العولمة وحرب المصطلحات

أحدثت العولمة تغييراً جذريّاً في الواقعين: الحضاريّ واللغويّ على السواء في العالم أجمع. وكان نصيب العربية فيها وافراً لجهة التأثير والتأثر كما لغات العالم جمعاء . إلا أنّ التأثير نسبي بين لغة وأخرى انطلاقاً من عدد السكان وانتشار عرق وآخر، وبالتالي انتشار المساحة التجاريّة أو الدينيّة.

المبحث الأول: تأثير مصطلح العولمة على مصطلحات اللغات

لم يكن تأثير العولمة أشدّ وطأة على العربية أكثر من غيرها، إنّما شعرنا – نحن العرب – بقوة تلك الوطأة ولا سيما فيما يصلنا من مصطلحات فترفدنا بتسميات أدواتها وعناصرها وتفصيلاتها وقطع صيانتها ومستلزماتها؛ لأنّ التصدّي لها والتعامل معها على مستوى اللغة ما زال غير واضح ، وإن اقتصر ذلك على بعْض أفراد وجماعات متفرّقة من الغيورين في ظلّ غياب رسميّ أو أممي، فكلّ لغات الأرض طالها أثر ونصيب، فتعامل معظمهم مع الأمر بمسؤولية، فمن يضمن أمننا اللغوي؟.

لم يوفّق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة بتعريف العولمة بأنّها :"جعل الشيء عالمياً [219]؛ لأنّ ذلك مرتهن بتأثير التغيّر الزمني قد كان متناسبا لحظة وضعه، ولكنّه غير متناسب مع تقدّم معطياته تماشيا مع زمننا.

[219] ج 3 صص233– 234

المشكلة

نحن أمام عصر سريع التطوّر، متسرّع المواقف والخيارات، حافل بالتجديد بين مصطلحيْ الأنثروبولوجيا اللغويّة والانطولوجيا. فالأول: دراسة الإنسان في محيطه الاجتماعي واللغوي، والثاني علم التوصيف ، توصيف المصطلحات. وبينهما تشتعر حربٌ اصطلاحية ضروسٌ بفعل سرعة احتكاكهما وانتشارهما، على مستوى شعوب الأرض، تلك الحرب التي نعني، شكّلتْ منظومة مصطلحات العولمة، **فما نصيبُ العربية منهما؟ وكيف يمكن تأطير الظاهرة وضبطُها ؟ أسئلة تُفضي إلى إيجاد معجم مصطلحات العولمة على الساحة البحثيّة العربيّة، فمن هو صانعه؟ وما هي مواصفاته؟**

فما هي العولمة؟

وهل اتفق المصطلحيّون على مرجعها القصدي؟ أم هل تعدّدت مقاصده المرجعيّة؟ وهل تستحق إعادة دراستها وفق مرتكزات المنهج المرجعي على الرغم مما كتب فيها؟

مفاهيمها

فالعولمة ضمن التعريفات الكثيرة التي أعطيت لها، هي:

- ثورة المعلومات
- الانفجار المعرفيّ
- المعلومات وانتشار الثقافة والسلع.
- "حركة لا يمكن لأحدٍ أنْ يعزل نفسه خارجها أو ينأى عن تأثيراتها".
- النزوع الثقافي الذي يبدو في ظاهره جديداً

- ويسميها البعض النظام العالمي الجديد، أو يُقال إنّ العالم بات قريةً واحدةً تهاوت معها الحدود القومية ليسود مركز عالميٍ وتقنيٍ واقتصاديٍ وثقافي".
- **التحكّم عن بُعد أو مركزية العالم، النظام العالمي الجديد.**
- تسهيل اتصال الناس ببعضهم
- التحكّم عن بُعد : (ريموت كونترول وأكثر من ذلك)

بتنا نسمع بمصطلحات كثيرة نتيجة ترددها:

- آليات بلا سائقين
- برمجة بلا مبرمجين
- ترجمة بلا مترجمين
- تعليم عن بعد
- جامعات افتراضية
- جيرة بلا قرب[220]
- حضور بلا وجود
- رواية بلا نهاية
- كتابة بلا أقلام
- مجتمع افتراضي
- مجتمع بلا نقد
- مصانع بلا عمال
- مكاتب بلا جدران

[220] نبيل علي: اللغة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة الكويت العدد 276 سنة 2001 م ، ص 15

- مكتبات بلا رفوف
- موظفون بلا مكاتب
- هواتف بلا أرقام

وتنقسم إلى :عولمة طوعيّة وعولمة فرضية . فالطوعية واقعة على اختيار المستهلك لها ولما تحمل من تسميات ومسميّات ، وأخرى فرْضية إذْ لا استغناء للفرد عنها، فيحملها مع مصطلحاتها التي شكّلت هيمنة كبرى على منشعبات حياتنا وباتت حاجة ملحّة بما تحيطنا به من إعلان وطريقة عرض وإغراء، وسبل تيسير وتسهيل أمور المعيشة اختصارا في الزمن وشعورا بلذة مواكبة التقدّم ومواكبة العصر رمياً بمصطلح التخلّف جانباً . من هنا أحاطت بنا مصطلحات كثيرة من كلّ جانب، ولا سيّما مصطلحات التواصل والألعاب أمام الناشئة الذين أُولعوا بها شغفاً، فما تسنّى لهم الاطّلاع على تراثٍ نفيس.

اشتقاقها

يرجع اشتقاق العولمة إلى صيغة اسم الفعل"فوعلة" الذي يعني فرض نهج بذاته ومصالح وقيم ثقافية بذاتها. وكلّ ما تراه القوّة ذات الهيمنة أمراً نافعاً وضرورياً لها وفاء لمصالحها[221] ، فهل تصدّقون أنّ العولمة كادت تلغي مصطلحات كثيرة منها، مصطلح "استشراق" وفيرت مراجع مصطلحات أخرى كمصطلح مثقف، إذْ كان مصطلح المثقف يرتبط بزمانه وعُدتِّهِ وأدواتِهِ ومعارفِهِ وثقافةِ عصرِه ، وجمهورٍ يخاطبه، وهي ثوابتُ لا تتغيّر؟

وهل يصحّ الحكم- إذا تغيّرت تلك الثوابت- على القول: إنّ المثقّف سابقاً هو نفسه مثقّف الحاضر؟

[221] العولمة وأزمة المصطلح، ص 167.

وهل يعتبر مثقّفاً – في أيّامنا – من لا يجيد الانترنيت ، والفيس بوك ، واللمْحة السّريعة والاشتغال على تحديث شخصيته وتطويرها في سبيل عرض الفكرة و...؟ فمصطلح المثقف المعوْلَمَ قدْ تفرّغ من مضمونه السابق ليحمل مفهوماً آخرَ مستجدّاً، فهذا أول انتصار يذكر أن المثقف محكوم بفضاء اجتماعي وفضاء ثقافي عبر اللغة والموروث الثقافي، وتحكمه سلطة تمثّل الشرعيّة عبر قدرتها على فرض القرار وإسباغها الشرعيّة على ذاتها من خلال إعادة قراءة التراث الذي يسهم في بناء الذاكرة الجمعيّة، وبالتالي تفرض فضاءً من المباح والمحظور. فالمثقفون بتعبير (جمال الدين الأفغاني) : "هم أولئك الذين يتمتعون بروح الفلسفة النقدية ويستخدمونها في مراجعة ماضيهم والتأمل في حاضرهم ، لكي يفسروا النبل الإنساني ويضيئوا لأبناء أمّتهم ويرشدوا الى سواء السبيل".

من هنا تتمثّل هجمة العولمة بِـ :

- إلغاء مصطلحات قديمة ، فما عُدنا نسمع بمصطلح الاستشراق على سبيل المثال بعد العولمة، ولا يظنّن ظانّ أنّ مصطلح العولمة جاء امتداداً لمصطلح الاستشراق الذي كان يعنيه اكتشاف الشرق والتعاطي مع مصطلحاته من أجل الدخول إليه والنفاذ به إلى جهة مشبوهة مت التضليل بنوايا لا يعلمها إلا الله سلبية أو إيجابيّة أو عفويّة لا فرق، المهمّ أنّها توزّعت على مدارس . غير أنّ العولمة نشأت اقتصاديّة لتوسيع رقعة الرأسمالية العالميّة؛ لأنّها اتخذت منحى سلطوياً تسلُّطيّاً باتجاه توحيد الحضارة العالمية، وهتك حجب المجتمعات بتحكّم مركزيٍّ خطير ، إلا أنّها لم تُفلح في إلغاء الخصوصية، وأملنا في أن تسير منافذ حضارتنا وثقافتنا في اتجاههم فينبهرون بها وقد تكون كالطوفان العظيم تنقلب عليهم.

- ولا يمكننا مقارنة العولمة بالعلمانيّة التي هي التخلّي عن الدين أو اللادينيّة بنسف تعاليم الدين. وهو مصطلح تنضوي تحت ظلّه مصطلحاتٌ كثيرةٌ مبنيةٌ على مفهوم القوة والسيطرة بفعل المركزية، وهذا ما يعنينا في هذا السياق، التصدّي لهجمة مصطلحاتها لدرء المخاطر، إن وُجدت.

دور المصطلح في التّصدّي

في ظلّ استحداث ألفاظ طارئة بفضل ما سبق، لا بدّ من أن تنزل تلك الألفاظ منزلة حيّة من الاستعمال اللفظيّ والكتابيّ على السّواء، تمكّن صانع المعجم من الحصول على المدوّنة من خلال التصاريح والتغريدات المنقولة خطّياً... ولا بدّ من أن يستخدم الكُتّاب ألفاظاً حديثةً من متفرّعات العولمة ومنظومتها الاصطلاحيّة، ولا بدّ من إدراجها في إبداعاتهم فتحفل بها ذاكرة المؤلِّف والمترجم الذي يواكب العصر، ولا سيما المطّلع على معطيات التكنولوجيا، فالحاجة ماسّة إلى مسحٍ شاملٍ لكثيرٍ من الألفاظ والمصطلحات المعنيّة بالدراسة. **فهل يحلّ الحاسوب محلّ الإنسان في صنعه؟ وإلى أي مدى يمكن أن نثق بترجماته ؟ وهل يقتصر دوره على تسهيل مهامه في تخزين المدونة؟ إذْ** خفّفت على العربي العودةَ إلى مضارب البادية لتسجيل مقولاتهم، أو نقل ما صحّ عنهم، وهل بقيت البادية أمام كشّاف العولمة؟.

هل نعتبر أن صناعة المعجم الذي نحن بصدد الحديث عنه سيوضع لأبناء هذا الجيل؟ أم لأجيال قادمة؟ طبعاً للمترجمين المعاصرين الحاليين، ولعامّة المتعاملين اللاحقين؟ وهل يضعه شخص واحد؟.

وهل يُدمَج معجم مصطلحات العولمة في المعجم اللغويّ العامّ ؟ أم هل نجد معجماً خاصاً بمصطلحات منظومة العولمة فيركن المترجم إلى عدّة معاجم، أثناء الترجمة، ليقرّب الفكرة إلى القارئ : من وإلى اللغتين الأصل والهدف؟

وهل نحن بحاجة إلى معجم مصطلحات يضاف إلى الكمّ المعجميّ الكبير الذي تعجّ به المكتبة العربية؟ أم هل نحن بحاجة إلى معجم سياقيّ؟

وهل ينفع معجم أحادي اللغة ولا سيما أن معظم ما يفِدُ إلينا من ألفاظ هي من غير أصل عربي؟، فبأيّ معجم يستعين المترجم؟

وما هو المعجم الأفضل الذي يواكب حركة تلك المنظومة؟ وإلى متى تدوم مادّته؟ وهل يستمرّ معجم مصطلحات العولمة ؟ أم هل ينتهي بانقضائها؟ وكيف يقدّر له أن يفي بحاجات العصر؟

بعد ذلك نهدف إلى :

- إثارة قضيّة مهمّة في مجال رصد مسيرة اللغة ورصد مستويات الألفاظ والتعابير الطارئة والدّخيلة والمستعملة في عصر العولمة.
- مواكبة الكم الهائل من الكلمات والعمل على توحيدها وإبراز الرائج منها مع ذكر متعدّدها في المفهوم الواحد، والإحالة في المعجم عينه إلى الأكثر رواجاً في الاستخدام.
- إعانة المترجم وتخفيف المسؤولية عنه بإيعازه إلى وثيقة ينقل عنها
- وضع وثيقة للأجيال القادمة بتصوير واقع العربية بين لغات شعوب الأرض ولا سيما الإنكليزية.

نتعرّض ، إذاً، لظاهرة الطارئ والدخيل في مسيرة اللغة المعاصرة في واقعنا المعيش الذي بتنا نسمع عن مصطلح الأمن اللغوي ، ومصطلح انقراض اللغات، وصراع الحضارات وغير ذلك مما يُلازم ذلك من تقنيات وأدوات ووسائل ، يروم البحث **إلى إبرازها مع تسمياتها ومسمّياتها، والتسليم بالإقرار والرواج والانتشار، من دون اعتراض أو تبنٍّ**؛ لتأتي المعالجة عبر منهجٍ وصفيٍّ يرصد ويحلل ويحصي ويقارن المصطلحات المدروسة، ويدعو إلى دراستها ، وتعميم الأحكام من خلال استخلاص تجارب الآخرين من خلال الاستعمال والتفاعل؛ للحثّ على خوض غمار الصناعة المعجميّة، والإكثار من ذلك حتى تُثار زوبعةُ التأليف والرصد.

كنّا نسمع بمعجم الدخيل والمولّد ومعجم ما استعجم ومعجم .... التي انقرضت بانقراض محتوياتها فهي معاجم مرحليّة، وقد تكون مصطلحات العولمة التي نعيشها اليوم كذلك مرحليّة، إذا عصفت بالكرة الأرضيّة هزّة تغيرية حضاريّة جديدة لمرحلة ما بعد العولمة .

لنستفد من تجربة شعوب الأرض من اجتياح اللغات لهم كما حصل للعربية في الأندلس، فكيف تعامل المجتمع الأندلسي مع العربية في المجتمع الجديد؟ فأوّل ما فعلوه أنّهم عمدوا إلى إيجاد معاجم [222].

لم يكن أمر الاهتمام بوضع معجم معاصر طارئاً، فمنذ معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي كان معجمٌ بدافع الحاجة، وأخذ واضعو المعجم بعده بانتقاء ما يتناسب مع تطلعات عصره، وحاجة المجتمع إليه، فتَلَعَّبَ بالمادة التي وضعها معجم العين ترتيباً وتصنيفاً وحذفاً أو إضافة وغير ذلك حسب حاجة الواضع... إلى مراحل بعيدة.

[222] راجع النشاط المعجمي في الأندلس : يوسف عيد ، دار الجيل بيروت ،ط1 ، 1992 ، ص 31 و 32 ثم ص 107وما بعدها.

المبحث الثاني: التنظير لوضع معجم على مستوى مترجمي العصر

بعدها ما زلنا نسمع "بالمعجم المنشود" المعجم التطوري القائم على التحديث المستمر،إذ أصبحت اللفظة مصطلحاً متجدّداً مستمرّاً يحمل معاناة الحاجة إليها ومعاناة جيل أطلقه عدنان الخطيب في كتابه المعجم العربي بين الماضي والحاضر[223] ، ولم يكن ما طرحه الشيخ عبد الله العلايلي ببعيد عن ذاك الطرح عندما وضع" مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد"[224]، وفي كلّ الندوات والمؤتمرات نسمع بدعوات إلى إيجاد المعجم التاريخي والمعجم التطوّري، والأنظار حالياً على معجم الدوحة التاريخي، ونحن ننتظر معجم المملكة، وشبه جزيرة العرب.

لم تكن الدعوة طارئةً أو جديدةً إلى وضع معجم جديد؛ لأنّ اللغة كائن حيّ، ولكنّ الحاجة الآن أكبر نظراً لدفق الاقتراض، والدخيل من الألفاظ، **انطلاقاً من الحاجة الماسة إلى ذلك.لكنّ الحاجة أضحت ملحّة إلى وضعه من قِبَل أفراد في ظلّ غياب بارز للمعنيين الرسميين ، وهجوم فاضح للسلع والمبتكرات، وضرورة آسرة للتفاعل والتواصل والاندماج** ، (وأي دور للمجامع اللغوية وأين هي في ظلّ تقريب المسافات وتلاشي عقبات السفر والمواصلات لتأمين اللقاءات والاجتماعات) غارقون في خلافاتهم الفكرية وانغلاقاتهم السياسيّة والتبعيّة.

لذلك سينحصر الحديث عن معجم مصطلحات العولمة التي تطال، بسعتها، سائر المنظومة ، ومجالات شتّى أبرزها وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي ومصطلحاتها، إضافة إلى أي معجم يتعلق بالموضوع بجهد شخصي فرديّ. ويمكن لصانع المعجم المزمع صنعُه أن يُوزّعَ على أبوابٍ تُراعى فيها قضيتا: الشمول والترتيب، تطبيقاً على الإعلام ، والمقتنيات الحضاريّة

[223] المعجم العربي بين الماضي والحاضر : عنان الخطيب ، مكتبة لبنان ناشرون ط2 ، ص8 ومعجم القرن العشرين العربي الذي نريد ص9

[224] طبع في مصر 1938 وأثار ضجة في الأوساط العلمية

والتقانة وإدراجها باسمها الرائج محليّاً، كألفاظ الخطاب والتواصل، والشخصنة لا تفي بالغرض المطوب، مع الأخذ بالحسبان انقراض سريع لغيرها من التسميات ، فكثيرا ما كنا نسمع بشريحة الحفظ والذاكرة "ديسك" فصارت "سي دي"، ثم "فلاش ميوري" أو "يو أس بي" من المختصرات الأجنبية إذ انعدمت بانعدام الحاجة.

وعلى معجم مصطلحات العولمة التركيز على الأسماء المصطلحات وهي الكثرة الساحقة، وعلى الأفعال والجمل والتراكيب والاختصارات والرموز؛ لأنّ جُلّ الكلمات التي تحتشد في هذا المعجم المختصّ هي تعابير فنّيّة في مجالها لا تحتاج إلى تقنيات المعجم العام القديم: كاعتماد جذر الكلمة وذكر اشتقاق اللفظة أو تذكيرها وتأنيثها، ولا يلحظ أنها ترِدّ بصيغة أفعال إلا نادراً.

وهي دعوة لم تكن ترفاً فكريّاً أو معجميّاً ؛ لأنّنا نجد فيه ما يخوّلنا أنْ نجدَ التبريراتِ الكافيةَ والمنهجَ الواضح والخطّة التامّة، ولن يكون هذا المعجم الذي ندعو إلى إيجاده:

- نقلاً لمعجم قديم
- أو إعادة تبيوب وترتيب
- ويجب أن يكون فيه تخفيف للرموز المألوفة في صناعة المعجم المعتاد، مثل: رمز "م" للمؤنث و"ج" للجمع وغير ذلك
- ويجب ألا يتوقّف عند الاختلافات المتّصلة بالموقع الجغرافيّ، ولا الانتماء الاجتماعيّ، ولا التعاقب الزمنيّ، ولا الاختلافات المتّصلة بمجال الاستعمال اللغويّ، ولا بنمط الاتصال، بل يتبنّاها جميعها "دكمة" مركومة.
- ولن نستغني عن العودة إلى بعض التقابلات مع اللغة بشكلٍ عامٍّ لرصدِ بعض تغيير مستويات الدلالة والاستخدام ، كما سيكون التطبيق، إلا أننا سنقع في مسألة رسم الكلمات بشكلٍ صوتيٍّ فونولوجيٍّ معرّبٍ إزاءها

نتخلص من تعقيدات استخدامها بعدم زجّ المادة المعجميّة في أتون العموميّات، وقرن اللفظة بمقابلها الأجنبي ولاسيما الإنكليزي .

- وأن يتجنّب الإحالات، قدر الإمكان، إلى أبواب المعجم عينه، بمعنى أننا نروم إلى تصنيف معجم مصطلحات العولمة أحادي اللغة المفروضة عليه، حكماً، لغة ثانية وثالثة مع ثبت ترجمة واضحه لمرجع كلّ مصطلح فلا يمكن معرفة المصطلح من دون ثبت مقابله الأجنبي معه، مع ترجمة مرجعة ترجمة وفيّة. وإن وُجدت فيجب أن تكون الإحالة إلى الأروج إذ يُراعَى معيار الرواج والشهرة الاستخداميّة.
- ولعلّ أهم ما يلفتنا في صناعة المعجم الذي ندعو إليه، عدم ضرورة الحاجة إلى مجمع لغوي يضبط المصطلحات ويخترعها أو يقيسها على طواعية اللغة والصرف والوزن ، في جوّ صرنا فيه مجتمعاً استهلاكياً، نستقبل السلعة مع تسميتها أو نحفظ تسميتها العربية من عامّة النّاس وسلائقهم، أو من رواج الترجمات العشوائيّة والعامّة التي تجعل من مادة المعجم مادة اصطلاحيّة توافقيّة رائجة فننقاد وراء الرائج، ولا داعٍ لإنفاق الوقت والاجتماعات اللغوية من أجل وضع كلمة أو ترجمة لمصطلح واحد أوحد، ولا أن نتصدّى للدخيل. إنّما الدور لصانع معجم العولمة يكمن في أنْ يرصد ويهتمّ بتجميع المادة من الألسن وصفحات الشابكة العنكبوتية ، ولا يمكن لمجمع لغويٍ معاصرٍ ،إنْ وُجد أن يحوش كلّ الدفق من الألفاظ. ولا يمكن تحديد مفهوم المثقّف الذي سيضطلع بتلك المسؤولية.
- وأن يكون إلكترونياً بحيث تحل فيه عقبات البحث والتنقيب والتقليب بشكل تلقائيّ تقلّبي يراعي الانتقاء ويتغلّب على الانّتقاء، بهدف الارتقاء.

- وأن يكون قابلا للتطوير والازدهار رحيب الصدر على الاستقبال والقبول والاستيعاب والتطوير.
- والأفضل أن تقترن كلّ لفظة بصورتها، وهيكلها أمام يسر الحوسبة اللغوية والتواصليّة. وإبراز الفروقات الصناعية المؤدية إلى الفروقات الاصطلاحية.

فهل نسعى إلى إيجاد مكانة مرموقة لمعجم عربي يضاهي المعاجم العالميّة أم أنّه يبقى حاجة ملحّة؟ فما دور الحاسوب الممعلم والقاموس المعولم والمصطلح الممعلم في ذلك؟ تتضح فيه :

- كلمات مقترضة
- الكتابة الصوتية للمصطلح فونتيكياً
- كلمات معربة
- كلمات مشتركة
- جناس
- انزياحات

المبحث الثالث: خصائص مصطلحات العولمة

لا بدّ من مواصفات تضبط عملية وضع مصطلحات العولمة، تنبني على مجموعة شروط توعوية تتعلق بالمصطلحيين العرب ، فلا بدّ لدارس أوضاع اللغات ولا سيما العربية ومصطلحاتها، في عصر العولمة من أن يضع في الحسبان دراستها وفق معايير تجعلها أكثر جدوى بـ:

- أن يأمن جانب فخّ العولمة وإرهاصاتها
- وأن يعمل على إزالة عقدة النقص اللغويّة التي نعتبرها أم القضايا أمام صراع اللغات في الجغرافيا اللغويّة وتغلغل العولمة فيها
- أن يبتعد عن الانبهار الأعمى بروّاد العلوم اللغويّة غير العرب مع التسليم بتحري الدقة بمصادر نقلهم والتدقيق في مدى اطّلاعهم على تراثنا العربي، وعلى نتاج علمائنا الأوائل. فليس أدلّ مما نقله جاكبسون عن الجاحظ في مسيرة ألف ومئة سنة بينهما من دون أن يشير الأول إلى الاقتباس عن الآخر، ومن غير المعقول أن يكون من باب توارد الخواطر العلمية إلى هذا الحد من الدقّة والاقتباس، فينسب الفضل للأحدث [225].
- وأن يتجنّب صرعة العولمة باختلاق حروف أبجديتها المقيتة، ليصل إلى النظر في مصطلحات أفرزتها العولمة للعمل على التصدي لها بمراقبة تنشيط الترجمات وتحديد أهدافها وفق عادات وتقاليد مجتمعاتنا العربيّة.
- ولا بدّ من تكثيف دور المجامع اللغوية الإلكترونية إن اتفقوا على رأي في هذا الواقع المتشرزم.

[225] راجع مقالتنا في مجلة العربي الكويتية ، بعنوان : هل قرأ ياكبسون كتب الجاحظ؟ العدد 687 . https://alarabi.nccal.gov.kw/Home/Article/19166

- ولا بد كذلك من أن يترافق عملا التأليف والترجمة معاً فلا شيء يكشف النقص في المصطلح مثل الترجمة **ولا شيء يجعل المصطلح يشيع كالتأليف باللغة الأم**.

وأخيراً، لن نجد هذه المرة صانعاً واحداً للمعجم بل نجد مصنفاً جامعاً ، لأنّ المادة المعولمة أصبحت واقعاً يعيشه المتكلم الذي لا يحتاج إلى الاستعانة لمعرفته حالياً بمعجم ، بل يحتاج إلى توثيق ليضع في متناول المترجم مادة علمية، ولمن من سيأتي بعد قرون كما حصل لبعض المعاجم التي انقرضت بانقراض المادة التي تتضمّن مصطلحات عاصرناها، كمعجم الغريب ، ومعجم الدخيل ومعجم الألفاظ المعرّبة ، والعبرة في الشابكة العنكبوتية التي يناط بها تخزين ذلك المعجم لتسهيل عملية البحث والتنقيب، إن لم يسبتد بنا المتحكم العالمي بذاكرة الاستخدام العالمي فيطمس كل ذاكرة البشرية الالكترونية التي أفقدت البشرية الجزء الأكبر من استخدام ذاكرتهم والاعتماد عليها، فتبقى من دون تخزين أو تدوين كالمكتبات الباقيات إلى ما لا نهاية.

فالذي يصنع هذا المعجم وسائط الكمبيوتر وعامة مستخدمي وسائل الاتصال ومجموعة من المهتمين بعيدا عن عيون المسؤولين في الحكومات العربية ومؤسساتهم الزاهرة، وفي ما سبق عرضنا لمعايير الوضع ، فهل بينكم مُبادرون؟

الفصل السادس

علم المصطلح ومستقبل العربية

تصدّرت قضايا الإعجاز العلمي صدارة في نسبة اكتشافات علمية وفق معطيات العصر أنها مذكورة في القرآن الكريم تمّ اكتشافها فيه بعد اكتشاف العلم ، فانبجست منها اصطلاحات كثيرة ، وأطلقت عليها أخرى. وقام مستقبل العلم على مستقبل تلك الاكتشافات، وبالتالي كانت العبرة كبيرة لمصطلحاتها ما تجعل مستقبل لغتنا العربية زاخراً بها مقترنة بين العلم والقرآن، تجعل لغتنا أكثر مواكبة لمعطيات العلم من خلال تلك المفاتيح، وتلك المصطلحات.

المبحث الأول : قرأنة المصطلح العلمي وآفاق البحث العلمي

1- المقصود بالقرأنة

تعني القرأنة ابتكار المصطلح العربي من القرآن الكريم، بأنْ نولّد مصطلحاً من الآيات القرآنية متناسباً مع معطيات دراسة الإعجاز العلمي وابتكاراته في عصرنا ، فكثيراً ما نسمع عن اكتشافات متعدّدة مع تقدّم العلم تشير إلى أن هذا الاكتشاف أو ذاك الاختراع مذكور في القرآن الكريم منذ ما يزيد على ألف وأربعمئة سنة، ما يثبت صحة الإعجاز العلمي في القرآن مقروناً بصحّة الاكتشافات العلميّة، فتفتّحت العيون على العلم والتماس وجوهه في القرآن

الكريم. إلا أنّ الذي يثير قلق الغيور لماذا لم يكتشف علماؤنا العرب المسلمون الاختراع من منشئه الأصل السابق قِدَما للبحث الحديث؟، ولماذا لم يعمدوا إلى البحث عن المصطلح العلمي الملائم لذلك في لغة القرآن ولغتنا اليومية؟، بدل أن نعيش اتكاليين ننتظر المصطلحات والتسميات مُعلّبة.

لعلّ مردّ ذلك إلى عدم وجود مصطلح عربي أرومته القرآن الكريم أو مذكور في آية من آياته يواكب المفاهيم العلمية المتتالية. فعلم المصطلح العربي يدعو إلى قرأنة المصطلحات والتسليم بالواقع ليتعوّد باحثونا على التأقلم مع المصطلح العلمي التراثي أو المستنبط من التراث وبخاصة القرآن والسنة النبوية الشريفة والمعاجم اللغوية بلغة عربية الأصل والهُوية والانتماء، بالتماس المناسبات بين الألفاظ اللغويّة ومفاهيمها الاصطلاحيّة. وذلك بأخذ الكلمة العربيّة المذكورة في القرآن الكريم وتشكيل اشتقاقات اصطلاحيّة منها تدلّ على حالات المفهوم العلميّ وتحديد مراحل ذلك المصطلح المولّد، بالاستناد إلى تفاصيل عن الاكتشاف الذي يثبت ذلك مرفقاً بالمقابل الأجنبي واسم المكتشف العلمي إنْ أمكن، وتاريخ الاكتشاف، وذكر بعض التفاصيل والصور العلميّة الملوّنة وغيرها ممّا يثبت صحّة المذهب العلمي.

ذلك بهدف توجيه البحث العلمي إلى الاتصال بالقرآن الكريم وحضّ الباحثين العرب على التعمّق في خفايا اللغة القرآنية المعجزة، لعلَّ ذلك يمهّد لمكتشفين من خلال تدارس القرآن الكريم بالسبق العلمي والتفكير

بمصطلحاتٍ عربيةٍ، وفهم الذّهنيّة العلميّة الموائمة لذلك الابتكار أو غيره بذهنيّة عربيّة، باستخدام مصطلحٍ واضحٍ موحّدٍ ثم لِيُعمّم على باقي الباحثين. أخصّ بالذكر أبناء الأمة الذين يتخصّصون في شتى الميادين العلميّة خارج الأقطار العربية أو داخلها بلغة غير العربية.

ولأنّ قضيّة الإعجاز العلميّ القرآنيّ شغلت كثيراً من الباحثين، ثم تولّوا يعرضونها شرحاً وتفصيلاً، قوامه أسرار اللغة، وهو جهد ليس باليسير، من هؤلاء محمد زغلول النجار في أبحاثه المتعدّدة في خلق الأرض والكون في القرآن الكريم، ومحمد علي البار في كتابه (خلق الإنسان بين الطب والقرآن) ومحمد فياض في كتابه (إعجاز آيات القرآن في بيان خلق الإنسان) وغيرهم...

يحتاج البحث في هذا المضمار إلى مساعدة اللغويين، والعودة إلى معاجم اللغة والبحث عن معنى قد يكون نادراً في سياق ما، بارزاً في سياق النص الإعجاز العلمي، في شتّى المواضيع القرآنيّة؛ إلا أننا ما وجدنا كثيراً ممن اتجه إلى إيجاد مصطلح علميّ مستمدّ من القرآن، يعين الباحثين في مجالات العلوم من أبناء الأمة على التفكير العلمي بلغتنا العربية، وبالتالي اكتشاف الإعجاز العلمي أوّلاً، ثم التعميم أو لفت النظر إلى إمكانية البحث في ذلك الموضوع أو غيره؛ لأنّ تشكيل المصطلح المقرأن يتطلّب تعمّقاً في أصول اللغة وحناياها، عند الباحثين في مثل تلك المواضيع، يبرز همهم فقط لإبراز الإعجاز، فما وجدنا من يطمح إلى جعل المصطلحات القرآنية أداة بحثٍ

جديدةٍ في الآفاق العلميّة، فضلاً عن معرفة الأصول العلميّة بلغاتٍ أجنبيةٍ وإعلاء شأنِ المنهج المرجعيّ الاصطلاحي المقارن.

وفي المجال التطبيقي يعتبر "كتاب إعجاز القرآن في ما تخفيه الأرحام" لمؤلفه كريم الأغر خير مشير إلى ما أدعو إليه بحيث عمل جاهداً على إبراز المفاهيم العلميّة المعجزة بالقرآن الكريم بمقارنتها بسواها من المفاهيم العلمية المكتشفة في مجال المرحلة الجينية للإنسان وتكوينه، مؤيدا ما يذهب إليه بشواهد من القرآن والسنة والمعاجم اللغوية؛ غير أنه حاول عن غير قصد توليد مصطلحات لم تكن كافية وبإمكان اللغويين وضعها، وحسبه أنه تجشم أعباء كثيرة ومخاطر للتوفيق بين المفاهيم التي رمى إليها، والمدلول العلمي، ما جعل أنظاري تتّجه إلى الخوض في غمار مصطلح يجسّد الحالة الجينيّة ومسيرتها الزمنيّة والتكوينيّة، بهدف فهم العربية أولا ثم المفاهيم العلمية فيها وبعدها إفساح المجال أمام تادارسين إلى التعامل مع مادة عربية الطابع، والوجود.

ومن الضروري عرض بعضٍ من هذه المصطلحات التي وجدت مراجعها منذ نزل القرآن الكريم، وأشارت إليها الأحاديث النبوية، ليفتح هذا القديم آفاقاً جديدة للبحث الحديث في المصطلحات العلميّة، إليكم جزءا منها، ولا مجال هنا لإثباتها كاملة، لتشمل كلّ المصطلحات العلمية التي أشار القرآن الكريم إلى مفاهيمها بدل نقلها من غير العربية ولا استغناء عن ذلك

في تلاقح العلوم والثقافات، من باب التمثيل لا الشمول، سيتمّ لفت النظر إلى مصطلحات خلق الإنسان بين الطب والقرآن:

الجذر	المصطلح	المقولة	الوزن	ملاحظات
م ا ء	الماء	لفظ يخصّ الجنسين		راجع "مَنِيّ"
السياق القرآني	خُلق من ماءٍ دافق (سورة الطارق6)			
المعنى اللغوي	وجعلنا من الماء كلّ شيء حيّ(الأنبياء 130)			
الحديث الداعم	قال (ص) "ماء الرجل أبيض وماء أصفر" أخرجه مسلم في صحيحه 315			
المعنى المفهومي	ماء يخرج من بين الصلب والترائب يخص المرأة والرجل			

الجذر	المصطلح	المقولة	الوزن	ملاحظات
م ن ي	مني	اسم		

السياق القرآني	ألم يك نطفة من مني يمنى (سورة القيامة37)
المعنى اللغوي	ماء ينزل من إحليل الرجل الذي يتمنى الشهوة حين ينزل
الحديث الداعم	ماء الرجل غليظ وماء المرأة رقيق أصفر فمن أيهما علا يكون الشبه منه أخرجه مسلم
المعنى المفهومي	ماء الرجل يرافقه شهوة في نزوله لإخصاب البويضة

الجذر	المصطلح	المقولة	الوزن	ملاحظات
ن ط ف	نطفة	اسم		نطفة الرجل ونطفة المرأة (جزء من ماء مشترك بين الرجل والمرأة)
السياق القرآني	ألم يك نطفة من مني يمنى (سورة القيامة37)			

المعنى اللغوي	النطفة القليل من الماء (لسان العرب)(جعل نسله من سلالة من ماء مهين) السجدة8 الماء المهين القليل الضعيف لسان العرب م هـ ن
الحديث الداعم	ما من كل الماء يكون الولد أخرجه مسلم
المعنى المفهومي	ليست كل منيّ الرجل (حقيقة علمية اكتشفها سبلانزي 1729)

الجذر	المصطلح	المقولة	الوزن	ملاحظات
ن ط ف (س ل ل)	سلالة	اسم		
السياق القرآني	ثم جعل نسله من ماء مهين (السجدة8)			
المعنى اللغوي	تشير إلى البويضة (ومن للتبعيض) ومعنى السمكة الطويلة من هنها يتشابه الحيوان المنوي بالسمكة من حيث المحيط والحركة ومن معاني السلالة الخروج من ضيق ومن معانيها السير السريع			
الحديث الداعم				

المعنى المفهومي	تسمى النطفة سلالة لأنها جزء صغير من السائل المنوي الذي يحتويه ماء التخلق (المني) وشكل هذا الجزء سمكة طويلة وهو يخرج برفق من ماء التخلق بواسطة السباحة، ويزدحم عند مضيق عنق الرحم فيخرج من الزحام ومن المضيق بواسطة السباحة ويسير بسرعة بغية التلقيح.

الجذر	المصطلح	المقولة	الوزن	ملاحظات
ن ط ف	مستودع النطف			
السياق القرآني	وهو الذي أنشأكم من نفس واحدة فمستقر ومستودع (سورة الأنعام98)			
المعنى اللغوي	المستودع المكان الذي تجعل فيه الوديعة، يقال استودعته وديعة إذا استحفظته إياها (لسان العرب و د ع). وفي الآية (هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا) (سورة الإنسان1)			
المعنى المفهومي	مكان وجود النطفة قبل التخلق (لم يكن شيئا مذكورا)، واختلف علماء التفسير في تحديد موقع هذا المستودع.			
مواقع المستودعات	عند الرجل الخصية والبربخ هز المستودع على وجه الخصوص. وعند المرأة هو المبيض على وجه العموم والحويصلة على وجه الخصوص			

الحديث الداعم	"إن النطف تتخلّق قبل أن تخرج بكثير، وأنّها توضع في مخابىء تحفظها من التلف مع السائل المنوي إلى أن يحين وقت خروجها

الجذر	المصطلح	المقولة	الوزن	ملاحظات
ن ط ف	نطفة الأمشاج	صفة بصيغة الجمع		
السياق القرآني	إنا خلقناكم من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعا بصيرا (سورة الإنسان2)			
المعنى اللغوي	النطفة الأمشاج: مشجت: خلطت الصحاح للجوهري المختلطة، قال الفراء: أمشاج أخلاط ماء الرجل والمرأة			
الحديث الداعم	"من كلٍّ يخلق: من نطفة الرجل ونطفة المرأة" أخرجه أحمد الواو تفيد الجمع			
المعنى المفهومي	دخول ماء الرجل (النطفة) إلى ماء المرأة (النطفة الصفراء) والاختلاط به			
توضيح تابع	ورد في الآية: هو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً (سورة الفرقان الآية54)			

	صهر: يعني الاندماج والخلط ووجود هذه اللفظ في سياق لفظة ماء يؤكد اختلاط النطف لتؤلف صفات جديدة

الجذر	المصطلح			
ن ط ف(ص هـ ر)	الانصهار			
السياق القرآني	وهو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً (سورة الفرقان الآية 54)			
المعنى اللغوي	الاندماج والاختلاط بتغيير في صفات الماءين ماء الرجل وماء المرأة			
المعنى المفهومي	البويضة المخصبة			
الحديث الداعم	"إن الله إذا أراد النسمة فجامع الرجل المرأة طار ماؤها في كلّ عِرقٍ وعصب منها، فإذا كان يوم السابع جمعه الله تعالى ثم أحضر له كل عرق بينه وبين آدم: ثم قرأ لأي أي صورة ما شاء ركبك" أخرجه الطبراني توضيح الطيران بمعنى الانتشار والعرق: هو الصبغيات توضيح (الحمض النووي) DNA			

الجذر	المصطلح	المقولة	الوزن	ملاحظات
ن ط ف (ع ر ق)	العِرق			
السياق القرآني	–			
المعنى اللغوي	نواة النطفة الأنثوية (البويضة) التي تحتوي على عروق مماثلة فتطير وتنتشر عروق هذا السائل المنوي في عروق البويضة.			
المعنى المفهومي	الصبغيات			
الحديث الداعم	تزوجوا في العرق الصالح فإن العرق دساس أخرجه السخاوي وفي سياق حديث آخر: ..هذا لعله نزعة عرق له..(أخرجه مسلم)			

الجذر	المصطلح	المقولة	الوزن	ملاحظات
غ ي ض	الغيض			
السياق القرآني	(الله يعلم ما تحمل كل أنثى وما تغيض به الأرحام وما تزداد وكل شيء عنده بمقدار)(سورة الرعد8)			
المعنى اللغوي	غاض نبع الردة أي أذهب ما نبع منها وظهر لسان العرب غ ي ض) وغاض الماء غيضا ومغلضا قلّ ونقص أو غار فذهب، أو نزل في الأرض وغاب فيها (المعجم الوسيط)			

المعنى المفهومي	يغيض وزن الرحم وينقص بعد الدورة الشهرية ويكون الحيض وسيلة لهذا الغيض، وهو دخول النطفة الأمشاج (المخصبة) إلى داخل الرحم عبر طريقة امتصاص قد تستغرق أسبوعاً أو أقل (يتعلق بحسب أيام الدورة) جدير ذكره أن الرحم هو عضو عضلي أجوف ذو جدار ثخين ومتين سمكه سنتيمتران ونصف، مكون من ثلاث طبقات.
توضيح	قد يعترض العامّة على أن الطلب تطوّر ليعرف جنس الجنين داخل الرحم (الايكوغرافي: الصورة)، ظنّاً منهم أنّ ما تغيض به الأرحام هو الجنين المكوّن: وأوّل رد هو استخدام (ما) التي لغير العاقل، طور قبل بثّ الروح. لكنّ الغيض هو المادة اللزجة المخصّبة التي في طور دخولها إلى الرحم قبل أن تبث فيها الروح، وهنا التحدي المعجز الذي لن يستطيع أحد أن يعرف جنس الغَيضة أثناء دخولها إلى الرحم، هذا إن ثبت في الرحم أو سقط (أجهض) نطفة مخلقة (ثابتة ومستمرة) وغير مخلقة (مجهضة)

الجذر	المصطلح	المقولة	الوزن	
غ ي ض	مرحلة الإغاضة	مصدر	أفعاله	

السياق القرآني	
المعنى المفهومي	مرحلة الغيض: الفترة التي تستغرقها فترة الغيض، وهي المعاكسة لمرحلة الإحاضة من دون حمل ، ومرحلة الإغاضة فترة انقطاع الحيض تمهيدا للحمل والتلقيح.

الجذر	المصطلح			
غ ي ض	الغيضة			
المعنى المفهومي	النطفة الأمشاج	(المخصبة) المستعدة للدخول إلى الرحم	حتى إتمام عملية الدخول والاستقرار	

وعليه فإن "لصياغة المصطلح ثوابت معرفية مطلقة، ولها نواميس لغويّة عامة كما لها مسالك نوعيّة خاصّة، وكلّ ذلك يمثّل الآليات التي تقتفيها المصطلحات"[226]، ضمن مراحل علميّةٍ دقيقةِ الوظيفة والتسمية، ولا داعٍ للاقتراض في هذه الحالة، إنما للتوليد واستنباط المصطلح العلمي كما سبق في

[226] عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع تونس، لاط، لاتا. ص10.

الجداول من النص القرآني والمعاجم اللغوية مدعّمة بالحديث النبوي الشريف، وفق معطيات العلم الحديث.

******

الخاتمة

لم تكن نهاية الرحلة في مرحلة التأسيس لوضع منهجٍ عربي بخصائص عربية يجمع القديم إلى الحديث في درس المصطلح العربي في هذا الكتاب، بعد الدعوة إلى استقلال علم المصطلح علماً دقيقاً متفرعّاً من علم اللغة والعام ، ومن الألسنية المعاصرة ، للتمييز بين مصطلحين : علم المصطلح والمصطلحية . أما فقه المصطلح فذو أصوول عربية وأما المصطلحية فقوامها غربي ينطبق على غير لغة ، إلا أن العربية تتخذ لنفسها تمايزاً خاصّاً يجعل الدفة تميل إليها في فقه المصطلح الذي رمنا منافذه ومداخله في المنهج الجديد الذي نصبو إليه.

ولم يكن هذا المنهج ، مدّعيا الكمال ؛ لأنه اجتهادُ فردٍ وهذا يتطلّب اجتهادَ أمة بل مؤسسات رسمية وولاة أمور، ناهيك عن طلابٍ نجباء وباحثينَ مجلّين، تقع عليهم مسؤولية استدراك كلّ نقصٍ يشوب أي صفحة أو فكرة من أفكار هذا المنهج الذي أردتُ له أن يكون شاملاً متكاملاً، ولكنّ استحالة الكمال لبني البشر قد تحول دون ذلك، وعليه فإنّي أعتزّ باستدراكاتكم وتوجيهات الزملاء المتخصصين.

ولا أخفي أنّ الهدف من فقه المصطلح العربي كان أن ندرأ عن المصطلحيين العرب تهمة الخلط المنهجي أو ما يُسمّى "**إشكالية المنهج** " الأكثر تداولاً في المؤتمرات العلميّة والمحافل الدوليّة، والمثيرة لانتباه الدارسين؛ لأن تأطير المنهج يؤدّي إلى توحيد الأهداف، وتوحيد التسميات، والتطلعات، وبالتالي المفاهيم والتصوّرات التي فزرناها من علم اللغة العام وخصصناها لعلم المصطلح، لنتعامل مع المرجع الدلالي القصدي الذي يحيل إليه المصطلح الواحد في العلم الواحد ، وإنْ تنوع في العلم الواحد فهو المتغايروإن

تنوّع بين علمين متقاربين فهو المتجانس وإن كان تنوّعه بين مجموعة علوم فهو المتداخل.

أما الهدف الآخر من نقد المنهج المرجعي فكان اعتماد معابر المرجع الدلالي إلى اللفظ، ومن اللفظ إلى المراجع الدلالية ، وكان ثمّة اقتناع بأنّ دراسة المصطلح يجب أن تسير بالعبور من اللفظ إلى المعنى وبالعبور من المعنى إلى اللفظ في آن، لتسلس لها طرق الدراسة المصطلحيّة اللفظيّة والمرجعية ، وهو التشارك بين علم المعجم ومضمون المادة الاصطلاحية ذات المرجع العلمي المحدّد في كل ميادين العلم، ولا سيما العلوم العربية.

وكم كنت أتمنى لو يساعدني باحثون تطبيق منهجي هذا الذي خصّت غماره على صفحات هذا الكتاب ، بأن يطبقوه على كل مصطلحات التراث العربي : النحويّة منها والبلاغيّة والعلميّة والاستشفائية والنقدية والحضارية وكلّ ميادين العلم ، ثم محاولة تطبيقه على المصطلحات اللسانيّة والحدثية ، الصوتية منها والشعريّة والأسلوبيّة والنقديّة والتأويليّة والسيميائيّة وغيرها، لأدّت عناصره يُسراً في التنقيب والوصول إلى الهدف – على ما أزعم– انطلاقاً من الشغف البحثي الذي أحمله تجاه هذا علم المصطلح و جرّاء الدعوة الكبيرة إلى استقلاله ، ثمّ إطلاقه في العلوم البينيّة على الساحة البحثية في كلّ الاختصاصات الجامعيّة.

فسمحت لي هذه التجربة ، التي خضتها منذ العام 1999 م، أن أرصد كلّ مصطلحات النحو العربي في كل عصر على حدة ، ثم أثر تداخلها مع البلاغة واستقلال مصطلحات منها في علم دون علم آخر، ثم عند المفسرين ، ثم عند اللسانيين ، فمعاصرو العولمة ودارسو إعجاز العلمي للقرآن الكريم، لأحصل على نتيجة مُرْضِية من تأصيل المصطلحات وتأثيلها من اتجاهات متعددة : أصلها اللغوي والاشتقاقي

والصـــرفي والتصـــريفي والمرجعي والقياس عليها، ما جعلني أثق بأن هذا المنهج المطروق يهـدف إلى التوغّـل إلى ذهن علمـاء العرب القـدمـاء منهم والمحدثين ، لمعرفـة طريقـة تفكيرهم في وضع مصطلحاتهم فيخفّ اللوم ، ونلتمس العذر، ونفهم القصد ، وننطلق من فهم كيف كتبوا لمعاصـريهم لنكتب لمعاصـرينا بل وننقل لهم فهمنا لسـابقينا ، لنعتد عندها بتراثنا التليد ، ولثمّن قيمة المصـطلحات المدروسـة والتي تنتظر الدراسـة، فيصـبح بذلك اعتمادنا على أنفســنا لا أن نبقى اتكاليين ، ولا ننتظر من الســابقين أن يخبرونا كيف كيف وضــعوا مصــطلحاتهم التي لم تكن مقصــودة لذلك ، وعلى العكس نحن الذي حاولنا انتزاع هذا العلم من أذهانهم ،كما كانت نتيجة كل فصل من فصول هذا الكتاب ولا سيمّا ابتكارات المصطلحات الجديدة ، ولا سيما مصطلح التمام والنقصان في الاســم الذي أدّعي أنيّ نلت شـرف الاهتمام به وإظهار فضـله في نشـوء تسـميات اصطلاحية كثيرة.

كما حصــل معي لمعرفة مصــطلحات البلاغة القديمة هي من اعتبار أدوات البلاغة الجديدة ومن مرتكزاتها، إذْ ســـرى فيها تطوّر منهج التفكير، فطغت عليها الشـمولية والتعميم المطلق لتتضـافر مجموعة المعارف والخبرات الهادفة إلى التأثير بالمتلقي عن طريق الحِجاج، وفق نظريات وآراء متعدّدة ومدارس، جعلت الواقع البلاغي المتغيّر يفرض مصطلحات جديدة ؛ لأنّ مراجعها جديدة.

ثمّ كانت فرصــة المنهج إفســاح المجال لكيفية التصــدي لفخّ العولمة ومنظومة مصـطلحاتها المتسـارعة الانتشـار، ولا سـيما الشـقّ المتعلّق بالوافد الجديد، وبالرافد غير العربي الذي نستقبله من الباب الحضاريّ الأوسع ، ليقوم مصطلحيو العصر بالتصدي له وتوضيح طريقة التعامل مع استقباله وفق الأعراف العلميّة العربية واللغويّة والمرجعيّة. على الرغم من كثرتها فلا بدّ من مصـدر مسـؤول يقوم بتدوينه في معجم متطور لتثبيت

مرجع كل مصطلح والتصدي لكلّ مصطلح مراوغٍ ، أو مصطلح مماطل مبهم مشبوه ، ثمّ تولّدت لدى المنهج المرجعي قناعة بأن لدى لغتنا امكانية أن تغربل نفسها بنفسها، وتسمح لنفسها باستقبال مفردات مستقلة لا تراكيب، وهو من باب الاقتراض كما استقبلت قبيلة قريش وقبائل العرب ألفاظاً غير عربية أبقى عليها القرآن الكريم عندما نزل بلغتهم، فلا ضير منها ولا تُضرّ بها ولا أضرتها، فصارت عربية.

وبعدها عوّل المنهج على كيفيّة ابتكار مصطلح جديد، كما أزعم أني ابتكرت مصطلحاً جديداً هو مصطلح "مرحلة الإغاضة: في الفصل الخامس في مرحلة ما قبل الجنين، عسى أن يكون بداية لمحاولة ابتكار مصطلحات علميّة عربية تتعلّق بخلقِ الإنسان وتدرج في جامعات الطبّ النسائي عربية اللفظ والمرجع والعلم، ولا تسلم الدعوة إلى ازدهار مستقبل العربية إلا بازدهار المصطلح العلميّ العربيّ، فتزدهر لغتنا العربيّة.

تمّ بعون الله

والله ولي التوفيق

من مراجع الكتاب

1. القرآن الكريم
2. الاتقان في علوم القرآن : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي . ضبطه وخرّج آياته محمد سالم هاشم ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2003 .119/2
3. الاحتباك في القرآن الكريم دراسة بلاغية لعدنان عبد السلام أسعد بحث أعد لنيل شهادة الماجستير جامعة الموصل العراق عن الانترنت www.traidnt.net/vb/shwhread.phd?=1028963:
4. الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي كاظم ابراهيم عالم الكتب بيروت لبنان ط1998م.
5. استيلاب العربية من فجر العولمة حتى الأفول: رياض عثمان ، دار الكتب العلمية بيروت ،ط1، 2018 م.
6. أسس المصطلحية: محمحد محمد حلمي هليل تونس 1996
7. الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة ط1، 1985.
8. إشكالية المنهج في المصطلحات النحوية: أحمد التيجاني جالو. مجلة كلية الدعوة ليبيا 2002م.
9. أضواء على الألسنية : هيام كريدية . لا ذكر لدار للنشر ، بيروت لبنان ط1 ،2008.
10. اعتراضات ابن يعيش على الزمخشري: عبد الإله بنهان. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق الجزء الأأول المجلد 65 كانون الثاني 1990.
11. إعراب الجمل وأشباه الجمل: فخر الدين قباوة، ؛ ، حلب دار القلم العربي، ط5، 1998.

12.الانزياح الاستعارة والانحراف: أحمد محمد ويس،"كتابات معاصرة، بيروت، العدد 27(نيسان/أبريل- أيار/مايو 1996م).
13.الانزياح في التراث النقدي والبلاغي : أحمد محمد ويس، (دمشق: مطبعة اتحاد الكتاب العرب، 2002).
14.الانزياح في الدراسات الأسلوبية: سامية محصول، ،" مجلة دراسات أدبية، العدد الخامس(شباط/فبراير2010)، وهي مجلة علمية محكمة يصدرها مركز البصيرة للدراسات والبحوث الجزائر.
15.الإيضاح في النحو للزجاجي ، تح مازن المبارك . دار النفائس ، بيروت ،ط5 ، 1986.
16.الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، ، تحقيق موسى بناي العليلي، بغداد: مطبعة العاني، الخمسون، لا ت.
17.البرهان في علوم القرآن : للزركشي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . بيروت دار المعرفة ، لا ط ، لا تا .
18.بلاغة الخطاب وعلم النص: صلاح فضل، ، عالم المعرفة؛164 (بيروت: دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر،(د.ت.)).
19. بين البلاغة والأسلوبية"، كريم محسن الخياط، موقع كتابات الالكتروني، آب/أغسطس2012، الساعة 21:46.
20.تشكّل المصطلح النحوي بين اللغة والخطاب: رياض عثمان، ، ط1(بيروت:دار الكتب العلمية،2011).
21.تطوّر المصطلح النحوي في الدرس العربي أطروحة دكتوراه :سعد حسن حمودة إشراف عبده الراجحى جامعة الاسكندرية 1987 .
22.التعريفات

23.التفكير البلاغي عند العرب :حمادي صمود،" أطروحة منشورة (طرابلس الغرب: دار الكتاب الجديدة المتحدة،(د.ت.)).
24.تقنيات التعبير: رياض قاسم، ، بيروت: دار المعرفة، ط1، 2000.
25.التقييد بضمير الفصل عند النحويين: محمد شفيق عبد المنعم، (جامعة سبها كلية الآداب)، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد التاسع عشر، 2002.
26.التوابع في كتاب سيبويه د.عدنان محمد سلمان، وزارة التعليم العالي والبحث، جامعة بغداد، ط1 1991.
27.جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت – صيدا لبنان، ط32.
28.جناية سيبويه: الرفض التام لما في النحو من أوهام. زكريا أوزون. دار الريس، بيروت لبنان، 2002.
29.الجملة الواقعة مفعولا له لماذا أهملها النحاة، رياض عثمان ، دار الكتب العلمية ، ط 1، 2016 م
30.الحدود في النحو :الرماني.
31.الدراسات اللغوية للقرآن الكريم في أوائل القرن الثالث الهجري: عيسى شحاته عيسى علي، مصر: دار قباء للطباعة والنشر، لا ط، 2001.
32.دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء المختار أحمد دية. دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان ط1، 1991م.
33.دقائق التصريف ابن المؤدّب. تحقيق أحمد ناجي القيس مطبعة أ مجمع العلمي العراقي 1987.
34.دلائل الإعجاز في علم المعاني :عبد القاهر الجرجاني صحح أصله الشيخ محمد عبده ، ومحمد حمود الشنقيطي ، وعلق على حواشيه محمد رشيد رضا ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان . لا ط لا تا .

35. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي . ضبطه وصححه علي عبد الباري عطية . دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية 2005 ، المجلد التاسع .
36. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل.
37. شرح الأنموذج في النحو للعلامة الزمخشري: جمال الدين محمد بن عبد الغني الأردبيلي، ، حققه حسني عبد الجليل يوسف، القاهرة: مكتبة الآداب، لاط، لات.
38. شرح الفصيح :الزمخشري، ، تحقيق ابراهيم جمهور الغامدي، جامعة أم القرى، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، رقم الايداع 1041/16.
39. شرح المفصل : ابن يعيش موفق الدين، ، منشورات محمد علي بيضون، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2001.
40. شرح كتاب الحدود في النحو للإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي 899 – 972هـ، تحقيق المتولي رمضان الدميري مكتبة وهبة مصر، ط2.
41. شرح كتاب سيبويه :أبو سعيد السيرافي، تح رمضان عبد التواب القاهرة الهيئة المصرية للكتاب 2،1990/
42. الضرورة الشعرية ومفهوم الانزياح: أحمد محمد ويس،" مجلة قوافل، الرياض، العدد9 (1997م).
43. الضرورة الشعرية ومفهوم الانزياح،" مجلة التراث العربي، العدد68 (آب/أغسطس1997م).
44. العربية بين السليقة والتقعيد: رياض عثمان، دار الكتب العلمية،بيروت ، ط1 ،2012 م.
45. العربية والإعراب : عبد السلام المسدي.
46. علم البديع: عبد العزيز عتيق، (بيروت: دار النهضة العربية، 1986).

47. عودة المسند والمسند إليه في كتاب سيبويه ، حسن حمزة . مجادلة السائد في اللغة والأدب والفكر السلسلة 7 المجلد 7 ، ندوة دولية نظمها قسم اللغة العربية 23 – 24 نوفمبر 1996 ، كلية العلوم الإنسانية تونس 2002. صص 20-46
48. العولمة وأزمة المصطلح.
49. الفهرست: ابن النديم.
50. القاموس المحيط للفيروزآبادي مادة ح ب ك مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ط3 . 1993
51. قراءة في مصطلح سيبويه (تحليل ونقد)علي توفيق الحمد، ، بحث سيصدر في مجلة العلوم اللغوية القاهرة، عدد خاص بالمصطلح النحوي بإشراف الدكتور حسن حمزة.
52. قراءة في مصطلح سيبويه دورية علوم اللغة في القاهرة :علي توفيق الحمد، عدد خاص بالمصطلح.
53. قضايا المصطلح البلاغي: محمد بن عبلي الصامل، ،كثرته، وتعدده، اشتراكه وصياغته، "مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، جمادى الأولى1425هـ).
54. الكتاب، سيبويه، ، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، ط1، تاريخ المقدمة 1966.
55. كتاب في تحديد المصطلحات النحوية لأحمد بن هبة الله الجبراني، جيرار تروبو، مجلة المعجم العلمي دمشق الجزء الرابع، المجلد السبعون تشرين الأول 1998، ص 623.
56. كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي

57.الكشاف عن حقائق التنزيل والأقاويل في وجه التأويل: الزمخشري ، بيروت: دار احياء التراث العربي، ط1، 1997.
58.لسان العرب لابن منظور مادة رج ع .مؤسسة التاريخ العربي دار إحياء التراث بيروت لبنان ،ط2، 1993 .
59.لطائف قرآنية : صلاح عبد الفاتح الخالدي . دار القلم دمشق ط3 ، 2004.
60.اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، ، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1994،.
61.اللغة العربية وعصر المعلومات: نبيل علي ، سلسلة عالم المعرفة الكويت العدد 276 سنة 2001 م ، ص 15
62.المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة. دعبد العال سالم مكرم.مؤسسة الرسالة ط2 1990م.
63.المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي .تحقيق محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي . المكتبة العصرية ، بيروت 1986 .
64.المصطلح الصرفي في القرن الرابع الهجري دراسة وصفية تحليلية أطروحة دكتوراه من إعداد: أشرف ماهر محمود بإشراف فاروق محمد مهنى وعزه عبد الفتاح وحسن حمزة ، جامعة المنيا كلية الآداب وجامعة ليون 2 ، 1997.
65.مصطلح الفعل الناقص والتام ومدى مطابقته للواقع اللغوي : علي عبد السلام سلامة ، مجلة اللسان المبين، العدد الأول، جامعة الفاتح، ليبيا، 2000.
66.المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم ، د. خليفة الميساوي ، دار الأمان ، الرباط، ط1، 2013 .

67. المصطلح النحوي عند الزمخشري: رياض عثمان أطروحة دكتوراه، جامعة النور ليون 2 /فرنسا بإشراف د. حسن حمزة جامعة ليون 2، ود.هاشم
68. المصطلح النحوي في القرن الرابع الهجري:حسني محمد لبده، أطروحة دكتوراه في الآداب، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، بإشراف محمود فهمي حجازي،1997م.
69. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثاني الهجري، عوض محمد القوزي، الرياض السعدية ط1، 1981.
70. المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب: توفيق قريرة. دار محمد علي للنشر، صفاقس ،تونس. ط1 ، 2003.
71. لمصطلح النقدي :عبد السلام المسدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع تونس، لاط، لاتا.
72. معاني القرآن: الفراء 17/1
73. المعجم العربي بين الماضي والحاضر : عنان الخطيب ، مكتبة لبنان ناشرون ط2.
74. المعجم العربي قديماً وحديثاً: محمد رشاد الحمزاوي، ، المغرب، دار الغرب الاسلامي، 1986.
75. المعجم الفلسفي : جميل صليبا. الشركة العالمية للكتاب ، بيروت ، لا ط ، 1994 .
76. معجم مصطلحات الزمخشري: رياض عثمان .مخطوط من إعدادنا
77. المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري تحقيق علي بو ملحم ، دار ومتبة الهلال ، 1992 م.
78. المقتضب للمبرد

79. مقدمة ابن خلدون : عبد الرحمن بن خلدون ، اعتنى به أحمد الزعبي ، شركة دار ابن الأرقم ، بيروت لبنان ، تاريخ مقدمة المحقق 2001 .
80. الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي. أميل يعقوب، دار الجيل بيروت ط1، 1992م.
81. الممنوع من الصرف في اللغة العربية. عبد العزيز علي سفر. جامعة الكويت لنشر العلم، 1986 م.
82. النحو الجامع : محمد أحمد قاسم، ، جروس برس، طرابلس، لبنان، ط1، 1998.
83. النحو الجديد : عبد المتعال الصعيدي. دار الفكر العربي.
84. النحو الوافي: عباس حسن ، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة.
85. نحو تأصيل لمفهوم الانزياح أحمد محمد ويس مجلة الفيصل الرياض، العدد274 (آب/أغسطس1999م).
86. نحو معيار للانزياح: أحمد محمد ويس،" مجلة الموقف الأدبي، دمشق، العدد342 (تشرين الأول/أكتوبر1999م).
87. النشاط المعجمي في الأندلس : يوسف عيد ، دار الجيل بيروت ،ط1 ، 1992.
88. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: برهان الدين أبو الحسن إبراهيم عمر البقاعي(ت 855هـ) . خرج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه عبد الرزاق غالب المهدي . دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان . ط3 2006 .
89. نكت النكت: عوض بن حمد القوزي، ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الجزء الرابع، المجلد الثاني والستون، تشرين الأول 1987، .
90. هل قرأ جاكبسون كتب الجاحظ : رياض عثمان، مجلة العربي الكويتية ، فبراير العدد687 ، 2016 .

91.وحدة النظرية النحوية العربية وبذور القطيعة د.حسن حمزة، أشغال مؤتمر تقاليد الاختلاف في الثقافة العربية. جامعة الكويت من 29،/3 حتى 2002/4/1

.

92. وظيفة الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية: أحمد محمد ويس، ، سلسلة كتاب الرياض؛ العدد 113 (الرياض:مؤسسة اليمامة الصحفية، 2003)، وصدر المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر بيروت 2005م.

93. Gerard troupou. Journal de linguistique arabe helfa 15. 1985..

94. Le sens des termes :Henri Béjoint et Philippe Thoiron centre de recherche en terminologie et traduction , université Lyon 2.Le sens en terminologie .. presses universitaires de Lyon ,2000.

95. Les livres des definitiens grammaticales dans la lexicographie arabe.

96. Linguistique communication Pierre LERAT. Revue international de linguistique. Generale. VI NI.2, 1994, P.25.: Terme et mot et vocabulaire la banque des mots ,nº Special 7/1995 terminologie et intelligence artificielle

97. Unité et diversité dans la tradiction grammaticale arabe. HAMZE, Hassan .

هذا الكتاب

هذا الكتاب للفت أنظار الأجيال القادمة من متخصّصينا إلى الإيمان بأهمّيّة علم المصطلح في العلوم البينيّة، للوصول إلى اكتشاف أهمية علم اللغة، وبالتالي أهمّيّة اللغة نفسها، وسائر العلوم الإنسانية والتطبيقية، والتأكيد على أن المصطلح مفتاح الحضارات السابقة والحاضرة واللاحقة، ومعرفة قيمة التعدّد الاصطلاحيّ في العلم الواحد والعلوم المتعدّدة. عقب الدعوات إلى توحيد المصطلح العربي في مجتمعاتنا، من دون الدعوة إلى وضع منهجٍ يحمل عناصر الوحدة بين أيدي الدارسين . فلا بد من التنادي بوضع منهج عربي الأم والأب، إذْ جاء خلاصة تجربة علمية جادّة من أجل **إيجاده** يساعد الطلاب والباحثين على دراسة علم المصطلح وفنّ التعامل معه للعمل على تسهيل فكرة توحيد المصطلحات.

في مجال التفكير الاصطلاحي، من أجل التفكير بالعربية في المجالات العلميّة، وإن كان في ذلك مغامرة ومخاطرة.

تأتي أهمية دراسة المصطلح من أهمية دراسة مناهجها؛ لأنّ معرفة المصطلح مفتاح كلّ حضارة يفتح مغاليق الماضي ويطرق الحاضر ويستشرف المستقبل، ولأنّ معرفة المنهج مفتاح كلّ علم. وذلك لمعرفة تفكير السابقين في شتّى مجالاتِ حياتهم وعلومهم ومعارفهم، فتنفرّد مصطلحاتٌ لكلّ علمٍ، وتؤدّي بنا دراسته إلى امتلاك جواز عبورٍ إلى تفكيرهم وبالأخصّ إذْ إنّهم لم يخبرونا كيف وضعوا علومهم؟ وعلامَ بنوا تفكيرهم في وضع مصطلحاتهم؟.

وكذلك الأمر بالنّسبة لحاضر الحضارة المعاصرة التي يعيشها المصطلحيّ، من ثمّ إفساح المجال أمام الأجيال القادمة لطَرْق باب الابداع العلمي وابتكاره، من باب علم المصطلح، لدحض مزاعم تقصير العربية، والافتراءات التي نُسبتْ إليها، ومن أجل توخّي نتائج جديدة فلا بدّ من طرق مناهج جديدة، بمعنى أنْ نُقْلع عن المناهج الكلاسيكيّة كالمنهج التاريخي والمنهج الوصفي، والاستنباطي وغيرها المألوفة عند العرب، والمناهج الأخرى عند غير العرب، ولا استغناء عن معايير كلاسيكية كانت متّبعة، بل النظر إليها نظرة حديثة.

لأنّ لكلّ علم منهجاً، ولكل منهجٍ أدوات، ولكلّ أدواتٍ عناصر، فلا بدّ، عندئذٍ، من إيجاد منهجٍ مستقلّ خاصّ بدراسة المصطلح لعلم المصطلح العربيّ والمصطلحيّة العامّة، ولا سيّما أمام إجماع الدارسين على ضرورة توحيد المصطلح العلمي، وكيف له ذلك من دون وجود منهجٍ موحّد؟.

لا بدّ من **إيجاد نظريّة علميّة لإرساء منهجٍ علميّ مرجعيّ يضبط عمليّة البحث** في دراسة علم المصطلح في خضمّ ما نجد من إغراق الساحة العلميّة من كتب تتعلق بعلم المصطلح؛ وعليه ، يقتضي الأمر إلى الدعوة إلى استقلاليّة علم المصطلح العلميّ من بين العلوم اللغويّة والدلاليّة واللسانيّة، والأهمّ التداوليّة المستقرة لتنحصر تجاربهم جميعاً في مرجعيّة كلّ مصطلح ضمن إطار **فقه المصطلح العربيّ** بشكلٍ خاصّ يليق به تسمية المنهج المرجعيّ.

المؤلّف في سطور

أ.د. رياض مصطفى عثمان

- أستاذ العلوم اللغوية والنحوية في الجامعة اللبنانية برتبة أستاذ دكتور
- دكتوراه فئة أولى من الجامعة اللبنانية ومن جامعة ليون2 فرنسا في علم المصطلح
- رئيس تحرير مجلّة الجنان للبحث العلمي سابقاً
- مدير تحرير مجلة المجلس العلمي للغة العربية(محكمة)

_ أسّس مجلة صدى الضنية وترأّس تحريرها. مارس الصحافة فنشر في مجلات وجرائد محلية وعربية (البستان ، صوت الفيحاء ، الجماهير ،التمدّن، اللواء ، مجلة العربي الكويتية..)

_ يشرف على رسائل وأطاريح ، له أبحاث علمية منشورة

الكتب المنشورة

1. المصطلح النّحوي وأصل الدّلالة
2. تَشَكُّل المصطلح بين اللغة والخطاب
3. العربيّة بين السّليقة والتقعيد
4. معايير الجودة البحثيّة في الرسائل الجامعيّة

5. الجملة الواقعة مفعولا له : لماذا أهملَها النُّحاة؟
6. نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء(تقديم وتنسيق)
7. استيلاب العربيّة : من فجر العولمة حتّى الأفول
8. فقه المصطلح العربيّ
9. مَلَكاتُ اللسان العرفانيّة
10. خمسة صبيان وصبي(رواية)